وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

محاضرات في مقياس
مدخل للإقتصاد

الدكتور: دحو سليمان

قدمت لطلبة السنة الأولى جذع مشترك

2021-2020

الفهرس

عنوان المحاضرة	الصفحة
المقدمة	01
المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد	03
المحاضرة الثانية: تطور الفكر الاقتصادي	10
المحاضرة الثالثة: الحاجات والمشكلة الاقتصادية	27
المحاضرة الرابعة: نشاط الانتاج	40
المحاضرة الخامسة: نظرية التوزيع	52
المحاضرة السادسة: الاستهلاك	63
المحاضرة السابعة: الاستثمار	82
المحاضرة الثامنة: الانظمة الاقتصادية	89
المحاضرة التاسعة: الدورة الاقتصادية	106
المحاضرة العاشرة : التضخم ، أسبابه ، معالجته	116
المحاضرة الحادي عشر : النمو والتنمية الاقتصادية	125
قائمة المراجع	131

فهرس الاشكال البيانية

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم01 : قانون تناقص الغلة	31
الشكل رقم 02 : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية	32
الشكل رقم 03 : تحديد الاجر في سوق العمل	55
الشكل رقم 04: تحديد الريع كسعر لمنفعة الارض	57
الشكل رقم 05: تحديد سعر الفائدة	59
الشكل رقم06:دالة الاستهلاك	66
الشكل رقم 07: علاقة الدخل بالادخار	67
الشكل رقم 08 : المنفعة الكلية	73
الشكل رقم 09:منحنى المنفعة الكلية	74
الشكل رقم 10 العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية في الشكل البياني	74
الشكل رقم 11: منحنيات السواء	77
الشكل رقم 12 : خط الميزانية	79
الشكل 13 : انتقال خط الميزانية في حال تغير الدخل	80
الشكل رقم 14 : انتقال منحنى السواء في حال إذا تغير سعر سلعة من السلعتين	80
الشكل رقم 15 : دالة الاستثمار	84
الشكل رقم 16 : علاقة الاستثمار بالدخل	85
الشكل رقم 17 : علاقة سعر الفائدة بالدخل	86
الشكل رقم 18 : مراحل الدورة الاقتصادية	106
الشكل رقم 19:أثر زيادة الطلب الكلي على الاسعار– التضخم بسبب الطلب –	117

فهرس الجداول البيانية

عنوان المحاضرة	الصفحة
الجدول رقم01 : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية	31
الجدول رقم 02 : سلوك المستهلك وعلاقته بالدخل	65
الجدول رقم 03: المنفعة الكلية	72
الجدول رقم 04 : مثال حول استهلاك سلعتين أ و ب	77
الجدول (05): إمكانيات المستهلك	78

مقدمة :

يعتبر مقياس مدخل للاقتصاد من المقاييس الأساسية في تكوين الطالب في السنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، اذ يهدف لإكساب الطالب التحكم في المصطلحات الأساسية في علم الاقتصاد ومعرفة الظواهر الاقتصادية الأساسية كالحاجات والمواد، الأنظمة الاقتصادية، الدورة الاقتصادية، الأنشطة الاقتصادية : الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار...،

وسعيا لتحقيق أهداف المقياس قدمنا هذه المطبوعة، حيث قسمناها إلى إحدى عشر محاضرة مستمدة من برنامج الوزاري المعتمد، كما هو مبين أدناه .

- محتوى البرنامج حسب المقرر الوزاري :

الفصل الأول: المدخل المعرفي.

موضوع علم الاقتصاد: - التعريف (علم الثروة، علم الرفاهية، علم الإختيارات الفعالة، علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج) -المشكلة الاقتصادية - مفهوم الحاجة والسلعة - إستخدام وتطبيق علم الاقتصاد

الفصل الثاني: المدخل النظري.

- نشاط الإنتاج (مفهوم الإنتاج، حساب الإنتاج، عناصر الإنتاج) - نشاط التبادل (أداة التبادل، موضوع التبادل، وحيز التبادل) - نشاط التوزيع (التوزيع قبل الإنتاج كالملكية والعمل، التوزيع بعد الإنتاج كالأجر، الفائدة، إعادة التوزيع، الضرائب والرسوم. - نشاط الاستهلاك (الإنفاق) - نشاط الإدخار. - نشاط الإستثمار.

الفصل الثالث: المدخل النظامي.

- مفهوم النظام الاقتصادي. - فلسفة ومذهبية النظام الاقتصادي، آليات النظام الاقتصادي.

المحاضرة الأولى : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

تمهيد : واجهت الإنسان عدة مشاكل من حيث ندرة الموارد وكثرة الحاجات لدى جاء علم الاقتصاد لحل المشكلة الاقتصادية ،فما هي المشكلة الاقتصادية ؟ وما هو علم الاقتصاد؟

1- مفهوم علم الاقتصاد

الاقتصاد هو علم من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة ومنه الموارد المتاحة المحدودة والنادرة .

ومصطلح (الاقتصاد) لغويا: يعني التوسط بين الاسراف والتقتير كما جاء في مختار الصحاح: "**القصد بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة**" وتتعدد التعاريف لمصطلح الاقتصاد إلا أن التعريف الأعم والشامل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو تعريف **ليونيل روبنز** في مقالة نشرها عام 1932.حيث يقول: الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة.[1]

إن علم الاقتصاد يختص بذلك الجانب من السلوك الإنساني الذي يتمثل بالإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات وهذه النشاطات ليست منفصلة تماما عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الانساني ولكنها تمثل مجموعة من النشاطات المتجانسة بدرجة كافية تبرر دراستها على حده–وفي دراسة أي مشكلة محددة يجب على الاقتصادي ألا يدرس فقط الجوانب الاقتصادية للمشكلة يجب أيضا أن يأخذ بنظر الاعتبار الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية لها.[2]

[1]- القاموس الاقتصادي للكاتب حسن النجفي، مطبعة الا دارة المحلية – بغداد 1977 /ص25.

[2]– مبادئ علم الاقتصاد للكاتب مجيد خليل .. وعبدالغفور إبراهيم.. عمان دار النشر الزهران، سنة2008، ص03

ومن أهم المصطلحات التي يجب ذكرها حول علم الاقتصاد وهو الاقتصاد السياسي الذي هو عبارة عن علم الاختيارات يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستعمالات المتعددة وبالنسبة إلى **أدم سميث** فهو عبارة عن أحد فروع علم السياسة ويهدف الى أمرين أساسين الأول تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات والثاني تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات.

أما المصطلح الثاني فهو السياسة الاقتصادية وهي عبارة عن استراتيجيات المتوخاة للوصول إلى الأهداف المرسومة انطلاقا من الثلاثية (التحليل–مرجعية–إستراتيجية) تتمثل في تحليل الوضع و إعداد كشف يمكننا من تحديد الأهداف وبالتالي الوسائل والاجراءات لبلوغها

2- نشأة وتطور علم الاقتصاد

2-1 نشأة علم الاقتصاد

إن أصل كلمة اقتصاد كلمة يونانية ظهرت عام 400 قبل الميلاد والتي تعني فن إدارة البيت.

–إن الأفكار الاقتصادية ولدت مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريق والرومانية والهندية مرورا بالصينية والفارسية والحضارة الإسلامية، وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون الى هذه الحضارات من أبرزها أرسطو الفيلسوف الإغريقي المشهور، شاناكيا (chanamy340– 293 ق.م) رئيس وزراء الإمبراطور الاول لإمبراطورية "موريا" في شرق أسيا والفيلسوف العربي المعروف ابن خلدون صاحب (مقدمة ابن خلدون) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي.

ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتير) أن الباحثين المتأخرين ما بين القرن الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لعلم الاقتصاد، ووصف جوزيف شومبيتير (ابن خلدون) بالرائد السابق في مجال الاقتصاد المعاصر حيث العديد من نظرياته الاقتصادية لم تكن معروفة في أوروبا حتى وقت قريب نسبيا ،لاحقا قامت مدرستان اقتصاديتان هما المدرسة الطبيعية (الفيزوقراطية) والمدرسة التجارية(الماركنتلية)، بتطوير وإضافة مفاهيم اقتصادية جديدة ، حيث ساهمتا في قيام القومية الاقتصادية والرأس مالية الحديثة في أوروبا وكانت هذه عبارة عن نبذة من الافكار الاقتصادية البدائية .[1]

2-2 تطور علم الاقتصاد :

أولا: المدرسة التجارية: ومن أفكارهم :

- كان الاهتمام بقطاع الصناعة وليس الزراعة
- احتلال التجارة المركز الأول في تفكير الاقتصادي
- مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من معادن

تأتي السياسة الاقتصادية بقوة الدولة وعظمتها، بينما رفاهية الفرد لم تكن من أهدافها

ثانيا: مدرسة الطبيعيون :نشأة في منتصف القرن 18 في فترة 1756-1778 و من أهم أفكارهم:

- أن الظواهر الاقتصادية يسيطر عليها نظام طبيعي.
- يؤكدون على النشاط الزراعي وليس النشاط الصناعي .
- يعتبرون الأرض هي المصدر الأساسي للإنتاج .
- ينادون بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.

[1]- أساسيات الاقتصاد الدولي، جميل محمد خالد من دار النشر الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص20.ص21

ثالثا-المدرسة الكلاسيكية: كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثورة الأمم للكاتب أدم سميث أعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل ورأس المال أعتبر أن هذه العوامل الثلاثة هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمم ومن وجهة نظر أدم سميث فإن الاقتصاد المثالي هو نظام سوق ذاتي التنظيم حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائيا (أوتوماتيكيا) وقد وصف (سميث) آلية عمل السوق باليد الخفية التي تحث الأفراد على العمل وعلى إشباع حاجاتهم الشخصية، فالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل في كتاباته أخد أدم سميث بعض الأفكار ونظريات المدرسة الطبيعية في الاقتصاد الفيزوقراطية ودمجها مع نظرياته إلا أنه رفض الفكرة التي نادي بها الفيزوقراطيون بأن الأرض (الزراعية) فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

رابعا- المدرسة الماركسية : يعد الاقتصادي (كارل ماكس) أول من أسسه والذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الطبقات الأخرى، وخصوصا الطبقة الرأسمالية وتجردها من الملكية الخاصة، وبعد ذلك تقود الطبقة العاملة دولتها، وتسمى في العلوم الماركسية دولة، ديكتاتورية البروليتاريا، وتعبر هذه الدولة الى المجتمع الشيوعي الذي يحقق المساواة والعدل في التوزيع الموارد والناتج القومي على الناس كافة وهذه أحد ركائز قيام المعسكر الشيوعي ولنا أن نذكر حيال ذلك ما حدث للماركسية بجميع جوانبها العلمية، بحيث إنها أصحت في طور النسيان وهذا السبب يعود الى الجهل بها وإحراق والانقلاب الذي حدث لها في بداية ستينيات القرن الماضي جرى الانقلاب عليها من قبل المدعو (نيكيتا خروتشوف) بانتصار للطبقة الوسطي وخاصة شريحة العسكر كأقوى مكوناتها وانهيار الاتحاد السوفياتي لم تكن خلفه العلوم الماركسية بل الطبقة البورجوازية .[1]

[1]- جميل محمد خالد، مرجع سابق ص21 ص22

خامسا/المدرسة الكينزية: أسس النظرية الاقتصادية الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط ، حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات في نظريته يعتقد أن اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الأفراد على المستوى الاقتصاد الجزئي وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وأن هذا الطلب دور الرئيسي في القضاء خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد أنه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد. يعتقد أن الاقتصاد لا يميل الى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وقف مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين وقد كان الكثير يكتفي بشكر الاقتصادي سميث على كتاباته تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع نظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي، لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل وأن الاقتصاد الوطني قد يعمد الى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل والمصحوب بالاستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرض وليست دائمة التحقق .[1]

3-أنواع التحليل الاقتصادي :يمكننا تقسيم التحليل الاقتصادي إلى قسمين هما:

-الاقتصاد الجزئي: وينصف هذا النوع من التحليل للوحدات الفردية فهو يقسم الاقتصاد الى وحدات جزئية أفراد ومستهلكين، مؤسسة، حكومة ومستهلك... ويحلل السلوك الاقتصادي لكل وحدة.

الاقتصاد الكلي: وموضوع هذا التحليل هو تحليل الاقتصاد الوطني ككل والناتج والدخل الوطني الخام والصافي الكلي والتضخم والبطالة ومعدل الإنفاق الاستثماري ومكوناته

[1]- جميل محمد خالد، مرجع سابق ص22-ص23

4- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

- **علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الإنسانية والطبيعية:** يهدف علم الاقتصاد إلى معالجة المشكلة الاقتصادية والإنسانية والطبيعية، حيث يمثل الإنسان الحاجات الاقتصادية والطبيعية تمثل الموارد وتحدد بالعلاقة بين الإنسان والطبيعة في طبيعة قوى الإنتاج وعلم الاقتصاد يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الحاجات والوسائل (الموارد النادرة) لذلك هو وثيق الصلة بالعلوم الإنسانية والطبيعة .

-**علاقة علم الاقتصاد بالسياسة:** يعتبر الاقتصاد القاعدة المادية التي تنبثق عنها النظم السياسية، فالسياسة والاقتصاد متداخلان ويتأثر كل منهما بالأخر فمعظم العالقات الدولية اقتصادية .

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:** يشترك علم الاقتصاد مع علم النفس في دراسة السلوك الإنساني والأول يدرس السلوك الخارجي للإنسان فيما يتعلق بإشباع حاجاته والسلوك الفردي كمستهلك أو سلوك الفرد كمنتج، بينما الثاني يدرس السلوك الداخلي للإنسان .

- **علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ :** يعتمد علم الاقتصاد في تحليله ودراسته بتطور الاقتصادي للبشرية بمراحله المختلفة على التطور التاريخي للإنسان نفسه حيث نجد أن لكل مرحلة من تطور المجتمعات نظاما اقتصاديا خاصا بها وهناك مدارس فكرية ونظريات اقتصادية ارتبطت بمراحل تاريخية معينة مثل المدرسة التجارية و الطبيعية والفكر الكلاسيكي، الكينزي وجميعها تمثل أنماطا مختلفة بتحليلها للظواهر الاقتصادية

-**علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق** :يهتم علم الاقتصاد بالوسائل التي تشبع حاجات الانسان وقد تتناقص هذه الوسائل مع المعتقدات الأخلاقية ، فمثلا في سعي علم الاقتصاد لتحقيق العدالة في التوزيع ينسجم مع المعايير الأخلاقية وكذلك في سعيه لتحقيق درجة من الرفاهية الاجتماعية .[1]

[1]- الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئة وأثر التنمية المستدامة، أحمد جلال، دار النشر من المحيط الى الخليج سنة 2018، ص52/ص53

-مراجع المحاضرة الأولى :

1. كتاب القاموس الاقتصادي للكاتب حسن النجفي، مطبعة الا دارة المحلية – بغداد 1977 /ص25
2. كتاب مبادئ علم الاقتصاد للكاتب مجيد خليل .. وعبد الغفور إبراهيم. عمان دار النشر الزهران سنة2008/ص03
3. كتاب أساسيات الاقتصاد الدولي ،جميل محمد خالد من دار النشر الأكاديميون للنشر والتوزيع/ص20.ص21
4. الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئة وأثر التنمية المستدامة، أحمد جلال، دار النشر من المحيط الى الخليج سنة 2018، ص52/ص53

المحاضرة الثانية : تطور الفكر الاقتصادي

كان تطور الفكر الاقتصادي ناتج عن إفرازات الواقع الاقتصادي للحضارات الإنسانية عبر التاريخ، لذا فإن تحقيق الغاية في استيعاب وإدراك حجم تطور هذا الفكر يتطلب دراسة وتحليل أحوال المراحل التي نتجت عنها هذه التطورات فما هو مفهوم الفكر الاقتصادي؟ وماهي التطورات التي مر بها؟

1- مفهوم الفكر الاقتصادي.

تاريخ الفكر الاقتصادي هو جزء من أجزاء علم الاقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي, بالإضافة إلى إن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن أمثال ابن خلدون آدم سميث, كارل ماركس, جون ماينارديكينز, ديفيد ريكاردو وغيرهم.

يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين ومع مختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالاقتصاد السياسي أو اقتصاديات السياسة منذ القدم إلى يومنا هذا ، إنه يشمل العديد من المدارس المختلفة للفكر الاقتصادي.

2-أهمية دراسة الفكر الاقتصادي .

- معرفة طبيعة ارتباط الفكر الاقتصادي والأفكار الخاصة به بجميع العصور القديمة، وما شهده من تطورات.
- دراسة الفكر الاقتصادي يساهم بشكل كبير في معرفة أصول علم الاقتصاد وكيفية نشأته.
- التعرف على أهمية ودور الفكر الاقتصادي في بناء وإعداد الأنظمة السياسيّة والاقتصادية للدول.
- المساعدة على فهم النظريات والأفكار الاقتصادية المعاصرة، وهو ما يساهم في تكوين العقلية العلمية.

- التفكير السليم الذي يساهم في الوصول إلى الأحكام المتوازنة[1]

3-نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي وخصائصه

3-1نشأة الفكر الاقتصادي الإسلامي

تناول الإسلامُ حياةَ البشر في مختلف نواحيها سواء أكانت روحيَّةً أم مادِّيَّةً، فلم يقتصر الإسلام على مجرَّد العقائد، والهداية الروحيَّة في الوقت الَّذي لم يغفلها؛ لم يظهر الاقتصاد الإسلاميُّ كعلم إلَّا في أواخر القرن الرَّابع عشر الهجريّ، أو في النِّصف الثَّاني من القرن العشرين، وكانت الرَّغبة في إقامة نظام اقتصاديٍّ عصريٍّ يحفظ هُوِيَّةَ الأقطار الإسلاميَّة، ويحقِّق مصالحها وقوَّتها إثر انهيار الدَّولة العثمانيَّة" [2]، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلاميّ كعلمٍ مستقلٍّ اهتمَّ فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار؛ ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلاميّ.

3-2 خَصَائِصُ الاقتِصَادِ الإِسْلَامِيّ

يتميَّز الاقتصاد الإسلاميُّ عن غيره من الأنظمة المختلفة بعدَّة خصائص فريدة ومتميِّزة تجعله صالحًا لكلِّ زمان ومكان، وهو النِّظام الَّذي يقوم على تطبيق أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة في كافَّة أنواع المعاملات داخل النَّشاط الاقتصاديّ، فالنَّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظام مثاليٌّ، لا يقف عند حدود الوصف لما هو كائن، وإنَّما يهتمُّ بما يجب أنَّ يكون. وفيما يلي عرض موجز لأهمِّ هذه الخصائص.

- **أَوَّلًا: الرَّبَّانِيَّةُ:**

النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظامٌ ربَّانيُّ المصدر، فالوحي الإلهي – ممثلًا في القرآن والسُّنة – هو مصدر هذا النِّظام، ويأتي بعد ذلك مصادر التَّشريع الأُخرى كالإجماع، والقياس، والاجتهاد.

---

[1]– بوقرة رابح ، تاريخ الوقائع الاقتصادية ؛من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين,

[2]– ذ مُحَمَّد شَوْقِي الفَنْجَرِيُّ، ذاتيَّة السِّياسة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة، وأهمِّيَّة الاقتصاد الإسلاميّ، ؛سلسلة الاقتصاد الإسلاميُّ، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة ؛سنة 1978م، ص85.

((وهذه الخاصِّيَّة – الرَّبَّانيَّة – لا توجد في أيِّ مذهب اقتصاديٍّ آخر؛ فكلُّ المذاهب الاقتصاديَّة الأخرى من وضع البشر سواء استندت لديانات محرَّفة، أو نظريَّات وضعيَّة من استنباط البشر الَّذي يصيب، ويخطئ، ويتأثَّر بالفلسفات المعتنقة، والبيئة المحيطة.

وهذا النِّظام الاقتصاديُّ كذلك نظام ربَّانيُّ الهدف، حيث يتمثَّل مقصده في إشباع الحاجيات الأساسيَّة للإنسان، وتوفير الحاجيات الأساسيَّة للإنسان، وتوفير حدِّ الكفاية اللَّائق به؛ ليحيا حياة طيِّبة رغدة يتحقَّق فيها الإشباع المادِّيُّ، والرُّوحيُّ جنبًا إلى جنب)).[1]

وهذا بخلاف النُّظم الاقتصاديَّة الوضعيَّة الَّتي لا مقصد لها سوى تحقيق أقصى إشباع مادِّيٍّ ممكن، بدون أي اعتبار إلى الإشباع الرُّوحيِّ، فغايتها تحقيق اللَّذة، أو المنفعة المادِّيَّة، مع إهمال الجوانب الرُّوحيَّة الأخلاقيَّة.

((فالتِّجاريُّون هدفهم: الحصول على أكبر قدر من الذَّهب، والطَّبيعيُّون هدفهم: الانتفاع بالثَّروة الزِّراعيَّة، وقلَّلوا من شأن الصِّناعة والتِّجارة، والرَّأسماليُّون هدفهم: المنفعة، وإشباع الرَّغبات دون النَّظر إلى حلال أو حرام.والماركسيُّون هدفهم المادِّيُّ يتَّجه لخدمة الشُّيوعيَّة الملحدة.فلا مكان عندهم للمناهج الرَّبَّانيَّة، والقيم الأخلاقيَّة، والمعاني الإنسانيَّة)).[2]

- **ثَانِيًا: الرِّقَابَةُ المُزْدَوَجَةُ:**

يخضع النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام لرقابتين: (بشريَّة– ذاتيَّة).

((**فالرِّقابة البشريَّة** وجدناها بعد الهجرة؛ فالرَّسول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فُتِحَتْ مَكَّةُ أرسل إليها مَنْ يراقب أسواقها؛ ومِنْ هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النَّشاط الاقتصاديِّ، إلى جانب الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر،

[1] – د. أشرف محمد وابه ،الاقتصاد الإسلاميُّ مدخل ومنهج ،مرجع سابق،ص52–53

[2]– علي أحمد السالوس ،موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي،: 22، ط11، ،سنة2008م–1428هـ، مكتبة التِّرمذي القاهرة– مصر.

وإحساس المسلم أنَّ الله أحلَّ كذا، وحرَّم كذا؛ يفرض رقابة ذاتيَّة ؛ولذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصاديّ كسلوكه في عبادته)).[1]

أمَّا ((النُّظم الاقتصاديَّة الوضعيَّة قد انفصلت عن الدِّين تمامًا، وأبعدته عن القيام بدور إيجابيٍّ في نظامها الاقتصاديّ، ونتيجة لذلك؛ فإنَّ رقابة النَّشاط الاقتصاديّ في ظلِّ هذه النُّظم مُوكَلَةً إلى السُّلطة العامَّة، تمارسها طبقًا للقانون، الأمر الَّذي يجعلها في النِّهاية عاجزة عن تحقيق جميع أهدافها؛ لعدم وجود رقابة أُخرى غيرها.

وآية ذلك ما هو مُشاهد في ظلِّ هذه النُّظم من تهرُّب الكثير من التزاماتهم، ومن القيود الَّتي تُفرض عليهم لمصلحة المجتمع كالضَّرائب، وذلك كلَّما غفلت الدَّولة، أو عجزت أجهزتها عن ملاحقتهم)) . [2]

أمَّا في ظلِّ نظام الاقتصاد الإسلاميّ: فإنَّه يوجد إلى جوار الرِّقابة الرَّسميَّة الَّتي تمارسها الدَّولة رقابة أخرى أشد وأكثر فاعلية هي رقابة الضَّمير المسلم، القائمة على الإيمان بالله، وعلى الحساب في اليوم الآخر، قال تعالى:﴿ **هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [سورة الحديد:4]، وقال: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ** ﴾ [آل عمران: 5]، وحيث يشعر الإنسان بأنَّه إذا ما انفلت من الرِّقابة البشريَّة؛ فإنَّه لا يستطيع الإفلات من الرِّقابة الإلهيَّة الَّتي أعدَّت له عذابًا أليمًا في حالة انحرافه.

[1]- المرجع السابق ص:23.

[2]-فتحي أحمد عبد الكريم، مُحَمَّد العسَّال، النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام- مبادئه أهدافه، الطَّبعة الثَّامنة 1413هـ، مكتبة وهبة-القاهرة. ص 26

فهو ينطلق أَوَّلًا من الرّقابة الذَّاتيَّة الَّتي وضَّحها له النَّبيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لما سُئِل عن الإحسان في حديث جبريل المشهور فقال: ((أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)) [1]. وهذا في حدِّ ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة النَّشاط الاقتصاديّ المتَّصف بالإنسانيَّة، والرَّحمة، والعدل.

- **ثَالِثًا: التَّوَازُنُ .**

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام وسطيٌّ قال تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾ [البقرة: 143]، قوامه العدل والقسط، فلا طغيان ولا إخسار، ولا مكانَ فيه للتَّوازن المصنوع أو المغشوش، ولا توازنَ سوى لتوازن العدل والقسط، ((والوسطيَّة في مآلاتها هي التَّوازن، وهو التَّوازن بين المثاليَّة والواقعيَّة، وبين المادِّيَّة والرُّوحيَّة حيث يجمع بينهما، وبين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، ومصلحة الدَّولة، وبين مصلحة الأغنياء، ومصلحة الفقراء)) ، وَمِنْ مَظَاهِرِ تَوَازُنِهِ مَا يَلِي:

أ- الجَمْعُ بَيْنَ الثَّبَاتِ وَالتَّطَوُّرِ:

ففي الاقتصاد الإسلاميّ ((أمور ثابتة لا تتغير مهما تغيَّر الزَّمان والمكان، كالأصول الاقتصاديَّة الَّتي وردت بنصوص القرآن والسُّنَّة، وهناك أمور متطوِّرة، وهي كيفيَّة إعمال وتطبيق هذه الأصول الإلهيَّة بحسب متطلّبات الزَّمان والمكان)) [9].

والدِّين الإسلاميُّ هو الدِّين الخاتم الصالح لكلِّ زمان ومكان، فكان اقتصاده فيه من المرونة ما يجعله يتَّسع للأساليب المختلفة، والوسائل المتجدِّدة، والعرف مادام لا يتعارض مع أصل ثابت.

[1]- صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل إبراهيم بن المغيرة البُخَارِي (ت 256هـ) كتاب بدء الوحي، باب سؤال جبريلَ النَّبيَّ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم السَّاعة، وبيان النَّبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– له، حديث رقم (50) ج1 ص19،ط1، 1407هـ، دار الشعب– القاهرة

والقاعدة الشَّرعيَّة تقول: ((الأصل في العبادات الحظر إلَّا ما ورد عن الشَّارع تشريعه، والأصل في العادات الإباحة إلَّا ما ورد عن الشَّارع تحريمه)) لذا؛ اتَّسع الاقتصاد الإسلاميُّ ليشمل ما يستجد من المعاملات المختلفة الَّتي خلت من الرِّبا والغرر الفاحش، ورأينا تغيُّرَ الفتوى تبعًا لتغيُّر الزَّمان والمكان، يُقال: هذا اختلاف زمان ومكان ليس اختلاف حجَّة وبرهان. وهذه الخاصِّيَّة من خصائص الاقتصاد الإسلاميّ وحده، فالمذاهب الاقتصاديَّة الأخرى ليس فيها شيء ثابت، بل هي نفسها تتغيَّر باختلاف كلِّ مُنظِّر جديد لكلِّ مذهب، وباختلاف كلِّ عصر ومكان تظهر فيه.

ففي الرأسمالية: نجد آدم سميث يختلف عن ريكاردو، وريكاردو يختلف عن مالتس ، وكينز يكاد يعود للتجاريين الذين خالفهم آدم سميث، لذا رأينا من يسمون بالتجاريين الجدد.

والماركسيون يجعلون الاشتراكية مرحلة تسبق الشيوعية .

ورأينا الملكية العامة تجد لها مكانًا في النظام الرأسمالي، والملكية الخاصة تزحف إلى النظام الماركسي . [1]

ب- التَّوَازُنُ بَيْنَ المَادِّيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ:

((وَازَنَ النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ بين المادِّيَّة والرُّوحيَّة باعتبارهما مكوِّنات الإنسان ذاته، فلا يهمل الجوانب المادِّيَّة على حساب الجوانب الرُّوحيَّة، أو يهمل الجوانب الرُّوحية، ويقدِّس الجوانب المادِّيَّة النَّفعيَّة كما هو عليه الحال في النُّظم الوضعيَّة قال تعالى: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ [الجمعة: 10]، حتَّى لا يقع الإنسان أسيرَ الرَّهبانيَّة، أو في سعير الشَّهوانيَّة المادِّيَّة)) . [2]

[1]- موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، أ.د. علي أحمد السالوس، ص:23

[2]- خصائص الاقتصاد الإسلاميّ، د. عمر بن فيحان المرزوقي، ص60. مجلة" الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة"، الكويت، العدد الخامس والأربعون، السَّنة الحادية عشرة.

((وذلك على النَّقيض من الأنظمة الاقتصاديَّة الوضعيَّة الَّتي ركَّزت على الجانب المادّيّ؛ حتَّى أصبح الهدف الوحيد للنَّشاط الاقتصاديّ للإنسان المعاصر، دون مراعاةٍ أو التفاتٍ للقيم الأخلاقيَّة والرُّوحيَّة، إذ إنَّ الشُّيوعيَّة الماركسيَّة تُنكر الدِّين، وتعتبره أفيون الشُّعوب، وتركِّز على التَّطوُّر المادّيّ للحياة، وتمحو مشاعر الإخاء في النُّفوس البشريَّة، وتدعو إلى الصِّراع الطَّبقيّ بين أفراد المجتمعات.

أمَّا الرَّأسماليَّة: فإنهَّا وإن كانت لا تُنكر الدِّين والأخلاق، إلَّا أنَّها قصرتها على نطاق الكنيسة، وأبعدتها عن القيام بدور إيجابيٍّ في نظامها الاقتصاديّ، وَمِنْ ثَمَّ؛ فإنَّ التَّفاعل الإيجابيَّ والفعَّال بين النُّظم الدِّينيَّة والدُّنيويَّة ليس له وجود في المجتمع الرَّأسماليّ أو الاشتراكيّ)) . [1]

ج – التَّوَازُنُ بَيْنَ المَصَالِحِ الخَاصَّةِ وَالمَصَالِحِ العَامَّةِ:

وَازَنَ الاقتصادُ الإسلاميُّ كذلك بين المصلحة الخاصَّةِ، والمصلحة العامَّةِ ((فكلٌّ منهما في نظر الإسلام أصلٌ يُرَاعَى، بحيث لا تهدر المصلحة العامَّة شأن النُّظم الفرديَّة، ولا تهدر المصلحة الخاصَّة شأن النُّظم الاجتماعيَّة، وإنَّما يُعْتَدُّ بالمصلحتين على درجة واحدة، ويحاول دومًا التَّوفيق بينهما)).

فهو يوازن بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، ((فيُعطي الفرد بالقدر الَّذي لا يَطْغَى على الجماعة، ويُعطي الجماعةَ بالقدر الَّذي لا تَطْغَى فيه على الفرد)) . [2]

((إنَّ سيادة التَّوازن بالقسط في النِّظام الاقتصاديّ الإسلاميّ، وبما يتضمَّنه من التَّوازن بين الرُّوح والمادَّة، والدُّنيا والآخرة، والعبادة والمعاملة، والفرد والجماعة، والتَّنمية، والرِّعاية الاجتماعيَّة؛ يحقِّق السُّموَّ للمجتمع؛ فينجو من الإفراط الَّذي يمزِّقه، والتَّفريط الَّذي يضيِّعه،

[1]– المذهب الاقتصاديُّ في الإسلام، د. مُحَمَّد شَوْقِي الفَنْجَرِيُّ ،ص 97، مرجع سابق.

[2]– الإسلام والمذاهب الاقتصاديَّة المعاصرة، يوسف كمال، ص 144، ط1،سنة 1407هـ، دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، الإسكندرية.

وتعلو فيه القيم، وتُحترم فيه الحوافز، والرَّغبات، والملكيَّات، والسَّعي نحو العمل الصَّالح، والَّذي يقود إلى الفلاح)).

- **رَابِعًا: الوَاقِعِيَّةُ .**

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام واقعيٌّ، فهو مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ قال تعالى : ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ [الملك: 14].

نظام لا يميل إلى الخيال، فهو واقعيٌّ في غاياته وطريقته؛ لأنَّه يستهدف في مبادئه الغايات الَّتي تنسجم مع واقع الإنسانيَّة.

(فالاقتصاد الإسلاميُّ واقعيٌّ في مبادئه، ومنهجه، وأحكامه، ينظر إلى الواقع العمليّ الَّذي يتَّفق مع طبائع النَّاس، ويُراعي دوافعهم، وحاجاتهم، ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيالٍ وأوهامٍ، ولا ينزل إلى درك لا يتَّفق مع البشريَّة الَّتي كرَّمها اللهُ –عزَّ وجلَّ–)).[1]

بخلاف الأنظمة الاقتصاديَّة الأخرى، فالرَّأسمالية ((قدَّست الملكيَّة الفرديَّة، وظنَّت – خلافًا للواقع– أنَّ المصلحة الخاصَّة تحقِّق المصلحة العامَّة، وتركت باب الحرِّيَّة الاقتصاديَّة مفتوحًا بلا ضوابطَ أخلاقيَّة أو إنسانيَّة، وقدَّست المنفعة، كما نَحَت الاشتراكيَّة منحًى مخالفًا للواقع؛ فأهملت النَّزعة الفرديَّة، والفطرة الرَّبَّانيَّة للملكيَّة، وجعلت الفردَ أسيرًا لمطعمه، وملبسه، ومسكنه، وأعلنت حربها، وتوارت نحو ما سمَّته الحافزَ القوميَّ للإنتاج)). [2]

فهذه السِّمة المميِّزة للنِّظام الاقتصاديّ جعلته يقف أمام كلِّ الأزمات الَّتي مرَّت بالعالم من ظهوره على يد النَّبيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، بينما مُنِيَت الرَّأسماليَّة بالأزمة تلو الأخرى، وأوشكت الاشتراكيَّة على الفناء.

[1]– موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي، أ.د. علي أحمد السَّالوس، ص26 .

[2]– الاقتصاد الإسلاميُّ مدخل ومنهج، أشرف محمد دوابه، مرجع سابق. ص59

➢ خَامِسًا: العَالَمِيَّةُ

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام عالميٌّ، وهذه العالميَّة تنبثق من عالميَّة الرِّسالة، الَّتي جاءت بمنهج الإسلام الشَّامل الَّذي يمثِّل النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ أحدَ أجزائه، فلا يُمكن حصر نطاق النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ على بيئة، أو مكان معيَّن، أو قوم محدَّدين كما هو الحال في نظام الاقتصاد التَّقليديِّ الَّتي ارتبطت بالبيئة المحيطة، والفلسفة المعتنقة، والهوى المتَّبع، وحتَّى الشَّرائع السَّابقة للشَّريعة الإسلاميَّة، ارتبط نزولها بقومها خاصَّةً، بينما أُنزلت الشَّريعة الإسلاميَّة للنَّاس كافَّة.

فهو الدِّين الخاتم الَّذي تميَّز بعالميَّته، ولهذا؛ جاء بأحكامٍ كلِّيَّة، ومبادئَ عامَّةٍ تُناسب كلَّ زمان ومكان، وجمع بين الثَّبات والمرونة، واتَّسع لاجتهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يُعارض نصًّا، أو أصلًا ثابتًا، أو مقصدًا من مقاصد التَّشريع الإسلاميِّ، بينما نظرت المذاهب الاقتصاديَّة الوضعيَّة إلى البيئة الَّتي نشأت فيها، حتَّى إنَّهم فشلوا في وضع الحلول المناسبة لبيئاتهم.

((وقد ظهرت عالميَّة النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ بصورة عمليَّة بعد حدوث الأزمة الماليَّة العالميَّة بالولايات المتَّحدة في العام 2008م، حيث تعدَّدت المطالبات في دول الغرب بالأخذ بالنِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ، وفي مقدِّمة ذلك الفاتيكان نفسه، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرَّسميَّة في عدد (6 مارس 2009م) أنه: قد تقوم التَّعليمات الأخلاقيَّة الَّتي ترتكز عليها الماليَّة الإسلاميَّة بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكبر من ذي قبل، فضلًا على أنَّ هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلَّى بالرُّوح الحقيقيَّة المفترض وجودها بين كلِّ مؤسَّسة تقدِّم خدمات ماليَّة)).[1]

[1] – المرجع السَّابق،ص60

فالنِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ أثبتت التَّجارب المختلفة، والأزمات المتوالية أنَّه هو العلاج الأمثل، والنِّظام الأفضل لمعالجة القصور، والقضاء على المشاكل، والأزمات الاقتصاديَّة؛ فكلُّ الأنظمة الاقتصاديَّة الوضعيَّة –دون استثناء – لم يأتوا بما يصلح للنَّاس حتَّى في الحدود الإقليميَّة، شأن أيِّ نظامٍ وضعيٍّ لا يستمدُّ من حكيم خبير.

4- الفكر الاقتصادي المركانتيلي أو التجاري

4- 1تعريف المركانتيلية

المركانتيلية هي مذهب اقتصادي ظهرت بوادره ابتداء من أواخر القرن الرابع عشر وساد إلى غاية القرن النصف الثاني من القرن الثامن عشر والمركانتيلية لغة جاءت من Merchant بالأنجليزية التي تعني " التاجر" أما اصطلاحا فهي المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة "ذهب وفضة" باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها.

4-2 مبادئ الفكر الماركانتيلي :

يقدر علماء الفكر الاقتصادي على أن أفكار التجاريين كانت تدور حول عدد من المبادئ الأساسية ألا وهي :

- العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس:

إن التجاريين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة ونقطة قوتها ويصدق ذلك بصفة خاصة على كتابات التجاريين قبل بداية القرن السابع عشر ومن ثم يميل بعض الشراح إلى إطلاق إسم المعدنيين "Bulliomists " على رجال الرعيل الاول من الفكر التجاري إشارة إلى الأهمية الخاصة للمعدن النفيس في نظرتهم إلى الثروة، غير أن المسألة لا تقف عند حد ملائمة المعدن النفيس للقيام بحاجات الدولة الناشئة فالواقع أن وجهة نظر التجاريين تستند إلى أكثر من ذلك فإننا نجد في كتابات بعضهم قياس ثروة الأمة على ثروة الأفراد، فكما أن الفرد يقاس غناه بما لديه من ذهب وفضة كذلك شأن الأمم

وفي ذلك يقول توماس مان 1664 ويصدق ثروة المملكة ما يصدق على ثروة الفرد الذي يكسب دخلا سنويا مقداره 1000 جنيه ولديه رأس مال نقدي يبلغ ألفا من الجنيهات .

- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

واضح أن منطق التجاريين يقتضي تدخل الدولة في التجارة الخارجية .فإن الميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه. ولابد ان يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة و منثم فقد نادى التجاريون بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري. وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحضر بعضها كما تتمثل في إعانة بعض الصادرات.

- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي:

كانت المفاضلة بين اوجه النشاط الاقتصادي من المسائل التي شغلت رجال الفكر التجاري منذ زمن قديم فقد تولد شعور بأن الحرف لا يمكنها ان تكون بنفس الأهمية ويجب ترتيبها حسب مردودها من المعادن النفيسة ومن هنا جاءت المفاضلة بين الزراعة والتجارة والصناعة.

فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس و قد أشار التجاريون إلى أن التجارة الداخلية لا تزيد شيئا إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر ومن ثم فلا جديد يضاف مهما كان حجم الصفقة . اما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي. وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الخارجية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية.

كما أعطى التجاريون الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد التجارة الدولية فالصناعة هي أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس. وترتب على ذلك أنهم كانوا ينادون بإتباع السياسات التي من شأنها دعم الصناعة الوطنية كإعفاء المواد الأولية من

الضرائب الجمركية أو إخضاعها لضرائب مخففة. أما الزراعة فلم تحظى من التجاريين بتقدير يذكر لأن و حسب منظورهن للأمر فإن الزراعة لا تستطيع زيادة رصيد البلد من المعادن النفيسة كما أنها عاجزة عن تصدير كمية كبيرة من العمل الوطني إلى الخارج لذلك فقد جاءت التجارة في ذيل أوجه النشاط الاقتصادي التي تضيف إلى الثروة.[1]

5-النظام الاشتراكي بقيادة (ماركس)

يقوم الفكر الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، ويمكننا أن نلخص الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها من تدخلها في النشاط الاقتصادي بهدفين رئيسيين ، وهما :

1- تحقيقه الكفاية في الإنتاج؛

2- تحقيق العدالة في التوزيع.

وتحقيق الكفاية، إنما يكون بأن تعمل الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بزيادة الإنتاج، ودفع عجلة التقدم إلى الأمام، لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع .

وتحقيق العدالة إنما يكون بأن تعمل الدولة على ضمان تكافؤ الفرص بين الافراد ، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بأسلوب يتسم بالعدالة، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب ومساهمته في العملية الإنتاجية .

[1] للموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية 2015-2020 https://www.politics-dz.comA9 2019/11/17 18:56:33

فالنظام الاشتراكي يتميز بخصائص رئيسية ثلاثة هي :

1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج .

2- التخطيط الاقتصادي .

3- إشباع الحاجات الجماعية .[1]

6-المدرسة الكينزية - بقيادة جون مينارد كينز -

6-1. جون مينارد كينز:

اقتصادي ومفكر انجليزي ولدي في 5 يونيو 1883وتوفي في 21 ابريل 1446 - اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتابا عن الإصلاح اشترك في مؤتمر السلام بعد نهارية الحرب العالمية الثانية وكان الكتاب بعنوان الآثار الاقتصادية للسلام التحق بكلية كينج جامعة كامبردج لدراسة الرياضيات ولكن اهتماماته بالسياسة قادته الي دراسة الاقتصاد حيث درس على يد ارثربيغو وألفريد مارشال إضافاته للاقتصاد مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات وفي ذلك الوقت من أهم ما تقوم عليه نظريته وان الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أنا تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية

6-2. أسباب ظهور الأفكار الكينزية

كانت أمارة الرخاء واضحة على الشعب الأمريكي في أواخر العشرينات من القرن الماضي , وقد ساد مستوى عالي من الدخل لم يشهد له العالم مثيلاً أبدا , رغم أن الشعب الأمريكي لم يتنفع به بدرجة متعادلة .

أما في انجلترا ومعظم البلدان الصناعية الأخرى فقد حلت عليهم أزمة اقتصادية بين الحربين العالميتين وتصاعدت البطالة ، ففي انجلترا على سبيل المثال بدأت الأزمة

[1] 22:14:55 2019/11/19 http://legalcounsel.own0.com/t111-topic

الاقتصادية لديها منذ عام 1921 واستمرت خلال الثلاثينات ثم انتقل الكساد الاقتصادي الى الولايات المتحدة وبلغ الذروة بالكساد الكبير (Great Depressino) في عام 1929 ففي تشرين الأول/ أكتوبر من العام المذكور انهارت سوق البورصة في نيويورك حيث انهال على السيل من المبيعات لأسهم لا حصر لها . ونتيجة لذلك الانهيار خسر المساهمون حوالي 40 مليون دولار من قيمة الأسهم ، كما انخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير جدا إذ هبط من 87 مليون دولار في عام 1930 إلى نحو 39 بيلون دولار في عام 1933. وزال الرخاء الذي عرفته البلاد قبل أربع سنوات فقط , كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى نحو 14 مليون شخص , بعد أن كان لا يزيد على 2 مليون شخص فقط . ومن جراء ذلك فقد حدث تمزق في النسيج الاجتماعي للبلدان الغربية الصناعية الأمر الذي أشار إلى وجود عيب في النظام الرأسمالي

6- 3. انتقاد كينز لنظرية التشغيل و إعطاء الحلول لها .

1. **الانتقادات :** لقد أعطى الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينيات من القرن العشرين قوة الأفكار كينز والتي وجدت جذورها في الاهتمام الواسع بالكساد الاقتصادي وانخفاض معاملات النمو فقد ركز كينز اهتمامه على القضية المركزية وهيا تحديد مستويات الدخل القومي وتشغيل الاقتصاديات الصناعية وعلى أسباب تقلبات الاقتصادية قصيرة (الأمد) وبالمقابل كان الاقتصاديون مشغولون في تركيزهم على النمو الاقتصادي طويل الأمد ولم يهتموا بالتقلبات الاقتصادية قصيرة الأمد1 . ولقد ركز كينز في انتقاده للنظرية الكلاسيكية حول نقطتين وهيا مشكل البطالة ومشكل النقود (الادخار . الاستثمار . الفائدة) .2

[1]- رفيقة حروش، "الإقتصاد السياسي"، الطبعة الأولى،2011، دار الأمة، ص,215/214

[2]- مدحت القريش، نفس المرجع، نفس الطبعة، ص 241/240.

ولقد انتقد كينز نظرية التشغيل الكلاسيكية والتي تنص على انخفاض الأجور يؤدي حتما إلى زيادة الطلب على العمال وبالتالي القضاء على البطالة , وقد أوضح كينز أن هناك احتمال كبير لأن يودي انخفاض الأجور إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها ويرجع دلك إلى عاملين .

أ- أن الأجور تمثل دخلا وعندما ينخفض الأجر ينخفض دخل العمال وينخفض طلبهم على السلع مما يدفع المنظمين إلى تقليص إنتاجهم وبذلك نخفض مستوى التشغيل وتزداد البطالة .

ب- كما أن انخفاض الأجور يدفع المنظمين إلى توقع حدوث انخفاض أشد في المستقبل مما يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشروعاتهم المستقبلية .

الحلول :

- النظرية 1 : الطلب الكلي الفعال هوا الذي يحدد عدد العمال وكمية السلع التي تنتج
- النظرية 2 : أهمية تدخل الدولة في اقتصاد من أجل القضاء على البطالة و إنعاش طلب وذلك بتأثير الاستثمار والتشجيع على الاستهلاك .
- النظرية 3 : الاعتماد على سياسات النقدية والمالية (تحديد أسعار . فرض الضرائب . إصدار النقود حسب الحجم والفئة .

7-ماهية المدرسة النيو كلاسيكية

7-1: نبذة تعريفية عن المدرسة النيوكلاسيكية

سميت بهذا الاسم لأنها تعتبر أفكار المدرسة الحديثة لامتداد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية، لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية. لقد جاءت تسميت الحد من الناحية الكلاسيكيين، وقد تبلورت هذه الفكرة في النصف الثاني من القرن 19.

ظهرت المدرسة في أواخر القرن الـ19 وجئت بمجموعة ومضمون جديد عن المدرسة التقليدية جئت هذه المدرسة لدفاع عن الفكر الكلاسيكي من الانتقادات التي تعرضت لها من طرف المدرسة الماركسية , وأكدت المدرسة النيوكلاسيكية علي فكرة التي تقوم علي النظام الرأسمالي، الحرية الاقتصادية، الملكية الفردية، عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وسميت بالمدرسة الحدية لأنها اعتمد على النظرية الحدية

2-7 مبادئ المدرسة النيوكلاسيكية

إذا كان هم المدرسة الكلاسيكية هو تراكم رأس المال ألانهم كانوا يفكرون في ضرورة النمو الاقتصادي (تجديد الإنتاج) فنقول عليهم بان كانت لهم نظرة ديناميكية فان المدرسة الكلاسيكية الجديدة تهتم أكثر بمفهوم التوازن في إطار ساكن أن توازن يكون جزئي عرض (عرض =الطلب عن السلعة) أو عام شامل أين تتحقق تساوي العرض والطلب في جميع الأسواق مما يؤكد الترابط بين الأسواق عندها تحقق التلبية القصوى للمستهلكين والربح الأعظم للمنتجين. أدت تطورات الاقتصادية لاجتماعية المذكورة القيام طائفة من الاقتصاديين المفسرين للأساليب التي يعمل بها النظام في التحليل الاقتصادية والتي استخدمت لدراسة المشكلات الاقتصادية المختلفة والتي لا زالت تستخدم حتى يومنا هذا ولهذا أطلق البعض عليها المدرسة الحدية وتتلخص النظرية في فكرتين هما: الحاجات المختلفة قابل للإشباع، تتحد قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص بالمنفعة التي يحصل عليها الوحدة الأخيرة .

-بالنسبة للمستهلك : تحقيق أقصى درجات الإشباع بأقل الإمكانيات والوسائل

-بالنسبة للمنتج : تحقيق أقصى ربح بأقل الإمكانيات والوسائل [1].

[1]- تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، 2011، دار وائل، ص200، مرجع سابق .

-مراجع المحاضرة الثانية:

1. بوقرة رابح، تاريخ الوقائع الاقتصادية؛ من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين.
2. محمد شوقي الفنجري، السِّياسة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة، وأهمِّيَّة الاقتصاد الإسلاميِّ، سلسلة الاقتصاد الإسلاميُّ، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، سنة 1978م، ص85.
3. علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي، ط11، مكتبة التِّرمذي القاهرة- مصر.2008
4. فتحي أحمد عبدالكريم، ومُحَمَّد العسَّال، النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام -مبادئه وأهدافه، الطَّبعة الثَّامنة، 1413هـ، مكتبة وهبة- القاهرة.
5. عمر بن فيحان المرزوقي، خصائص الاقتصاد الإسلاميّ، مجلة "الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة"، الكويت، العدد الخامس والأربعون، السَّنة الحادية عشرة.

المحاضرة الثالثة: الحاجات والمشكلة الاقتصادية

1-تعريف الحاجات:

يحتاج الإنسان إلى عديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات أو حاجات، ويلاحظ هنا أن الرغبة «le desir» وإن كانت لصيقة بالحاجة «le Besoin»، إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها، فالرغبة تترجم بشعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء يختلف حدة باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة، وقد تنشأ هذه الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب، كما تنشأ عن نزوة عارضة أو عن حب التقليد أو التجربة أو ما شابه ذلك.

والحاجة بالمعنى الاقتصادي، هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (مال) من الموارد الاقتصادية، هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد، مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور، ومن ثم يمكن إشباع الحاجة، ومعنى ذلك أن الحاجة حالة نفسية تقوم بالفرد، فمتى شعر بهذه الحالة نقول أن هناك حاجة، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الشعور متفقا أو غير متفق مع الأحكام الأخلاقية أو القواعد القانونية أو الأصول الصحية، والحاجة هي أساسا حالة نفسية إذا، إذ تتخلل عناصرها إلى:

- الإحساس بالألم (الجوع مثلاً).
- التعرف على وسيلة تطفئ هذا الألم.
- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذه الإحساس.

2-أنواع الحاجات:

تنقسم الحاجات الاقتصادية إلى أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي تختارها للبحث في ماهية هذه الحاجات، كما أنها تتميز بتطورها المستمر، فضلا عن تنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة.

فالإنسان يحتاج إلى الغذاء والملبس والسكن، وهذه تكون الحاجات الأولية لحفظ وجوده، ولكنه يحتاج أيضا إلى مزيد وتنويع من هذه الأشياء، ونستطيع أن نعدد إلى ما لا نهاية حاجات الإنسان، وأن نميز بشأنها بين ما هو ضروري وما هو كمالي، وبين ما هو جماعي، بل وبين ما يتعلق بحاجات حاضرة وأخرى مستقبلية.

كما إن حاجات الإنسان في تطور مستمر، فهناك حاجات راجعة إلى ظروف "بيولوجية" خاصة بالإنسان وبحماية حياته، وتعرف بالحاجات الأولية، وحاجات اجتماعي ونفسية مرتبطة بالوسط الحضاري الذي يعيش فيه.

وتميز الحاجات الإنسانية علاوة على ذلك بتنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة، وهو ما يعبر عنه بلا نهاية الحاجات، كما أنها تتصف بصفة النسبية وبيان ذلك يتضح كما هو ملاحظ من أنه على الرغم من إن حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، فإن حاجاته في مجموعها تتزايد باستمرار.

3-عوامل نشأة الحاجات:

قد يهدف المجتمع إلى زيادة الحاجات أو إلى تحديدها أو إلى تغيير هيكلها، ولا يمكن أن يتم ذلك على النحو المطلوب إلا بمعرفة عوامل نشأتها.

فالعوامل التي تؤدي إلى نشأة الحاجة، قد تكون عوامل راجعة إلى طبيعة الإنسان الفطرية، البيولوجية والفسيولوجية (كحاجته إلى الغذاء أو الكساء أو المأوى)، وقد تكون راجعة إلى عوامل خارجية (أو مكتسبة) نتيجة كون الإنسان عضوا في مجتمع يتأثر بظروف هذا المجتمع وقيمه، ويلاحظ أن "الإعلان" في المجتمعات المعاصرة يلعب دورًا هاما في خلق الحاجات والتأثير على هيكلها. كما يهمنا أيضا أن نشير إلى عامل آخر ذي نتائج إقتصادية هامة، خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة، وهو عامل المحاكاة أو التقليد، والذي يعني قيام سكان هذه البلاد بتقليد نمط الاستهلاك القائم في الدول الصناعية المتقدمة.

4-خصائص الحاجات:

إن أهم ما يذكر حول خصائص الحاجات الاقتصادية، يتمثل في نسبية الحاجات وقابليتها للانقسام، وكونها مكملة بعضها للبعض الأخر، أو أن تحل حاجة محل أخرى، كما أنها تتميز بقابليتها للإشباع

أولاً: فيما يتعلق بنسبية الحاجات:

فإنه من المشاهد أن حاجات الإنسان في الوقت الحاضر، لا تمثل انعكاسا لضرورات حيوية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان (حاجات الريف تختلف عن حاجات المدينة).

ثانيًا: قابلية الحاجات للانقسام:

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة، يمكن التخفيف منه تدريجيا، بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع هذه الحاجة، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئيا عن طريق تناول بعض الغذاء وليس كل المواد الغذائية اللازمة لإزالة الجوع تماما. وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

ثالثًا: الحاجات مكملة بعضها للبعض الآخر:

فالحاجة إلى شرب الشاي أو القهوة يكملها الحاجة إلى السكر، وبالمثل فإن هناك قدرا من التكامل بين الحاجات الأساسية للإنسان فالحاجة إلى الغذاء تعد مكملة للحاجة إلى الكساد...

رابعاً: الحاجات يمكن إن يحل بعضها محل البعض الآخر:

هناك من الحاجات ما ينطبق عليه هذا الوصف، فالحاجة مثلا إلى المزيد من العلم والثقافة تغني أحيانا عن الجري وراء جمع الثروة وغالبًا ما يكون الدافع إلى إحلال حاجة

محل أخرى هو اختلاف أثمان السلع والخدمات التي تشبع هاه الحاجات، كاستهلاك البيض عوض اللحم.

خامسا: تمييز الحاجات بقابليتها للإشباع:

يؤدي إستخدام الأموال أو الموارد المناسبة تدريجيا إلى زوال الشعور بالحرمان، أو إلى إشباع الحاجة، وتعتبر الخاصية للحاجات من الأسس الأولية التي يستخلص منها الاقتصاديون ما يسمى بظاهرة "تناقص المنفعة الحدية"، التي اعتمدوا عليها في استخلاص بعض القوانين الاقتصادية المفسرة لسلوك الإنسان وهو يعمل على إشباع حاجاته "كما اشتقوا بالتبعية لذلك عددا من التعاريف الأساسية الهامة، مثل المنفعة الحديثة (الهامشية) والمنفعة الفردية والمنفعة الجماعية.

وتفسر هذه الظاهرة بوجود علاقة ارتباط مزدوجة بين المنفعة الاقتصادية وحجم الموارد المعتبرة من قبيل الأموال الاقتصادية، وبين هذه المنفعة وقوة الحاجات (أو الرغبات) التي يبديها الإنسان، فالإنسان الذي تعود أن يدخن عددا معلوما من السجائر كل يوم إذا وجد في مكان قفر (على سبيل المثال) ولم يكن لديه سوى "سيجارة" واحدة، وهو محكوم عليه أن يبقى وقتا طويلا في هذا المكان، فإن قوة المنفعة للسيجارة التي يملكها تعد مرتفعة جدا، وقد تعادل أو تفوق ما تعود أن يدخن يوميا، أما إذا كان هذا الإنسان يملك عدد كبيرا من "السجائر" فإن قوة درجة المنفعة للسيجارة الواحدة يعد ضئيلا، وما ذلك إلى للسهولة في إشباع رغبة التدخين في مثل هذه الحالة، وقد تمكن الاقتصادي الألماني "جونس «H.Gossen» (1854)، وهو أحد رواد المدرسة الحدية من بناء ما يعرف بقانون "تناقص المنافع" وقانون "سلم الحاجات".

أ) **فبموجب قانون تناقص المنافع:** فإن المنافع تتناقص بقدر ما تشبع، بشرط أن تكون الوحدات التي تشبعها –وهي في المثال السابق "السجائر"– متماثلة فيها بينها كمية ونوعا، والمتوفرة في كمية معلومة من الموارد أو الأموال الاقتصادية تتميز بالتماثل

والقابلية للاستبدال فيما بينها، فإذا زاد تقدم الفرد في الإشباع (أي في استهلاك وحدات المورد المتاح له)، عن الحد اللازم لتحقيق هذا الإشباع، انقلبت المنفعة إلى ضرر، كما هو مبين في الشكل التالي:

إن قانون "تناقص المنافع" يفسر لنا إذا كيف أنه إذا بدأ شخص في إشباع حاجة من حاجاته بوحدات معينة من المال محل هذه الحاجة، فإن الوحدات

الشكل رقم 01 : قانون تناقص الغلة

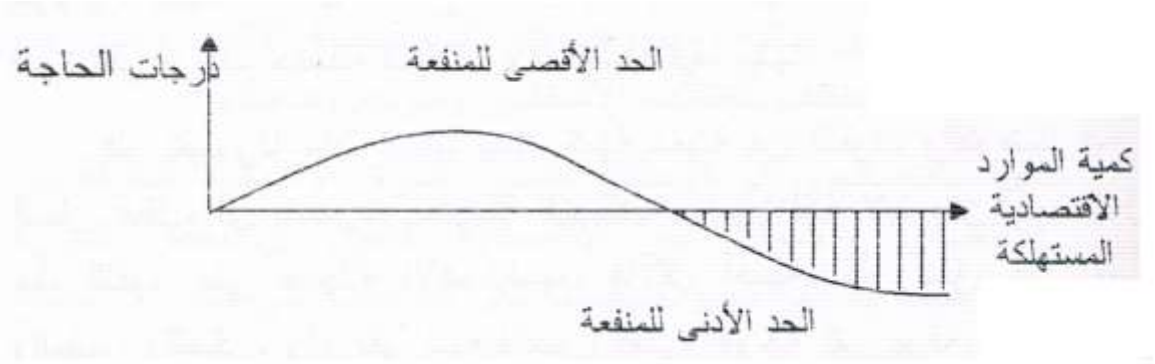

الأولى من المال تكون في تقديره ذات أهمية أكبر من الوحدات التالية، ومعنى هذا أن المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة تناقص كلما زاد عدد الوحدات أي بعبارة أخرى تتناقص "المنفعة الحدية أو النهائية" لكل واحدة بزيادة عدد الوحدات المستهلكة إلى أن نصل إلى مرحلة لا يحقق فيها هذا الشخص أي نفع من وراء تقدمه في الاستهلاك، وإلى جانب المنفعة الحديثة أو الهامشية ميز الاقتصاديون ما يعرف بالمنفعة الكلية، وهي تمثل مجموعة المنافع التي تنتج عن استخدام مال أو مورد اقتصادي معين، ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بالجدول الذي وضعه الاقتصادي النمساوي فون فيازر«Von Wieser»

الجدول رقم 01 : يوضح المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

كمية الوحدات المتوفرة من الموارد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
المنفعة الحدية أو الهامشية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
المنفعة الكلية	10	19	27	34	40	45	49	52	54	55
القيمة الكلية	10	18	24	28	30	30	28	24	18	10

ب) أما بالنسبة لقانون "سلم الحاجات":

فإنه يرتبط بما يرتب على قابلية الحاجات للإشباع من نتائج تتمثل في اختلاف درجات الحرمان التي يشعر بها الأفراد إزاء الحاجات، وفي أنه كلما زادت الأموال أو الموارد المستخدمة في إشباع حاجة معينة كلما قل شعور الحرمان إزاءها، بعكس حاجات أخرى لم تخصص لها موارد كافية، وبالتالي فإنه يصبح من الضروري على كل إنسان عاقل إيجاد "سلم للمنافع" يوزع عليه رغباته المتنوعة في ضوء كمية الأموال أو الموارد المتاحة له، عن طريق توزيع هذه الأموال على حاجاته حسب ضرورتها، بشكل يمكنه من استخلاص أكبر منفعة ممكنة من وراء كل استهلاك يقوم به، بحيث تتعادل المنافع فيما بينها، وذلك من خلال ما يفترض فيه من قدرة على ترتيب حاجاته المختلفة والمفاضلة فيما بينها.

فلو تصورنا مثلا إنسانا يملك كمية معينة من النقود، وافترضنا فيه أنه إنسان عاقل، أي يتصرف بطريقة اقتصادية رشيدة فإنه لابد وأن يقوم بتوزيع هذه النقود على حاجاته الأهم، فالمهم، فالأقل أهمية، كأن ينفق على المأكل والملبس والسكن، وغن بقي لديه فائض فعلى الأوجه التي يرفه بها عن نفسه.

5-الموارد الاقتصادية كوسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية

الشكل رقم 02 : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

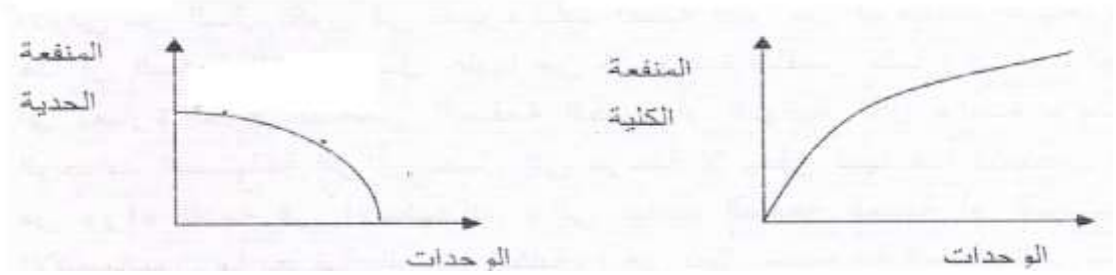

- **طبيعة الموارد الاقتصادية**

المورد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية، وتعتبر المنفعة «L'utilité» مفهوم خاص في لغة الاقتصاد

يختلف عن المعنى المسند إليه في اللغة الدراجة، فالشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند المرء، ويؤدي في النتيجة إلى إشباعها، بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارًا في حد ذاته، فقد يكون المال المطلوب ضارًا من الوجهة الصحيحة، كالتبغ والخمر مثلا، ولكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء حاجة لدى طالبه، ومن هنا كان تقدير منفعة الأشياء ومدى هذه المنفعة أمرًا شخصيا يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

ويدخل الاقتصاديون في الاعتبار عاملي "الندرة" و"الوفرة" للتفرقة بين الأموال الاقتصادية والأموال غير الاقتصادية، فالقول أن بعض الموارد محدودة، إنما يقصد به أنها محدودة بالنسبة لكل الحاجات التي يمكن أن تصلح لإشباعها، ومعيار التفرقة، هو الثمن فالموارد المحدودة لها ثمن، أيا كانت ضالة هذا الثمن، أما إذا كانت الموارد من الوفرة بحيث لا يكون لها ثمن فلا تعتبر محدودة، ومن أمثلة الموارد غير المحدودة أو الموارد الحرة هي الشمس والهواء، فمع كونها تمثل من الناحية الواقعية مالا نافعا ومرغوبا، إلا أنه متوفر في الظروف العادية بكميات كبيرة تجعل منه مالاً حرًا لا يحرم منه أحد، أما الموارد المحدودة أو الأموال الاقتصادية فهي مثل الحاصلات الزراعية ومنتجات الصناعة إذ لا يمكن الحصول عليها إلا ببذل الجهود والنفقات.

وبصدد التفرقة بين الموارد الاقتصادية، وغير الاقتصادية، فإنه لا يشترط في كل الأحوال أن يكون الثمن نقدا، بل قد يكون سلعة أو خدمة ما هو التضحية بإنتاج سلعة أو خدمة أخرى، كما أن التفرقة بين الموارد الاقتصادية والأموال الحرة ليست ذات طبيعة جامدة غير متغيرة، فنفس السلع قد تعد سلعة حرة في وقت ما أو في مكان معين، ثم تصبح سلعة اقتصادية في وقت آخر أو مكان مغاير، فالماء في الأنهار سلعة حرة، بينما ماء الحنفية يعد من قبيل الأموال الاقتصادية.

6-تقسيم الموارد الاقتصادية:

أولاً: السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية

يطلق على الخدمات التي تستخدم لإشباع حاجة الإنسان مباشرة، اسم السلع والخدمات الاستهلاكية مثل الخبز والملابس وخدمات الطبيب، أما السلع والخدمات التي لا تستخدم مباشرة في إشباع هذه الحاجة، بل تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى كالآلة مثلا، فتعد سلعة إنتاجية لأنها تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، وكذلك خدمات التدريب والتوجيه المهني تعد من قبيل الخدمات الإنتاجية لأنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل وبالتالي من قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى.

ثانيًا: السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة:

السلع والخدمات المتنافسة أو ما يطلق عليها أحيانا اسم السلع والخدمات البديلة، وهي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل الأخر لإشباع نفس الحاجة. فالمنسوجات الحريرية والقطنية تعد سلعا متنافسة، لأن كل منها يمكن أن يحل محل الآخر لإشباع نوع معين من الكساء، وكالشاي والقهوة، وإن زيادة استهلاك إحداهما في حالة ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك، لابد أن يؤدي إلى نقص استهلاك السلع أو الخدمات المتنافسة معها، أما السلع والخدمات المتكاملة، فهي تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة، فالشاي والسكر سلعتان متكاملتان، لأن استهلاك إحداهما يتطلب استهلاك الأخرى لإشباع الحاجة إلى مشروب منعش، وأن زيادة استهلاك إحداهما يعني زيادة استهلاك السلع أو الخدمات المتكاملة معها.

ثالثًا: السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية:

تعد من قبيل السلع والخدمات الضرورية، تلك السلع التي تشبع الحاجات الأساسية والملحة، كالحاجة إلى الغذاء اللازم لحفظ حياة الإنسان، والحاجة إلى ذلك القدر من المنسوجات اللازمة لحماية جسده من قسوة البرد، أما السلع والخدمات الكمالية فهي تلك التي

تشبع حاجات أقل إلحاحا، وتتميز التفرقة بين هذين النوعين من السلع والخدمات بدقتها وصعوبتها، كما تعتبر مسألة نسبية، فما يعد سلعة كمالية في وقت ما أو محدد، أو بالنسبة لشخص معين قد يعتبر سلعة ضرورية في وقت أو مكان آخر، أو بالنسبة لشخص آخر، والعكس صحيح.

7-خصائص الموارد الاقتصادية:

أولاً: الندرة: تمثل الصفة التي تميز بين الأموال الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات، والأموال الاقتصادية التي يعنى بها علم الاقتصاد.

ثانيًا: النفع: يعبر عن قابلية المال لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر، ولو لا توفر هذه الصفة لما كان الشيء مالا، ومنفعة المال ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد مميزاته الطبيعية، بل هي صفة نسبية (النفط في جوف الأرض لا يعتبر مالا ولكن بعد استخراجه وتسويقه يعد مالاً).

ثالثًا: التكامل: لا يوجد لمال معين منفعة في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى، بل أن أغلب الموارد أو الأموال الاقتصادية تكمل بعضها البعض، وقد يكون مثل هذا التكامل أفقيا كالحال بين السيارة والبنزين، كما قد يكون رأسيا، بمعنى أن موردا معينا يساهم في إيجاد موارد أخرى كالقطن في الغزل، والغزل في المنسوجات.

رابعًا: التنافس والقابلية للاستبدال: تنافس الموارد الاقتصادية بعضها البعض إلى حد بعيد، سواء بالنسبة لطلب المستهلكين أو طلب المنتجين تتزاحم المنتجات الاستهلاكية على دخل المستهلك لتحاول اجتذابه إليها، كما أن أموال الإنتاج قد تحل بعض هذه الأموال محل البعض الآخر إحلالا كاملا، ومثال ذلك إحلال الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية في صناعة الملابس، أو إحلال جزئيا كالحال عند الاستعاضة عن بعض المبيدات الحشرية الكيماوية بالعمل اليدوي (المقاومة) في الزراعة.

8-حل المشكلة الاقتصادية

أولاً: مفهوم الاختيار: باعتبار المشكلة الاقتصادية، هي مشكلة ندرة الموارد وتعدد الحاجات (فطرية أو مكتسبة)، فإن ذلك يقتضي ضرورة التضحية ببعض الحاجات من أجل إشباع البعض الآخر، ويتحتم على المجتمع تحديد للحاجات التي تعد أولى بالإشباع من غيرها، وتلك التي لا مناص من بقائها دون إشباع، هذا فضلا عن تعينه للطريقة التي يستغل وفقا لها ما لديه من موارد محدودة بكفاءة اقتصادية للحصول على أكبر قدر من الإشباع لحاجاته. فالاختيار إذا يكون بين الحاجات غير المحدودة والطرق المتعددة لاستغلال القدر المتاح من الموارد في المجتمع، لإشباع ما قرر إشباعه من حاجاته غير المحددة، إن عملية الاختيار ليست عملية عقوبة، بل إنها لابد أن تجري في ضوء متطلبات "المنطق الاقتصادي" وذلك حتى لا تحيد نتائج الاختيار عن الرشادة الاقتصادية، ويحكم هذا المبدأ فكرتي العائد الأقصى والمتمثل في تحقيق أقصى قدر من المنافع من وراء استخدام كميات معينة من الموارد، والإنفاق الأدنى ويتجلى في الأخذ بالأسلوب المكلف لأقل قدر من الموارد في إنتاج ما يتقرر إنتاجه من منتجات.

ثانيًا: الطبيعة الاجتماعية لعملية حل المشكلة الاقتصادية

يشارك المجتمع في عملية الإنتاج والتبادل والتوزيع بغية حل مشكلة ندرة الموارد أمام تعدد الحاجات، وسوف نتناول هذه العمليات كالآتي:

1-الإنتاج:- سيتم التطرق أليه في المحاضرة القادمة -

1-**التخصص وتنظيم المبادلة:** لا يستطيع الإنسان أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الأخرين، حيث يكمل أفراد المجتمع أحمد الآخر، وبالتالي فإننا نجد عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية، تقوم على التعاون المبني على تقسيم العمل ثم التخصص فيه وتبادل ما ينتج.

2-**التوزيع:** بعد أن يتم إنتاج السلع والخدمات لابد ان يكون هناك طريقة ما لتوزيع هذا الإنتاج على أفراد المجتمع، فلم يعد معقولا أن يتسلم الفرد نصيبه من الإنتاج في الشكل كم من السلعة أو قدر من الخدمة التي يؤديها، ثم يسعى إلى عقد المبادلات مع من يمتلكون السلع والخدمات الأخرى التي يريدها لنفسه، بل أن العملية في المجتمعات الحديثة أصبحت تتم في شكل نقدي على أصحاب عناصر الإنتاج الذين ساهموا بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، وبعد ذلك حينما ينفق الجميع دخولهم النقدية على السلع والخدمات المنتجة، يتم توزيع الإنتاج فيما بينهم.

3-مواجهة المشكلة الاقتصادية تبعا للنظام الاقتصادي

أولاً: النظام الرأسمالي في مواجهة المشكلة الاقتصادي: قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي إذ بدأت بذور الرأسمالية في إطار النظام الإقطاعي، وقد أخذت هذه البذور تنمو وتزدهر حتى ضاقت بالنظام الإقطاعي، ودخلت في صراع طويل حتى النصر النهائي عليه، والنظام الرأسمالي تتوفر فيه جملة من الخصائص نذكرها كمايلي:

الملكية الفردية لعوامل الإنتاج؛ حرية الإنتاج والاستهلاك؛ سيادة المستهلك؛ جهاز الثمن؛ دافع الربح. أما عن كيف يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، فنتيجة الحاجات المتعددة والموارد المحدودة يثار السؤال، ماذا ننتج؟ أي ما هي الحاجات الأولى بالإشباع؟ إن جهاز الثمن هو الذي يقوم بهذه الوظيفة، أي توزيع المواد على الاستخدامات المختلفة، فجهاز الثمن يعكس رغبات المستهلكين (أي الحاجات الواجب إشباعها)، ويقوم في نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردها.

أما السؤال الثاني والمتعلق، بكيف تنتج؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج، فإن جهاز الثمن يقوم بحل هذه المشكلة، ذلك أن الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة الإنتاج التي سوف يستخدمها المنتجون، بحثا وراء أكبر ربح وأقل نفقة، أما عن كيف نقوم بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين اشتركوا في إنتاجه؟ فإن جهاز الثمن يقوم أيضا

بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المختلفة في الناتج، فثمن خدمة العمل هو أجر العامل، وهو يتحدد في السوق بناءا على العرض والطلب على العمال، وثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة، ويتحدد أيضا بقوى العرض والطلب على رأس المال، وسعر الفائدة هو دخل صاحب رأس المال مقابل استخدام رأس ماله. وثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض، وهو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه، فالأثمان النسبية السائدة في السوق لعناصر الإنتاج المختلفة هي دخولها النسبية.

ثانيًا: النظام الاشتراكي في مواجهة المشكلة الاقتصادية

يتميز النظام الاشتراكي بثلاثة أسس رئيسية، يمكن إجمالها في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية للجماعة، والنمو المخطط والمتوازن للاقتصاد القومي، ونشير بأن ظهور هذه الأسس وسيطرتها يتماشى بنفس القدر الذي يظهر به القطاع العام ويسيطر على حياة المجتمع الاشتراكي من الناحية الاقتصادية.

ونذكر بأن حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي لا يعتمد على القوى المرسلة (مثل قوى السوق الرأسمالي)، بل يغلب إرادة التقييد والتدخل، عن طريق الأخذ بالملكية العامة أو الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، وإشراف الدولة على عمليتي الإنتاج والتوزيع، بهدف رفع درجة الرفاهية الاقتصادية لأعضاء المجتمع إلى حدها الأقصى، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي يشكل الإطار الذي تجري فيه عملية حل المشكلات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع في اقتصاد الجماعة، حيث يتم ذلك على نحو مغاير للأوضاع السائدة في الاقتصاديات الرأسمالية، بالنظر إلى أن حجم ومستوى النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي، يحدده في الأصل مدى توافر إمكانيات الإنتاج وبالتالي العرض وليس الطلب، وهو الأمر الذي يعني – بصورة أخرى– الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك.

مراجع المحاضرة الثالثة :

1. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
2. سكينة بن حمودة. مدخل الاقتصاد. الجزائر: دار المحمدية العامة.2009.
3. أحمد فوزي ملوخية ، مبادئ الاقتصاد ، مركز الإسكندرية ، 2009.

المحاضرة الرابعة: نشاط الإنتاج

الإنتاج هو وسيلة اعتمد عليها الإنسان منذ القدم إلى عصرنا الحالي فكان الإنسان القديم يعتمد على الزراعة والصيد كمصدر أساسي للإنتاج لإشباع حاجاته ومع تطور الإنسان تطورت معه وأدوات الإنتاج أعتمد على أساليب ومصادر عدة، حيث عرف الإنتاج عدة مفاهيم وتعاريف من خلال المدارس الاقتصادية المختلفة، فالمدرسة الطبيعية اهتمت بعنصر الطبيعة أما المدرسة الكلاسيكية فحددت العمل ورأس المال والأرض وعناصر الإنتاج، وبعدها المدرسة الحديثة التي أضافت عنصر التنظيم إلى عناصر الإنتاج، وفي الأخير المدرسة الحديثة التي شملت كل الأفكار السابقة. إذن: ما مفهوم الإنتاج؟ وماهي أهم عوامل الإنتاج وعوائده؟ وما المقصود بدالة الإنتاج؟

1-معنى الإنتاج:

تطورت نظرية الإنتاج تطورا كبيرا منذ عهد الطبيعيين، الذي كانوا ينظرون إلى الإنتاج على أنه خلق المادة، وقد اعتبروا الزراعة هي العمل المنتج الوحيد، بينما نظروا إلى التجارة والخدمات الأخرى على أنها أعمال غير منتجة، بينما المعنى الحديث للإنتاج يتمثل في خلق المنفعة أو إضافة منفعة جديدة للسلعة، بطريق مباشر أو غير مباشر، بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة للسلعة، بطريق مباشر أو غير مباشر، بمعنى آخر إيجاد استعمالات جديدة للسلعة لم تكن معروفة من قبل، ويقصد الإنتاج مايلي:

أولاً: العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ماء وهذا هي المنفعة الشكلية، ومثال ذلك تحويل الأخشاب إلى موائد وأسرة.

ثانيًا: عمليات النقل من مكان تقل منفعة الشيء فيه إلى مكان تزيد فيه المنفعة، وهذه هي المنفعة المكانية، مثل نقل السمك من الماء إلى السوق.

ثالثًا: عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة وهي الاحتفاظ بها لحين الحاجة إليها، ويطلق عليها المنفعة الزمنية.

رابعاً: الخدمات التي من شأنها تسهيل عملية التبادل، والمنفعة التي تنتج عنها يطلق عليها المنفعة التملكية.

خامسًا: أصحاب المواهب الفنية ومؤسسات النقل والسياحة والذين يقومون بإشباع حاجات معنوية، يطلق عليها المنفعة الشخصية.

2-عناصر الإنتاج: وتتمثل في الموارد اللازمة للقيام بأي عملية إنتاجية، فالاقتصاديون التقليديون قد عرفوا ثلاثة عناصر للإنتاج: الأرض، والعمل ورأس المال، ومع تطور المشاريع الصناعية زهر عنصر التنظيم.

أولاً: الأرض (الموارد الطبيعية): الأرض هي المادة التي يمارس عليها الإنسان عمله، ولا يقصد بالأرض أو الطبيعة سطحها وإنما تشمل أيضا ما في جوفها من معادن وبترول، وما يرفقها من الصفات البيولوجية والكيماوية، وتشمل الأرض أيضا الأراضي الزراعية والغابات والأنهر والشلالات والبحار، وكذلك الميزات المناخية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، والظروف الطبيعية المرافقة للأرض كالموقع الجغرافي وصلاحية الأرض للزراعة أو عدم صلاحيتها، وغير ذلك من الظروف الطبيعة.

وبالرغم من أن الأرض عنصر دائم وثابت أي لا يخضع لعملية إعادة الإنتاج، إلا إن الإنسان وبفعل التقدم العلمية – التكنولوجي- أصبح يؤثر وبفعالية على الموارد، إذ يقوم الإنسان باستصلاح الأراضي وتحويل الأنهر وحفر القنوات وغزو الفضاء واستغلال أعماق البحار، واكتشاف المعادن الجديدة وشق الطرقات وغيرها من الأنشطة التي من خلالها استطاع الإنسان أن يسخر الطبيعة لخدمته وإشباع حاجاته.

ثانيًا: العمل: هو النشاط الواعي والهادف أو الجهد العضلي والذهني الذي يبذله الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات، والعمل هو العملية التي يختص بها الإنسان دون غيره من المخلوقات، ويستطيع من خلالها التأثير الهادف على الطبيعة، من أجل تسخيرها

لإشباع حاجاته، وفي الوقت ذاته فإن العمل هو الشرط الضروري للحياة البشرية، فهو الذي يلبي حاجات الناس المادية والروحية ويلعب الدول الأساسي في نسج العلاقات الاجتماعي بين الناس، كما يعتبر عنصر العمل هو الشكل الأساسي للنشاط البشري، حيث يقوم بالعمل الفرد العامل الذي لا يملك رأس المال أو الموارد الطبيعية وإنما يمتلك فقط قوة عمله، ويحصل مقابل عمله على عائد يسمى الأجر، وهو التعبير عن ثمن خدمة العمل.

ومن المعروف أن الأعمال غير متجانسة، فهناك العمل العضلي، وهناك العمل الذهني...الخ، وهذا ما يدعو إلى تقسيم العمل والتخصص فيه.

أ- **تقسيم العمل:** توجد عوامل كثيرة تؤثر في تقسيم العمل وتحديد نوعيته، وخاصة المتعلقة بالعامل نفسه، مثل مؤهلاته العلمية ومواهبه وقواه العضلية ومستواه الفني، كذلك الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وظروف العمل، يمكن النظر إلى تقسيم العمل من النواحي التالية:

1-العمل الجسدي والعمل الفكري: فالأول يتطلب فالأول يتطلب مجهود عضلي معتمدا على الأيادي واستخدام أدوات العمل والآلات؛ في حين الثاني نجد يتطلب الجهد الفكري، ويتطلب مستوى عاليا من الثقافة وحين الإدارة .

2-تقسيم العمل إلى بسيط وفني: حيث لا يتطلب العمل البسيط تعقيدات في درجة الإتقان والمهارة ،بينما العمل الفني يعتمد على الخبرة والمهارة والكفاءة.

3-تقسيم العمل المهني (التخصص): أي أن كل فرد يتخصص في عمل محدد، حيث ينقسم أفراد المجتمع إلى المزارعين وصناعيين وتجار وغير ذلك

4-تقسيم العمل بين المنشآت: أي من أجل أن يقوم مصنع ما بصناعة إحدى السلع فإنه لا يتوجب عليه أن ينتج كل احتياجات السلع من آلات وخدمات وإضافات وغيرها، ولكن أن يستفيد من مزايا الإنتاج الكبير التي توفرها الصناعات الأخرى، فمثلا من أجلا صناعة السيارات فإن الشركة الصانعة لا تقوم بجميع العمليات بشكل متكامل، وإنما

تحصل على الزجاج من شركة مختصة في صناعة الزجاج، وكذلك الإطارات والبطاريات وغيرها من الاحتياجات التي تقوم بصناعتها منشآت أخرى

5-تقسيم العمل الفني: أي تجزئة عمليات إنتاج السعة الواحدة إلى مجموعة من المراحل، يقوم فرد واحد أو مجموعة أفراد بإنجاز مرحلة واحدة أو جزء منها. ويقصد بهذا المفهوم التخصص في العمل ضمن المنشأة الواحدة

6-تقسيم العمل الدولي: ويقصد به تخصص دولة ما في إنتاج سلعة معينة أو أكثر، واحتكار ذلك الإنتاج بشكل مطلق أو نسبي، بسبب توافر عناصر الإنتاج لديها وندرتها لدى الدول الأخرى، أو بسبب ملائمة الظروف المناخية في دولة وعدم ملامتها في دولة أخرى. وهذا هو بسبب خلق التجارة الدولية .

ب- **آثار تقسيم العمل:** يترتب على العمل مجموعة من الآثار :

- **الآثار الايجابية :**

- زيادة الإنتاج :إذ أن التخصص يؤدي إلى توفير الوقت وسرعة الإنتاج .
- زيادة مهارة العمل :بسبب اختصاصهم في القيام بجزء محدد من العملية الإنتاجية
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير نتيجة لتكافل الصناعات وحاجة كل مشروعات لمنتجات المشروع الأخر، وهذا بدوره يؤدي إلى التوفير في نفقات الإنتاج .
- استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة العاطلة، حيث أن المشاريع الكبيرة تحتاج إلى عدد من العمال، من فنيين وإداريين وعمال عاديين على أساس تقسيم العمل في المنشأة الواحدة.
- تحديث العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للعامل.

- **الآثار السلبية:**

- أن التخصص في جزء محدد من صناعة السلعة يؤدي إلى فرض روتين ممل على العمال، مما يولد عندهم نوعا من الأمراض النفسية الصناعية.

- في حال توقف بعض التخصصات أو إحلال الآلة محل الإنسان، فإن العمال المتخصصين يجدون أنفسهم في حالة بطالة.
- تلوث البيئة الذي يسببه انتشار المنشأة المتخصص، واستخدامها للآلات والعناصر الكيماوية والمشعة التي تتطلبها عملية التخصص.

ثالثًا: رأس المال: يعرف رأس المال بأنه عبارة عن الناتج عن عملية إنتاج سابقة، ويستخدم في إنتاج أموال جديدة، فهو يشمل الآلات والمباني والمخزون ...الخ، وكل مال حصله الإنسان من أجل استخدامه في العملية الإنتاجية، أو كل مادة أو أداة تستخدم في الإنتاج ما عدا الأرض والإنسان نفسه.

أ- تقسيمات رأس المال: يمكن أن نلمس التقسيمات الآتية:

1-**رأس المالي الثابت ورأس المال المتداول:** ويشمل رأس المال الثابت الأشياء التي لا تفنى أو تتغير بعمق من خلال استخدامها في الإنتاج مرة واحدة، مثال ذلك الآلات والمعدات والأبنية.

أما رأس المال المتداول (الدوار)، فهو يشمل المواد التي تدخل في صنع السلعة وتستخدم في الإنتاج مرة واحدة، ومثال ذلك المواد الخام والوقود والسلع نصف المصنعة.

2-**رأس المال العيني ورأس المال النقدي أو القيمي:** رأس المال العيني يتمثل في الآلات والمعدات والأبنية والمواد الأولية ...الخ، أي المواد التي تساهم مباشرة في العملية الإنتاجية، أما رأس المال النقدي فهو عبارة عن قوة شرائية (قانونية) تمكن مالكها من شراء السلع الاستهلاكية، أو هو تعبير عن حقوق ملكية لهذه الآلات والأبنية.

3-**رأس المال الاجتماعي ورأس المال الخاص:** إن رأس المال الاجتماعي هو رأس المال الذي تديره الدولة غالبا، ولا يرجى من ورائه الربح بشكل أساسي، وإنما هو عبارة عن مجموع المشاريع التي تهدف خدمة المواطن والإقتصاد القومي، ومثال ذلك الطرق والجسور ومحطات توليد الكهرباء وغيرها، أما رأس المال الخاص فيشتمل على الآلات

والأبنية والعقود الموارد الخام، أي الموارد التي يمتلكها الأفراد، وتهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الربح.

4-**رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي:** يشتمل رأس المال الوطني على ملكية أفراد المجتمع المتمتعين بجنسية الدولة المقيمين فيها أو خارجها، أي أنهم من مواطني تلك الدولة، أما رأس المال الأجنبي فهو عبارة عن ملكية الأفراد الأجانب أو الشركات الأجنبية التي تعمل في الدولة الوطنية، وتشكل هذه الأموال ملكية للأفراد الأجانب وتوضع تحت تصرف البلد الأجنبي (المصدر لرأس المال). ويحصل صاحب رأس المال على فائدة، وهي تشكل تعبيرا عن ثمن خدمة رأس المال.

ب- تكوين رأس المال: يوزع الأفراد نقودهم، بين الاستهلاك والإدخار، وأن الزيادة في النسبة المخصصة لأحد الجانبين يكون على حساب الأخر، ومن أجل زيادة الادخار يجب أن يتم تأجيل عملية الإنفاق على الاستهلاك الحالي، وعليه فإن الادخار هو عملية اقتطاع جزء من الدخل يحصل عليه الفرد، وعدم إنفاقه على السلع والخدمات، وإنما يتم إيداعه في أحد البنوك أو اكتنازه، على أن الإدخار النقدي وحده يشكل عملية سلبية لا تعود بالنفع على المجتمع، لذلك يجب أن يتحول إلى ادخار حقيقي يساهم في زيادة الإنتاج، أي تحوله إلى استثمار.

إن الفرد قد يكتفي بإيداع أمواله في أحد البنوك مقابل الحصول على فائدة محددة، أو قد يلجأ إلى شراء الأسهم أو حصة من شركة، أو يقوم بنفسه بعملية استثمار أمواله بإقامة أحد المشاريع.

وكلا الجانبين (الادخار والاستثمار) يؤديان إلى زيادة حجم رأس، والفرد قد يلجأ إلى أحد الجانبين معتمدا على عاملين هما: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

فسعر الفائدة يشكل العائد الذي تعطيه البنوك المصارف وصناديق التوفير للأفراد مقابل ادخار أموالهم لديها، بينما الكفاية الحدية لرأس المال فتشير إلى العائد الصافي المتوقع الحصول عليه نتيجة لاستثمار وحدة إضافية من رأس المال، وأن الفرد يتنبأ ويقارن بين هذين العاملين، فإذا كانت توقعاته تشير إلى ارتفاع العامل الأول أعلى من العامل الثاني فإنه يتوجه إلى الادخار ويمتنه عن الاستثمار، وبالعكس إذا أشارت توقعات المستثمر إلى ارتفاع العامل الثاني إلى مستوى يفوق العامل الأول، فإنه يزيد حجم استثماراته على حساب الادخار.

رابعاً: التنظيم: الاقتصاديون قد عرفوا ثلاثة عناصر للإنتاج وهي: الأرض والعمل ورأس المال، ولم يولوا اهتماما كافيا لعنصر التنظيم، والسبب في ذلك يعود إلى أن المشاريع الصغيرة التي سادت في بداية الرأسمالية كانت تفترض الوحدة ما بين صاحب رأس المالي والمدير، أي أن صاحب المشروع هو نفسه المدير.

ولكن مع تطور الرأسمالية وظهور المشاريع الصناعية الكبيرة، نشوء أشكال مختلفة من الشركات، انفصلت وظيفة صاحب رأس المال الذي يقوم بعملية التمويل أو المساهمة عن وظيفة المدير أو المتعهد الذي يقوم بعملية التنظيم، وعليه فغن التنظيم هو عبارة عن العملية التي يتم من خلالها المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة السابقة الذكر، والمنظم هو الذي يقوم بإدارة المشروع، ويحدد النسب التي يجب أن تمتزج بها هذه العناصر، ويحدد نوع الإنتاج وطريقته، ويدرس السوق ويتابع التطورات التي تطرأ على الحالة الاقتصادية، من أجل اتخاذ القرار المناسب، لذلك فإن دور المنظم ينطوي على اتخاذ القرار المحفوف بعنصر المخاطرة، وأن دور المنظم يشتمل على القيام بجميع العمليات المرافقة لقيام المشروع، بداءً من استئجار الأراضي أو شراء الأبنية والمواد الخام والآلات، حتى بيع المنتجات في السوق، مرتكزا على قدرته في دراسة حالة الطلب، يحصل المنظم على عائد الربح مقابل الخدمات التي يقدمها،

وهذا العائد يكون دوما عرضة للتقلبات، أي أنه ليس ثابتا كما هو الحال لدى عوائد عناصر الإنتاج الأخرى (الربح، الفائدة والأجر). إن وظيفة المنظم ترتكز على المسائل التالية:

- الابتكار والتجديد واستخدام طرق حديثة في الإنتاج.
- دراسة السوق والبحث عن أسواق جديدة.
- البحث عن مصادر بديلة للمواد الخام والسلع الوسيطة.
- إدخال سلع جديدة إلى الأسواق.
- دراسة السياسات الاقتصادية ومتابعة التطورات في الاقتصاد الوطني.

3-عوائد عومل الإنتاج

من عوائد عوامل الإنتاج :

- **الريع:** وهو العائد الذي يتحصل عليه أصحاب الأرض مقابل تقديمها إلى العملية الإنتاجية وهو ما يحصل عليه عنصر الأرض مقابل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية.
- **الأجر** : الذي يعتبر حاصل نشاط الفرد الذهني أو الجسدي في العملية الإنتاجية .
- **الفائدة:** وهي الفائدة التي يحصل عليه رأس المال مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية.
- **الربح:** وهو العائد الذي يحصل عليه عامل التنظيم لضمان مشاركته في العملية الاقتصادية وهو ما يسعى المنظم للحصول عليه من خلال عملية أو مجموعة عمليات إنتاجية لإنتاج سلعة أو مجموعة السلع ومن خلال عرضها للسوق لسد الطلب الواقع عليها أو خلق طلب جديد على سلع جديدة .

4-خصائص عوامل الإنتاج

تتمثل خصائص عناصر الإنتاج فيما يلي:

أولا- خصوصية العوامل: عندما يصعب تعويض عامل من عوامل الإنتاج بأخر فإن هذا العامل يعتبر متخصصا .

ثانيا- قابلية العناصر للتقسيم: توجد مواد يمكن تقسيمها وأخرى لا، وبالتالي عندما تكون عناصر الإنتاج قابلية للتقسيم فإنها تؤثر في شكل التنسيق حيث أنها تمكن من تعويض عامل إنتاج بأخر بصفة جزئية أو كاملة .

ثالثا- قابلية العنصر للتكامل: إن الإنتاج يتطلب تكامل بين عوامل الإنتاج فكل عامل من عوامل الإنتاج يستدعى وجود عامل آخر.

رابعا- قابلية العناصر للتعويض: أي أنه يمكن تعويض عامل بعامل أخر في حدود معينة أثناء عملية الإنتاج والوصول إلى نفس النتائج .

خامسا- أهمية الإنتاج: عندما يتم تعويض عامل إنتاج ما محل أخر فيجب أن يكون حسب حجم الإنتاج فمثال من أجل إنتاج منتوج صغير أن نغير اليد العاملة آلة كبيرة (في إنتاج القليل المحدود)

5- دالة الإنتاج

5-1 تعريف دالة الإنتاج[1]

تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة الفنية بين المدخلات المادية المستخدمة من العوامل الإنتاج كالمتغيرات المستقلة, وبين إنتاج من سلعة معينة كمتغير تابع. وأنها تصف قوانين الإنتاج وتعني بتحويل العوامل المستخدمة إلى سلعة في أية مادة. كما تعبر عن المستوى التقني (التكنولوجي)في المنشأة أو الصناعة ككل وتفترض الكفاءة رغم أن هذا الإفتراض ليس صحيحا على الدوام.

ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج رياضيا بالصيغة التالية: $Y=f(X1 ;X2.....)$

Y=الكمية المنتجة من سلعة معينة

X1=عامل إنتاجي

X2= عامل إنتاجي

[1]- كامل علاوي، وحسن لطيف الزيدي، الاقتصاد الجزئي دار المناهج للنشر والتوزيع، صفحة 145

5-2: قوانين الغلة[1]

يهتم قانون الغلة المتناقص أو كما يسمي أحيانا قانون نسب المتغيرة بوصف ما يحدث لناتج من تغير في كمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج مع ابقاء الكمية المستخدمة من العناصر الإنتاجية الأخرى ثابت، وينص القانون علي أنه (في ظل فن إنتاجي معطي إذا ما أضيفت وحدات متماثلة من عنصر الإنتاج المغير إلى وحدات الثابت أن الإنتاج يزداد بشكل متزايد , وبعد مدة معينة يأخذ الإنتاج بزيادة متناقصة إلى أن يصل الي قمة الإنتاج وبعدها إذا أضيف وحدات من متغير فإن الإنتاج سوف يتناقص بشكل مطلق) .

وبهذا يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل طبقا لسلوك منحنيات الناتج :

المرحلة الأول : مرحلة تزايد الغلة

حيث يزداد النتاج الكلي بمعدلات مزايدة، وفيما يتزايد كل من ناتج الحدي وناتج المتوسط، ويكون الحدي أكبر من المتوسط. وفي هذه المرحلة يستخدم المتغير ثابت بكميات غير إقتصادية بالنسبة للمدخل المتغير

المرحلة الثانية :

وهي المرحلة التي يتم فيها الإنتاج , وتبدأ من قمة الناتج المتوسط الى أن يكون الناتج الحدي مساويا للصفر وفيها يكون ناتج المتوسط اكبر من الناتج الحدي.

المرحلة الثالثة : تناقص الغلة المطلق

تناقص الغلة المطلق حيث يكون الناتج الكلي متناقص , ويكون ناتج الحدي سالب, فالوحدات الإضافية من المدخل المتغير خلال هذه المرحلة من الإنتاج تسبب انخفاضا في

[1]- كامل علاوي، لإقتصاد الجزئي للدكتور ود حسن لطيف الزيدي، دار المناهج للنشر والتوزيع، صفحة 145-146.

ناتج الكلي. لذا فإن توسيع الإنتاج ينبغي ان يتم من خلال استخدام وحدات إضافية من المدخل الثالث وليس التغير.

ومن خلال مراحل الإنتاج يمكن القول ان المرحلة الثانية هي المرحلة رشيدة للإنتاج وتتحدد أفضل توليفة بين عنصر الإنتاج الثابت مع العنصر المتغير عند نقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي للعنصر المتغير مع سعره .

المراجع المعتمدة في المحاضرة الرابعة

1. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، 2007
2. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.

المحاضرة الخامسة : نظرية التوزيع

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن نظرية التوزيع لا تعتبر من النظريات الاقتصادية البحتة، بل هي مجرد آراء قيلت في نظريات السعر، أو أنها شكل من أشكال نظرية السعر مع ذلك فإن نظرية التوزيع تنطوي على اختلاف جوهري هو أنها تعبر عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي تحصل على الدخول.

يناقض هذه الفصل الكيفية التي توزع وفقها حصيلة الإنتاج لدورة اقتصادية معينة بين الأفراد أو مجموعة معينة منهم.

أولاً: الأجور

الأجر (Wage) بالمعنى الاقتصادي هو التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهده المستغل من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون) خلال مدة زمنية معينة.

أنواع الأجور:

تختلف الأجور من ناحية طريقة الدفع، فعندما يدفع بصورة منتظمة إلى العامل الأجير وبشكل نقد فإنه يعرف باسم «الأجر النقدي»، أما عندما يدفع على شكل مدفوعات مادية أو طبيعة كالسكن أو دفع جزء منه بشكل منتجات فإنه يعرف باسم «الأجر الطبيعي أو العيني»، وغالبا ما يظهر هذا النوع من الأجور في الزراعة.

إن الفرق الأساسي بين الأجر النقدي (Money Wage) والأجر الطبيعي (Natural Wage) هو إن الأخير يتمثل بوحدات معينة من السلع والخدمات تدفع للعامل لقاء الخدمة التي يقدمها لمن استأجره واستغل طاقة عمله، ويتأثر الأجر الطبيعي بتقلبات أسعار السلع التي يحصل عليها لقاء عمله كله أو جزء منه، حيث يرتفع بارتفاع الأسعار وينخفض بانخفاضها.

من جهة أخرى ينبغي التمييز بين الأجر الاسمي (Nominal Wage) والأجر الحقيقي (Real Wage)، فالأول يشير إلى عدة الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة أما الأجر الحقيقي فهو مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي، فهو يعبر عن القوة الشرائية للأجر الاسمي، وكلما انخفضت القوة الشرائية كلما قل حجم السلع والخدمات التي تشترى بمقدار معين من الأجر الاسمي والعكس بالعكس.

كيفية تحديد الأجر

يتحدد الأجر في سوق العمل[1] كسعر ينشأ عن تقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه، ولفهم الآلية التي يتحدد بها الأجر فإنه ينبغي أن نسارع إلى تحديد مفهومي عرض العمل والطلب عليه.

إن العامل – من الناحية النظرية– له حق التصرف بوقته كله حسبما يشاء ويرغب فهو يستطيع أن يخصص جزءً من وقته للعمل بغية الحصول على دخل يستطيع بواسطته إشباع ما يقدر على إشباعه من حاجاته المتعددة والمتباينة، وهذا يعني أن العامل يخصص جزءً من وقته للعمل وجزءً آخر للراحة حيث يقضيه بين عائلته أو في أي مكان آخر يشاؤه.

ويمثل زمن الراحة، من الناحية الاقتصادية، حاجة اقتصادية مهمة، يدفع العامل مقابلها من دخله اليومي الذي يحصل عليه فيما لو اشتغل يومًا كاملاً.

[1]- إن سوق العمل في الحقيقة هو مجموعة من الأسواق التي تتباين مع بعضها البعض في نوعية العمل المعروض فيها، وذلك بسبب: اختلاف المواهب الطبيعية التي يتمتع بها بعض العمال، مستوى التدريب المهني على نوع معين من العمل، اختيار العامل لنوع معين من العمل في وقت معين، وميله للعمل.

إن إجمالي العرض لنوع معين من العمل يتحدد عن طريق العمال الصالحين لإنجاز عمل معين من جهة، ويعدد الساعات المبذولة في اليوم أو الأسبوع أو الشهر في العمل المقرر وحسب ما تحتاجه الدورة الإنتاجية من جهة أخرى.

وبتحديد العامل أوقات فراغه، وهي أقل ما يمكن تحديده، يمكن أيضا أن يحدد الحد الأقصى لساعات العمل اليومية بهذا يتحدد عرض العمل بالساعات الممكنة التي يختار العامل فيها أن يعمل في ظل مستويات مختلفة من الأجر، بحيث تزداد كلما ارتفع الأجر والعكس بالعكس، مع ذلك فإن منحنى العرض لا يأخذ شكل منحنى العرض الطبيعي، وإنما هو يأخذ شكلا عكسيا بحيث يبدو أكثر شبها بمنحنى الطلب.

وفي ظل افتراض سيادة المنافسة التامة فإنه لا يستطيع المنتجون أن يكونوا أي اتحاد أو تنظيم من شأنه السيطرة على سوق العمل، كذلك لا يستطيع العمال فيه أن يكونوا أي تنظيم أو اتحاد نقابي يجمعهم ويمثل مصالحهم كقوة مساومة تجاه جماعة المنتجين أو الدولة أو أية جهة أخرى.

أما الطلب على قوة العمل من قبل المنتجين فإنه سيزيد طالما إن الإيراد الحدي للإنتاج أعلى من مستوى الأجر السائد في السوق، وسيتوقف عن طلب المزيد من ذلك العمل عندما يتساوى الإيراد الحدي لإنتاج مع مستوى الأجر السائد، وعليه فإن منحنى الطلب على نوع معين من العمل سينخفض كلما ارتفع الأجر، ويرتفع كلما انخفض الأجر.

ويوضح الشكل البياني التالي الكيفية التي يتحدد بها الأجر في سوق العمل فإذا ما زاد أو انخفض مستوى الأجر عن مستوى التوازن (OW) والناتج عن تقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه فإن مستوى الأجر يعود إلى مستوى التوازن، لأن أي مستوى تحت نقطة التوازن يعني وجود فائض في الطلب، وأيه نقطة فوق مستوى التوازن يعني وجود فائض عرض.

شكل رقم (03): تحديد الأجر في سوق العمل

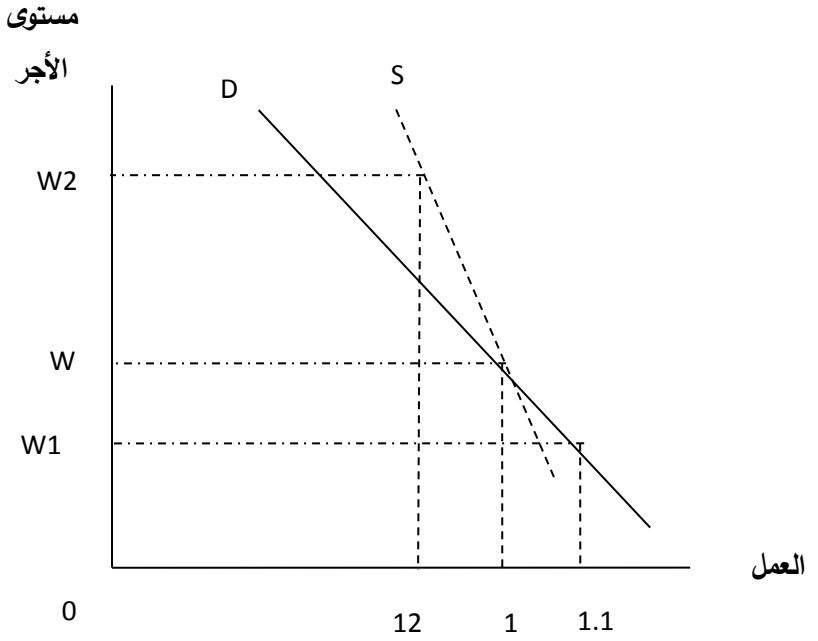

ثانيًا: الريع

يحمل الريع Rent في الاقتصاد معان عدة، فهو ينصرف بمعناه الواسع إلى كافة إشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر، لذا يطلق عليه البعض اسم «دخل البطالة»، وبهذا المعنى يعتبر الإيجار وإيراد الملك المؤجر والإيراد الناتج عن إقراض رأس المال وكل الدخول الأخرى التي تحققت دون بذل أي جهد يذكر في الحصول عليها.

وقد عرف الريع في علم الاقتصاد بأنه ذلك الإيراد (الدخل) الذي يحصل عليه شخص أو مجموعة أشخاص نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة تجاه أشخاص آخرين منافسين لهم في العمليات الاقتصادية.

أنواع الريع

هناك أنواع عديدة من الريع طبقًا للمنظور الذي يعتمده الباحث في دراسته، مع ذلك يمكن التمييز بيع بعض أنواع الريع:

1. الريع المطلق أو ريع الأرض: وهو ثمن منفعة الأرض كعصر إنتاج، حيث يجب دفع ثمن الأرض (الريع) وذلك لأن الأرض نادرة.
2. الريع التفاضلي (أو ريع الخصوبة): وهو الريع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية، ولما كانت الأسعار تتحدد وفق تكلفة الناتج على الأرض الحدية (الأقل خصوبة)، لذلك فإن أصحاب الأراضي ما قبل الحدية هم الذين يحصلون على هذا النوع من الريع.
3. شبه الريع: يعرف بأنه الفائض الذي استطاعت وسائل أخرى غير الأرض تحقيقه بعد خصم تكاليف الإدامة التي تبقي تلك الوسائل الإنتاجية صالحة للاستخدام في المدة نفسها، وأن شبه الريع هذا سيحول في الأجل الطويل إلى عنصر من عناصر التكلفة.
4. الريع الاستهلاكي: أو كما يسميه ألفريد مارشال بقيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة ما أو مجموعة من السلع، لهذا فهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

كيفية تحديد الريع

إن النظر إلى الريع باعتباره سعرًا لمنفعة عنصر الأرض، يقودنا إلى إن هذا السعر يتحدد عند التقاء كل من الطلب على جهد الأرض وعرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين، وهذا السعر يكون واحدًا بالنسبة لكل الأراضي ذات النوعية الواحدة في مكان واحد معين والتي لها إنتاجًا متشابهًا عند استغلالها.

وطبقا لهذا المفهوم فإن سوق الأرض هي سوق غير متجانسة تماما كسوق العمل وسوق رأس المال.

S

ويوضح الشكل رقم 04 الآتي كيفية تحديد الريع كسعر لمنفعة الأرض.

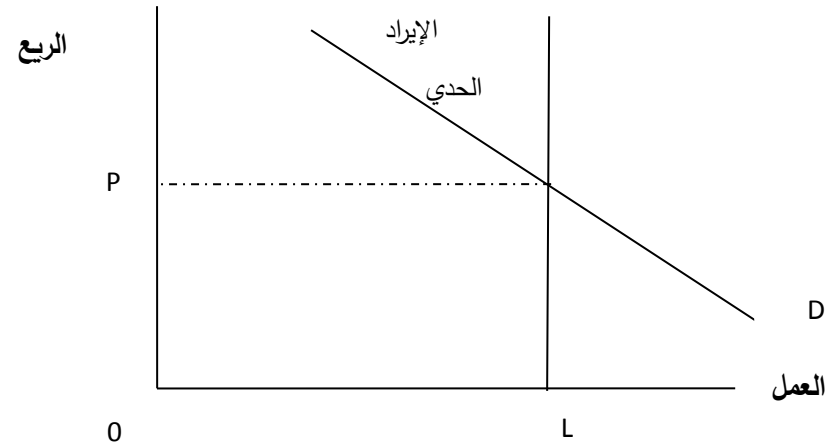

في الشكل البياني (04) نجد إن منحنى الطلب(I) يوضح كيفية تحدد حجم الطلب على جهد الأرض ذات النوعية ولأنواع مختلفة للريع كذلك كم من الأرض يجب على المزارع (المستأجر) الحول عليها لغرض استغلالها.

أما اتجاه منحنى الطلب المذكور فإنه يتحدد من خلال التغير الحاصل في حجم الإنتاج (في الإيراد الحدي للأرض) وذلك عند استخدام مساحات متباينة من الأرض المطلوب استغلالها.

وتمثل المسافة (OL) مقدار العرض المتاح من الأراضي ذات نوعية معينة، وهو عرض عديم المرونة كما يوضحه منحنى العرض (S).

يتحدد الريع عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض ويبلغ المستوى (OP)، على إن ذلك يكون ممكنا عندما يكون عرض الأرض أصغر من حجم الطلب الواقع عليها والذي يكون ريعها قد ابتدأ وتوسع من نقطة الصفر (O).

ثالثًا: الفائدة: الفائدة (Interest) هي كمية النقود الإضافية التي يكون الشخص مستعدا لدفعها من أجل حصوله على سلعة أو مورد معين الآن بدلا من المستقبل، ولما كان الأفراد

في العادة يحصلون على سلع في وقت مبكر بوساطة اقتراضهم من طرف (شخص أو مؤسسة اقراضية) ثالث بدلا من دفع مبلغ كبير للبائع في تاريخ معين مستقبلا.

تحديد سعر الفائدة

ينظر إلى سعر الفائدة من منظور معين أنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض (Loadable Funds)، فيتحدد سعر الفائدة بتقاطع العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض.

إن طلب المستهلكين على الأموال القابلة للإقراض يكون بسبب تفضيلهم الحصول على السلع في وقت مبكر، وللأشخاص في المتوسط معدل إيجابي للتفضيل الزمني (Time Preference)، ويعني هذا إن الأشخاص يقومون السلع التي يحصلون عليها في الحال أو في المستقبل القريب تقويما موضوعيا بقيمة مرتفعة جدا عن السلع التي يحصلون عليها في المستقبل البعيد.

ويرتكز مفهوم التفضيل الزمني على أنه في ضوء حالة عدم التأكد التي تسود الحياة التي نعيشها، فإنه من المناسب أن تفضيل الاستهلاك الحالي على استهلاك كميات أكبر غير مؤكدة في المستقبل، وبالطبع فإن المقدار الإضافي الذي يجب أن يكون يدفعه الشخص في مقابل الحصول المبكر على السلع والخدمات – سعر الفائدة– سوف يؤثر على المقادير النسبية من الاستهلاك الحالي والمستقبلي.

ويطلب المستثمرون الأموال القابلة للإقراض كي تمكنهم من الاستثمار في السلع الرأسمالية وتمويل وسائل الإنتاج غير المباشرة.

ويوضح الشكل (05) إن كمية الأموال المطلوبة ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت تكاليف الحصول المبكر على السلع والخدمات، وكنتيجة

لهذه الزيادة في سعر السلع والخدمات الحالية بالنسبة لسعرها في المستقبل، فإن المستهلكين يخفضون من استهلاكهم الحالي، كما لا يرغب البعض منهم في دفع فائدة مرتفعة ثمنا للحصول المبكر على السلع الاستهلاكية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المشروعات الاستثمارية تكون أكثر كسبًا عند سعر الفائدة الأقل، في حين تكون أقل ربحية عند معدلات الفائدة المرتفعة، ولهذا فإن كلا من المستهلكين والمستثمرين سوف يطلبون كمية أقل من الأموال عند أسعار الفائدة المرتفعة.

شكل (05): تحديد سعر الفائدة

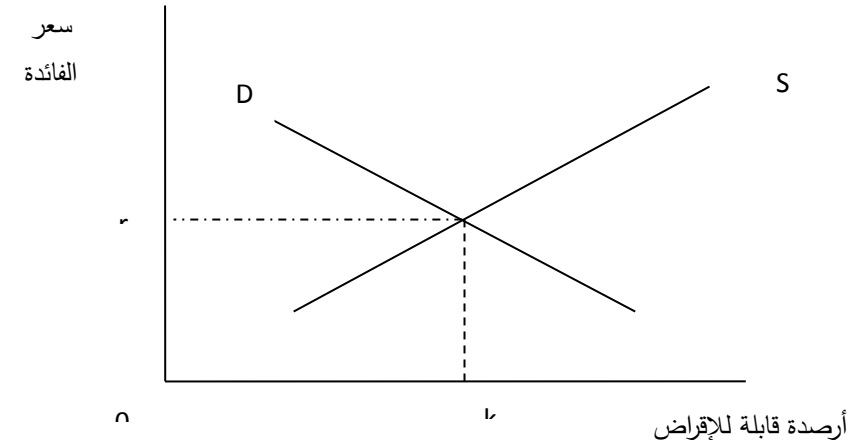

وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة المرتفعة تتسبب في نقص كمية الأموال المقترضة، إلا أنها تشجع المقترضين على إمداد السوق بكمية كبيرة من الأموال، لذلك فإن الأفراد ذوي المعدل الإيجابي للتفضيل الزمني سوف يضحون بالاستهلاك الحالي من أجل عرض أموالهم في سوق الأموال القابلة للإقراض وذلك إذا كان سعر الفائدة مناسبا بحيث يجذب الأفراد إلى عرض أموالهم للإقراض، ومع إن الأفراد يفضلون الاستهلاك المبكر، فإنهم يفضلون أيضا الكثير من السلع عن القليل منها، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يكون مساويا للزيادة في كمية السلع المستقبلية والتي سوف يحصل عليها هؤلاء الذين يضحون بالاستهلاك الحالي، وهذه

الزيادة في كمية السلع المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من كل دينار يعرض في سوق الأموال القابلة للإقراض، سوف ينتج عنها منحنى عرض ينحدر إلى الأعلى جهة اليمين.

ويعمل سعر الفائدة على التوفيق بين خطط المقرضين والمقترضين، وعند التوازن تتساوى كمية الأموال المطلوبة من قبل المقترضين مع كمية الأموال المعروضة من قبل المقرضين.

رابعًا: الأرباح

الربح (Profit) هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر وذلك فهو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما.

إذا مول المنتج مشروعه من أرباحه المتحققة في العمليات الإنتاجية السابقة وكان في الوقت نفسه مشرفا على جزء من العمليات الإنتاجية، فإن المخاطر المتوقعة هي ليست مخاطر منتج بل تعتبر مخاطر ممول أو مخاطر مالك البضاعة، كما وأن تفادي مخاطر العمل والإنتاج هو جزء من أعمال المنتج المشرف على عمليات الإنتاج وهي تعتبر (أي تفادي المخاطر) أرباح محققة له.

وبالنسبة لمنتج الذي يشرق على الإنتاج ويشارك في جزء من العمل بنفسه كعامل ويحتسب هذه المشاركة في العمل أجرا ما، فإن الدخل المتحقق لديه هو دخل الأجر وليس دخل المنتج.

أما الربح كعائد فيختلف عن العوائد الأخرى (الأجور، الريع والفائدة) تعتبر مدفوعات تعاقدية وأنها متحققة وموجبة في الأحوال الإنتاجية للمشروع كافة بينما الربح يعد مدفوعا متبقيا وأنه من المحتمل أن يكون سالبا وهذا يعني أن المالك يمكن أن يخسر بعض رأسماله.

أنواع الربح

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي(Economic Profit) والربح المحاسبي (Accounting Profit)، فالأخير هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي (التكاليف الظاهرة) خلال مدة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية والاندثار.

وهذا يكمن الفرق بين الربحين، فالتكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة وغنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أن التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي هي أكبر من التكاليف من وجهة نظر المحاسب، لذا فإن الربح الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديين هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية)، وبذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي مادامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية.

مصادر المحاضرة رقم 05

1. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع .

المحاضرة السادسة: نشاط الاستهلاك

1-مفهوم الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على أنه «الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك»، وبما أن الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فإنه بلا شك سيتبقى جزء آخر من الدخل يمكن تعريفه بالإدخار والذي يمكن أن يكون ادخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو ادخار حقيقي يكون على شكل استثمار

ولابد من ذكر أن هناك العديد من محددات الاستهلاك ولكن أبرزها ما تم ذكره، ألا وهو الدخل فاستهلاك الأفراد يعتمد وبشكل أساسي على مستويات الدخول المختلفة، فمع زيادة الدخل فإنه بلا شك سوف تتغير سلوكيات المستهلكين، ولكن هل سيستمر الفرد في زيادة الاستهلاك مع الزيادة في دخله؟ أم أن هناك حدود قد يلتزم بها المستهلكين؟ كالتفكير بادخار جزء من هذا الدخل وهناك تكمن الإجابة فيما اقترحه "جون كينز" والذي قال في نظريته أنه «كلما زاد الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يزيد، ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل والعكس كلما انخفض الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يقل ولكن بنسبة أقل من انخفاض الدخل المتاح للتصرف "ويطل على هذه العلاقة ما بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح بدالة الاستهلاك، وقد أطلق كينز على هذا التصرف الذي يكمن بأن الفرد سيقوم بإنفاق جزء من دخله مه كل زيادة وليس كل الزيادة اسم الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار لأن الفرد سيقوم بادخار جزء من هذه الزيادة.

فعلى سبيل المثال إذا زاد دخل أحد الأفراد بمقدار (100) دينار وزاد الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 180 دينار فإن هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 80%

بمعنى أنه مع كل زيادة مقدارها دينار واحد سيكون الإنفاق الاستهلاكي (80) قرش وبناءًا عليه فإن الميل الحدي للاستهلاك هو النسبة من الزيادة في الدخل المتاح للتصرف والمخصصة للإنفاق على الاستهلاك ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{م. ح. س} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$\text{م. ح. س} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ي}}$$

حيث م.ج.س: مقدار التغير في الاستهلاك.

أما الجزء المتبقي من الدخل وهو (200) دينار فهو ما يمكن أن يدخر ويطلق عليه الميل الحدي للإدخار وفي هذه الحالة يساوي 20%، ويعرف بأنه النسبة من الزيادة في الدخل المتاح للتصرف والمخصص للإدخار، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{م. ح. خ} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

وبما أن الزيادة في الدخل ستجد أحد الطريقين إما الإنفاق وإما الاستهلاك، لذلك فإن:

$$\text{م. ح. س} + \text{م. ح. خ} = 1$$

ويمكن توضيح سلوك المستهلك من خلال الجدول (02) والذي بناءً عليه يمكن زيادة التوضيح لهذا النشاط من خلال الأشكال البيانية.

الجدول رقم 02: سلوك المستهلك وعلاقته بالدخل

الدخل المتاح للتصرف(1)	الاستهلاك (2)	الإدخار (3)	الميل الحدي للاستهلاك(4)	الميل الحدي للإدخار(5)	الميل المتوسط للاستهلاك(6)	الميل المتوسط للاستهلاك(7)
0	100	−100	–	–	–	–
100	180	−80	0.8	0.2	1.8	−0.8
200	260	−60	0.8	0.2	1.3	−0.3
300	340	−40	0.8	0.2	1.13	−0.13
400	420	−20	0.8	0.2	1.05	−0.5
500	500	صفر	0.8	0.2	1	0
600	580	20	0.8	0.2	0.96	0.03
700	660	40	0.8	0.2	0.94	0.057
800	740	60	0.8	0.2	0.92	0.075

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج الآتي:

- كلما زاد الدخل كلما زاد الاستهلاك ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل المتاح، فعلى سبيل المثال زيادة الدخل من (100) إلى (200) دينار أدت إلى زيادة في الاستهلاك من (180) دينار إلى (260) دينار فيلاحظ أن الدخل ازداد بمقدار (100) دينار في حين الاستهلاك زاد بمقدار (80) دينار، وتستمر هذه الحالة حتى نصل إلى مستوى الدخل (500) دينار لينفق هذا المبلغ بالكامل على الاستهلاك ومع ارتفاع المبلغ عن (500) دينار نرى أن المستهلك قد بدأ بالإدخار، وتسمى النقطة التي يعتدل فيها الدخل مع الاستهلاك بنقطة التعادل (Break-even point).
- نلاحظ أنه مع غياب الدخل بشكل نهائي فغن هناك حد أدنى من الاستهلاك ويسمى هذا الاستهلاك بالاستهلاك الذاتي ويعتمد على مصادر أخرى من الإعانات والاقتراض وليس على الدخل وفي الجدول السابق يكون الاستهلاك (100) دينار وهو ما يسمى أيضًا بالإدخار السالب.

- يلاحظ أن كميات الادخار السالب تتناقص مع زيادة الدخل حتى يصل إلى المستوى (500) دينار فلا يوجد هنا أي نوع من الادخار لا سالب ولا موجب، والذي أسميناه بنقطة التعادل، ولكن مع ارتفاع الدخل عن هذه النقطة نرى أن الفرد قد بدأ بالادخار.

يمكن توضيح ما ورد سابقًا عن طريق الرسم البياني، بحيث يقاس الدخل على المحور الأفقي ويقاس الادخار والاستهلاك على المحور العمودي، كما في الشكل (06).

الشكل رقم 05 : دالة الاستهلاك

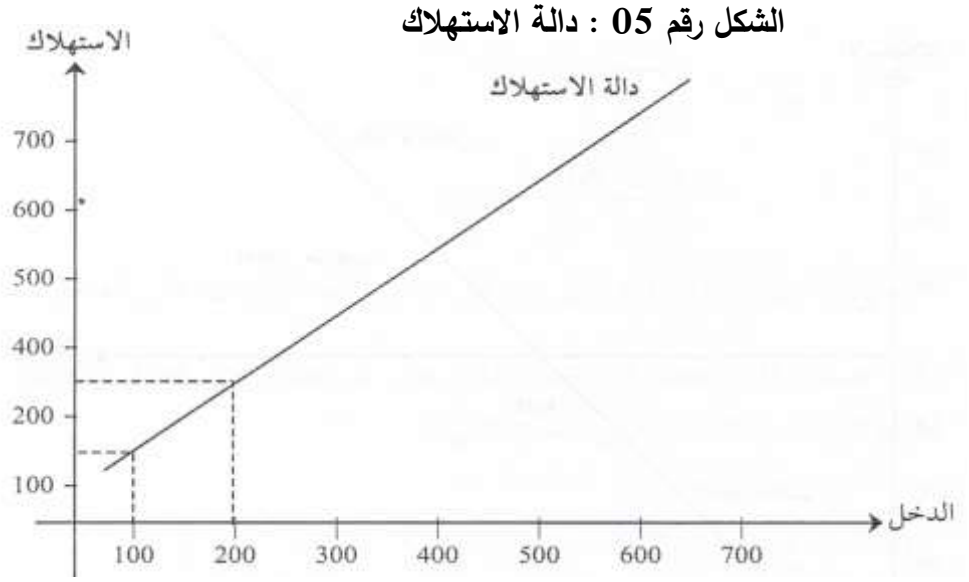

الشكل

يسمى المنحنى النتاج بدالة الاستهلاك، ونلاحظ أنه متزايد مع الدخل والمساحة ما بين نقطة الاستهلاك وأول قيمة (100) دينار للاستهلاك تعبر عن الاستهلاك الذاتي.

أما الشكل رقم (07) فيظهر علاقة الدخل مع الادخار.

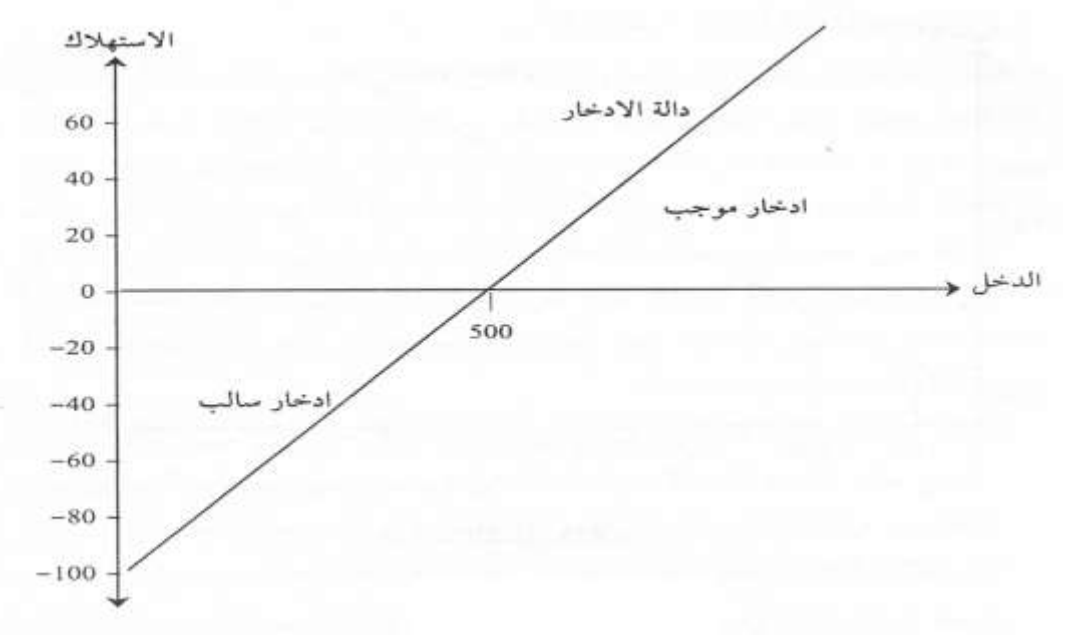

يسمى المنحنى النتاج بدالة الادخار وأنه إلى اليسار من نقطة التعادل (500) دينار فإن الادخار يكون سالبي بينما يصبح الادخار موجب في المنطقة التي تقع على يمين نقطة التعادل.

يظهر في الجدول ما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك والذي يعبر عن الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، فإذا قمنا بتطبيق العلاقة السابقة الذكر سنجد أن الميل الحدي للاستهلاك هو 80%، وهذا الميل الحدي للاستهلاك ثابت لا يعتبر بتغير الدخل

$$\text{فمثلاً: م. ح. س} = \frac{\text{التغير في الإسيتهلاك}}{\Delta \text{ ي}}$$

$$= \frac{180 - 100}{\text{صفر} - 100} = 0.8$$

بمعنى أنه سيتم إنفاق 80 قرش من كل دينار واحد تم زيادته على الدخل.

يمكن حساب الميل الحدي للادخار والذي يعبر عن مقدار الزيادة في الادخار نتيجة الزيادة في الدخل على النحو التالي:

$$\text{فمثلاً: م. ح. خ} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{(-80)-(-100)}{\text{صفر} - 100} = 0.2$$

والميل الحدي للادخار ثابت لا يتغير مع تغير الدخل، بمعنى أن مقدار ما يقوم بإدخاره الفرد في هذه الحالة هو (20) قرش من كل دينار واحد زيادة على دخله، وبالتالي يمكن القول بأن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح

أي: م. ح. س + م. ح. خ = 1

من الجدول تظهر علاقة أخرى بين الدخل والاستهلاك وهي الميل المتوسط للاستهلاك وهي نسبة ما يخصص للاستهلاك عند مستوى معين من الدخل المتاح ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{م. م. س} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$$

فمن الجدول السابق وفي الخانة رقم (6) تظهر القيم المختلفة للميل المتوسط للاستهلاك فمثلاً: يلاحظ أنه مع زيادة الدخل ينخفض المتوسط للاستهلاك ويكون أكبر من واحد صحيح عند مستويات الدخل المنخفضة إشارة إلى أن الاستهلاك أكبر من الدخل بينما يساوي الواحد صحيح إذا كان الدخل مساويًا للاستهلاك في حين أنه أقل من الواحد صحيح عندما يكون الدخل أكبر من الاستهلاك.

ويظهر أيضا الميل المتوسط للادخار في الخانة رقم (7) من الجدول والتي تعبر عن ما يخصص للإدخار عند مستوى معين من الدخل المتاح ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

الميل المتوسط للإدخار=الادخار/الدخل

وهكذا فإنه من الجدول السابق وفي الخانة رقم (7) تظهر القيم المختلفة للميل المتوسط للإدخار، يلاحظ أن الميل المتوسط للادخار يكون سالبًا في البداية حتى يصل إلى الصفر عند مستوى الدخل (500) دينار ثم يصبح بعد ذلك موجبًا ولكنه لا يتعدى الواحد صحيح، بالإضافة إلى قيمة المتوسط للادخار في حالة تزايد.

وهكذا يمكن القول أن نسبة ما يخصص للاستهلاك والإدخار يجب أن يكون مجموعهما مساويًا لدخل أو الواحد صحيح.

م. م. س + م. م .خ = 1

دالة الاستهلاك: Consumption Function

تعتبر دالة الاستهلاك الأداة التي توضح العلاقة ما بين الدخل المتاح

س = أ + د ي c=a+by

حيث: س = الاستهلاك

أ = الاستهلاك المستقل الذي لا يعتمد على الدخل (مقدار ثابت)

د = الميل الحدي للاستهلاك (ميل خط الاستهلاك)

ي = الدخل المتاح للتصرف

وبتطبيق ما ورد في الجدول السابق من معطيات يمكن الحصول على النتائج التالية:

ي = 1 + دي

س = 100 + 0.8 (صفر)

س = 100 دينار

أي أنه عندما يكون الدخل صفر فإن قيمة الاستهلاك تكون (100) دينار ويتم الحصول على هذا المبلغ من خلال الإعانات أو الاقتراض أو التصرف بالمدخرات السابقة.

أما إذا كان الدخل (300) دينار فإن قيمة الاستهلاك ستكون:

س = أ + دي

س = 100 + 0.8 (300)

س = 340 دينار

في حين كان الدخل (800) دينار فإن قيمة الاستهلاك ستكون:

س = أ + دي

س = 100 + 0.8 (800)

س = 740 دينار

توازن المستهلك: Consumers Equilibium

يمكن تعريف توازن المستهلك بأنه تحقيق أقصة إشباع ممكن ضمن حدود الدخل المتاح للتصرف والأسعار السائدة، وللتعرف على سلوك المستهلك بشكل أفضل لابد من توضيح النظريات المتعلقة بالاستهلاك والمستهلك والتي من أبرزها:

أ- نظرية المنفعة Utilty Theory

1. المنفعة الكلية Total Utility
2. المنفعة الحدية Marginal Utiltiy

ب- نظرية منحنيات السواء Indifference Thery

نظرية المنفعة Utility Theory

تناول العديد من العلماء هذه النظرية ولكن كان الاقتصادي الفرد مارشال أول من عمل على تحليلها بشكل مفصل، وتفترض هذه النظرية بأن المستهلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع أو أنها مقدار الإشباع الذي يحصل عليه الفرد جراء استهلاكه لسلعة معينة، وقد بينت هذه النظرية على أن المستهلك الرشيد يحاول أن يحصل على أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات من خلال دخله المتاح، وأجمع الاقتصاديون على أنه يمكن قياس المنفعة عدديًا بوحدات خاصة تسمى بوحدات منفعة بسبب أن المستهلك قادر على تحديد مقدار المنفعة التي يحصل عليها جراء استهلاكه لسلعة معينة وخاصة أن هذا القياس يختلف من شخص لآخر حيث أنه مبني على أساس مقدار ما يمكن إشباعه ومقدار الإشباع بالتأكيد مختلف من شخص إلى آخر، ويمكن التمييز بين نوعين من المنفعة:

أولاً: المنفعة الكلية Total Utility

ثانيًا: المنفعة الحدية Marginal Utility

أولاً: المنفعة الكلية Total Utility

يقصد بالمنفعة الكلية مجموع الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من خلال استهلاكه كميات متتالية من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وتتزايد المنفعة الكلية تزايد الوحدات المستهلكة ولكن بمعدل متناقص حتى بلوغ الفرد الإشباع الكامل، بمعنى عندما لا يحصل المستهلك على أي منفعة مع أي زيادة في الاستهلاك.

فلو افترضنا أن أحد الأشخاص قد استهلك كميات معينة من قطع الشوكلاته فإن المنفعة الكلية ستتمثل بمجموع وحدات المنفعة التي يحصل عليها هذا الفرد بعد تناوله لكافة القطع ولو أنه تمادى وتناول قطع أخرى فإن المنفعة الكلية سوف تتناقص، والجدول (02) يظهر ذلك.

كما يظهر من الجدول فغم المستهلك يحصل على (9) وحدات منفعة عند تناوله (3) قطع من الشوكلاته وأنه لو استمر في تناول قطع إضافية من الشوكلاته فإن المنفعة الكلية سوف تزداد حتى تصل إلى الحد الأقصى لها ألا وهو (30) وحدة منفعة ويبدو ذلك عند تناول الفرد للقطعة الثامنة والقطعة التاسعة، وكل قطعة يتناولها بعد ذلك ستؤدي إلى نقصان المنفعة الكلية بمعنى أنها تضيف قيمة سالبة إلى إجمالي المنفعة.

الجدول رقم 03: المنفعة الكلية

الكمية قطع الشوكلاته	المنفعة الكلية (وحدات المنفعة)	المنفعة الحدية (وحدات المنفعة)
صفر	صفر	-
1	2	2
2	5	3
3	9	7
4	14	5
5	20	6
6	25	5
7	28	3
8	30	2
9	30	صفر
10	28	-2
11	25	-3
12	21	-4

وتظهر هذه العلاقة في الرسم البياني (08)

الشكل رقم 08 : المنفعة الكلية

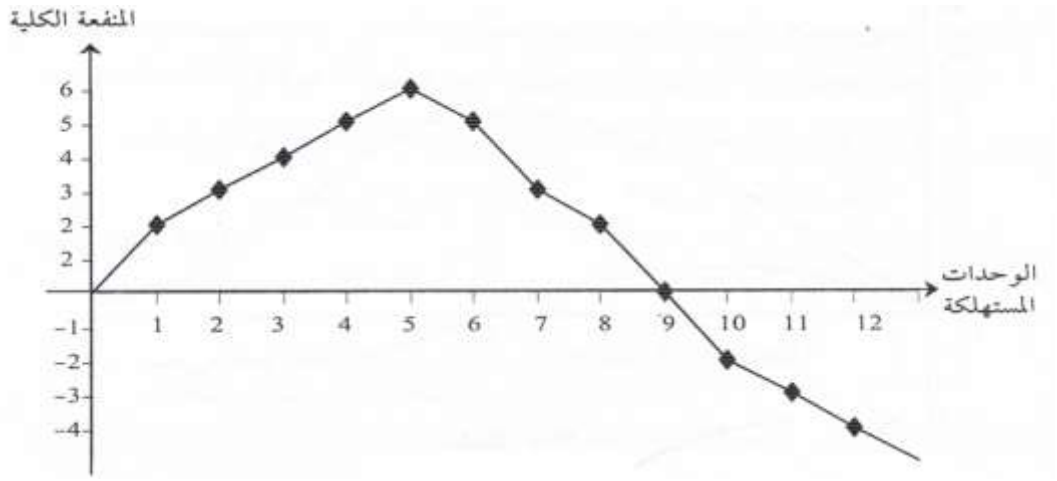

ثانيًا: المنفعة الحدية Marginal Utility

تعبر المنفعة الحدية عن كمية المنفعة الإضافية التي يستطيع الفرد الحصول عليها عند زيادة الاستهلاك من نفس السلعة بوحدة واحدة وخلال فترة زمنية معينة، أو بمعنى آخر فإنها تشير إلى مقدار التغير في المنفعة الكلية الناشئ عن التغير في الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الكميات المستهلكة}}$$

والمنفعة الحديثة تنقص في النهاية بزيادة الاستهلاك وحتى لو لوحظ أن هناك تزايد في البداية ويمكن أن تصل إلى الصفر أو حتى ذات قيمة سالبة، وهذا ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحديثة، ويفترض علماء الإقتصاد الذين بحثوا في نظرية المنفعة الحديثة أن السلع قابلة للتجزئة وبالتالي إمكانية قياسها عدديا أو نقديًا بمعنى مقدار ما يمكن أن يضحي به الفرد من مبلغ لقاء الحصول على وحدة المنفعة الإضافية من السلعة، غير أن الانتقادات التي وجهت غلى هذه النظرية والمتمثلة أيضا برأي علماء الإقتصاد بأن بعض السلع غير قابلة للتجزئة جعل من الصعب الاعتماد وبشكل تام على هذه النظرية، كما هو موضح في الشكل البياني (09).

الشكل رقم 09:تناقص المنفعة الكلية

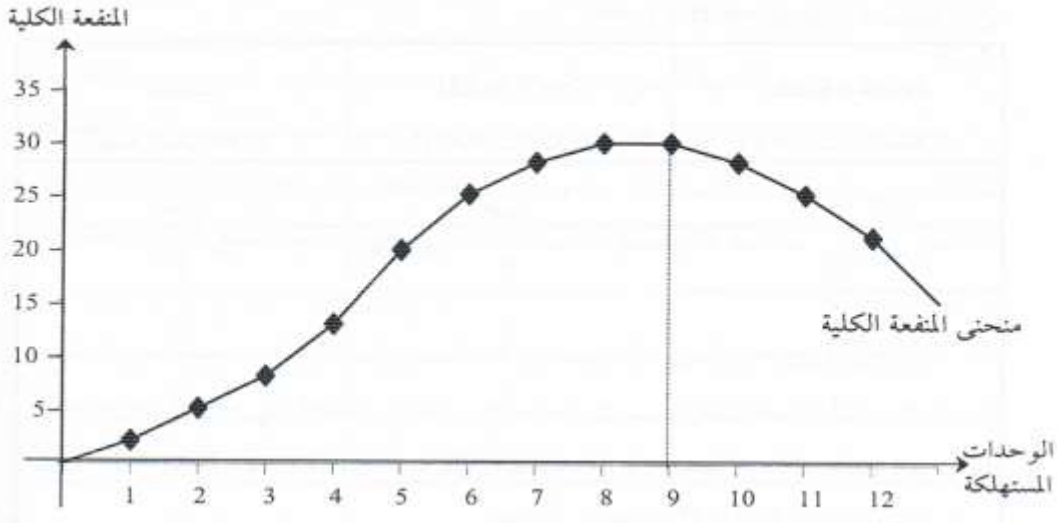

الشكل البياني (09) يوضح أن المنفعة الكلية تتناقص عندما يزداد الاستهلاك ويظهر ذلك من الجدول من المسافة (صفر إلى 1) قطع من الشوكلاته، بمعنى أن كل وحدة إضافية من السلعة تضيف مقدار أقل من السابق إلى الإشباع الكلي حتى يصل المستهلك إلى الوحدة التاسعة التي لا تضيف أي منفعة، وهذا ما كنا قد أشرنا إليه باسم "قانون تناقص المنفعة الحدية" وإذا تناول المستهلك أي قطعة إضافية من قطع الشوكلاته بعد القطعة التاسعة فإن ذلك سوف يضيف قيمة منفعة سالبة.

ويمكن توضيح **العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية في الشكل البياني (10).**

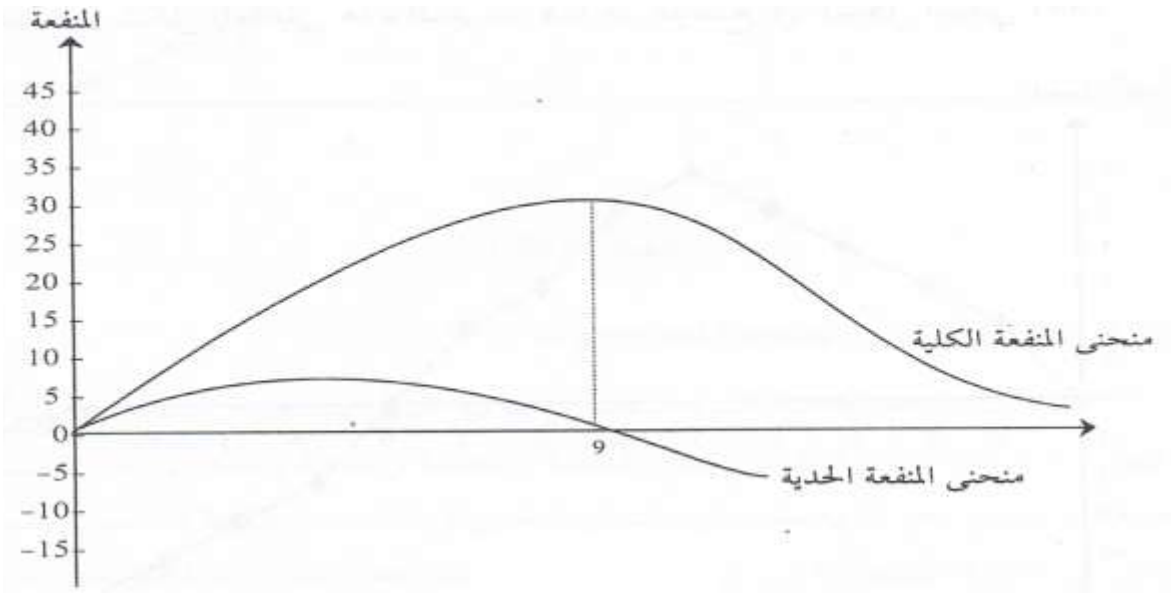

توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدية:

يصل المستهلك إلى حالة التوازن حسب نظرية المنفعة الحدية عندما يعمل على إنفاق دخله المتاح بطريقة تتساوى مع المنفعة التي تعود عليه من آخر مبلغ منفق على السلع المختلفة، ويتم تحقيق التوازن أيضًا إذا عمل المستهلك على تقسيم دخله المتاح على مختلف السلع على أساس المفاضلة بين المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أسعارها، بمعنى أن المستهلك سيعمل على طلب السلعة حتى تتساوى منفعة النقود المنفعة على السلعة مع باقي المنافع الحدية للنقود المنفقة على السلع الأخرى أو بمعنى أن:

$$\text{المنفعة الحدية للنقود المنفقة} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{سعر السلعة}}$$

وبناءًا عليه فإنه إذا كانت الوحدة الأخيرة من السلعة مازالت تمنح المستهلك منفعة حدية أكبر للنقود فإنه يستطيع أن يحقق قدر أكبر من المنفعة بالتقليل من الإنفاق على بعض السلع الأخرى ومضاعفة إنفاقه على هذه السلعة، وتستمر هذه الحالة حتى يتحقق شرط التوازن يتساوي المنفعة الحدية للنقود في مختلف الحالات.

وهذا يمكن أن يتحقق توازن المستهلك عندما تتوفر الشروط التالية:

أ) $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}} = \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots =$

ب- أن يكون مجموع الإنفاق على السلع مساو للدخل النقدي المتاح.

الدخل النقدي = سعر أ x الكمية المشترية من السلعة أ + سعر السلعة ب x الكمية المشترية من السلعة ب ... + سعر السلعة ن x الكمية المشترية من السلعة ن.

الدخل النقدي المخصص للإنفاق = الإنفاق على السلعة أ + الإنفاق على السلعة ب +... + الإنفاق على السلعة ن

نظرية منحنيات السواء : Indifference Curves Theory

بسبب الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المنفعة الحدية وقياسها والتي من أبرزها عدم إمكانية قياس المنفعة بمقياس ظهر ما يسمى بنظرية منحنيان السواء والتي تعمل على قياس المنفعة على أساس التحليل الترتيبي، حيث تعتبر منحنيان السواء خريطة تفضيل المستهلك بالنسبة لسلعتين تعكس اختيار المستهلك لكميات مختلفة من هاتين السلعتين. فإذا كان لدى المستهلك فرصة الاختيار بين مجموعة مكونة من (10) أقلام حبر و(5) أقلام رصاص ومجموعة ثانية مكونة من (12) قلم حبر و(8) أقلام رصاص فإنه بلا شك سوف يختار المجموعة الثانية لأنها تحقق إشباع أكبر للمستهلك.

أما إذا كانت فرصة الاختيار بين مجموعة مكونة من (10) أقلام حبر و(5) أقلام رصاص ومجموعة أخرى مكونة من (8) أقلام حبر (6) أقلام رصاص فالأمر عنده سيان وخاصة أنه وحسب تقييم المستهلك اثنين (2) من أقلام الحبر تعادل قلم واحد (1) من أقلام الرصاص.

هذا يعني أن سعي المستهلك لحصول على قلم واحد (1) رصاص فإنه قد تنازل عن قلمين (2) من أقلام الحبر أي قلمين من أقلام الحبر هي قلم واحد من أقلام الرصاص، ويسمى هذا بمعدل الإحلال الحدي والذي هو (عبارة عن المقدار الذي يطلبه المستهلك من إحدى السلعتين مقابل تنازله عن وحدة واحدة من السلعة الأخرى)، ففي الحالة السابقة أحل المستهلك قلم واحد إضافي من أقلام الرصاص بذل قلمين من أقلام الحبر.

ولتوضيح ما ورد نفترض أن احد المستهلكين ينفق كامل الدخل المتاح على شراء السلع (أ) و(ب) ضمن الأسعار السائدة في السوق ضمن مجموعات **الاستهلاك التالية كما في الجدول (04)**

المجموعة الاستهلاكية	السلعة أ	السلعة ب	معدل الإحلال الحدي
أ	30	3	–
ب	25	5	2-5
ج	20	8	3-5
د	15	12	4-5
هـ	10	17	5-5

من الجدول السابق يفترض أن المستهلك يستطيع أن يقرر أي من المجموعات يستطيع أن يختار أم أنه لا يفضل على أخرى فهما لديه سيان وخاصة أن الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من أي مجموعة من المجموعات هي درجات إشباع متساوية في كل الحالات.

وبتمثيل الجدول السابق بيانيًا نحصل على منحنى السواء وتظهر السلعة (أ) المحور العمودي والسلعة (ب) على المحو الأفقي من الشكل البياني (11)

الشكل رقم 11: منحنيات السواء

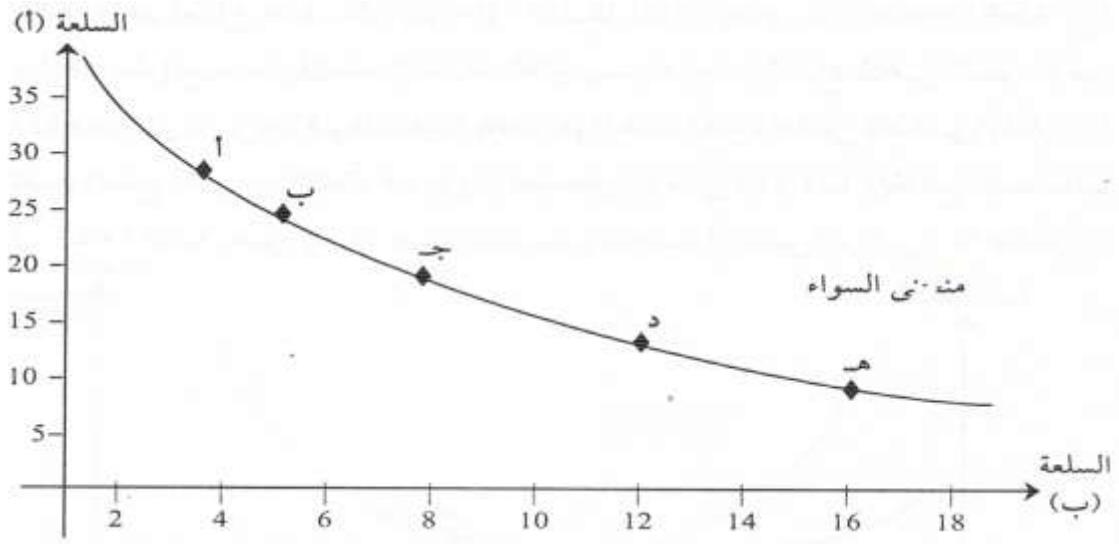

خط الميزانية: يسعى المستهلك دائما للحصول على أعلى قدر من الإشباع حيث تتحدد هذه النقطة أو النقاط عادة كلما ارتفاع منحنى السواء، ولكن هناك عاملان يحددان هذه الرغبة في الإشباع يمكن أن تحدد من رغبات المستهلك، وهذان العاملان هما:

أ- الدخل النقدي أو الجزء المخصص للاستهلاك.

ب- أسعار السلع الأخرى في السوق.

فلو فرضنا أن أحد المستهلكين قد خصص كامل دخله والبالغ 150 دينار للإنفاق على سلتين، وأن سعر السلعة أ = 15 دينار وسعر السلعة ب = 8 دنانير وإمكانيات استهلاك المستهلك تظهر في الجدول (05) على النحو الآتي:

الجدول (05): إمكانيات المستهلك

الوحدات المستهلكة من السلعة أ	الوحدات المستهلكة من السلعة ب
40	صفر
35	5
30	10
25	15
20	20
15	25
10	30
5	35
صفر	40

يستطيع المستهلك في الحالة السابقة إنفاق جميع دخله للحصول على (40) وحدة من السلعة (أ) دون الحصول على أي سلعة من (ب)، في حين يستطيع أن ينفق كامل دخله على السلعة (ب) ويحصل مقابل ذلك على (40) وحدة منها دون إنفاقه أي مبلغ على السلعة (أ)، وبسبب ثبات دخله وأسعار السلع فإنه يجب أن يضحي بعدد من الوحدات من السلعة (أ) في حال ظهرت الرغبة في الحصول على وحدات من السلعة (ب).

وبتمثيل الجدول السابق بيانيا نستطيع الحول على خط الثمن (خط الميزانية أو خط السوق) كما يظهر في الشكل (12).

الشكل رقم 12 : خط الميزانية

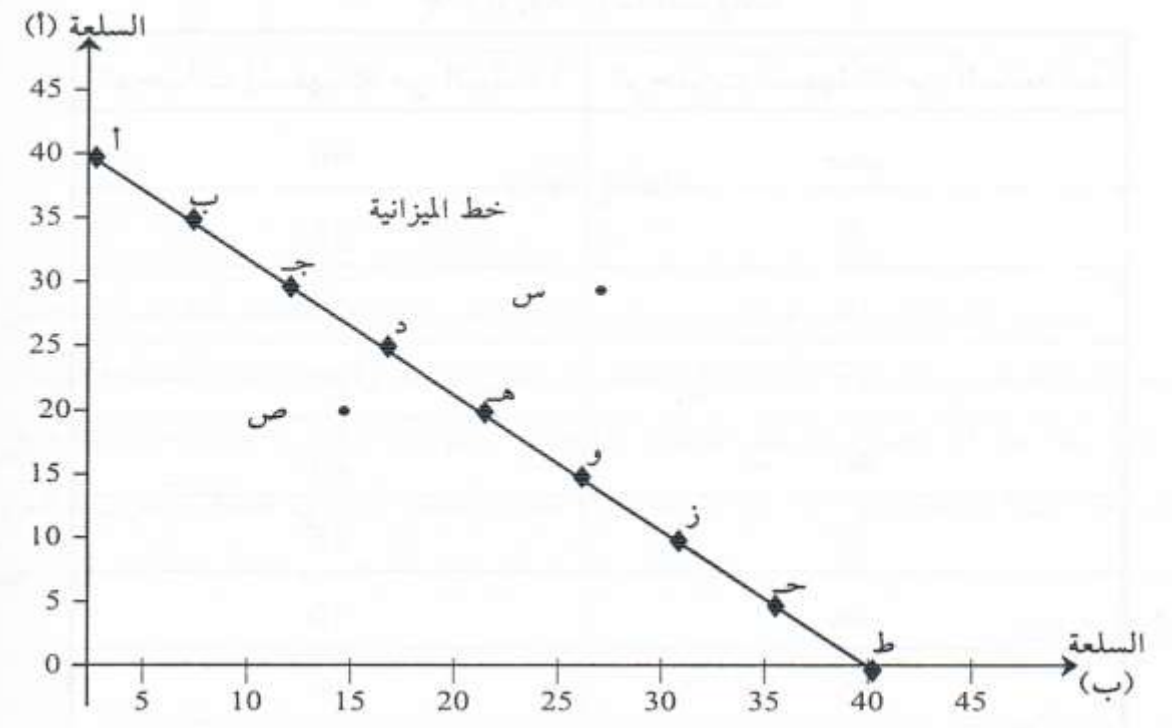

إن النقاط الواقعة على خط الميزانية والمتمثلة من (أ) إلى (ط) تبين أن المستهلك يعمل على إنفاق كامل دخله على السلعتين، أما النقطة (ص) فتظهر أن المستهلك لا يقوم بإنفاق كامل الدخل ولكن جزء محدد منه، في حين النقطة (س) تشير إلى أن المستهلك قد يلجأ إلى الاقتراض أو البيع من أصوله الثابتة للوصول إلى هذا الكم من الإنفاق.

ولابد من ذكر أن ميل وموقع خط الميزانية يتغير بتغيرات محددات الاستهلاك، فتغير الدخل سواء بالزيادة أو النقصان سيكون له الأثر المباشر في نقل خط الميزانية إلى الأعلى أو إلى الأسفل، وعملية انتقال الخط إلى الأعلى ما هي إلا إشارة إلى توسع قدرة المستهلك على الاستهلاك بينما انتقال الخط إلى اليسار إنما هو إشارة إلى تقليص قدرة المستهلك على الشراء، ويبدو ذلك واضحا في الشكل (13).

الشكل (13) : انتقال خط الميزانية في حال تغير الدخل

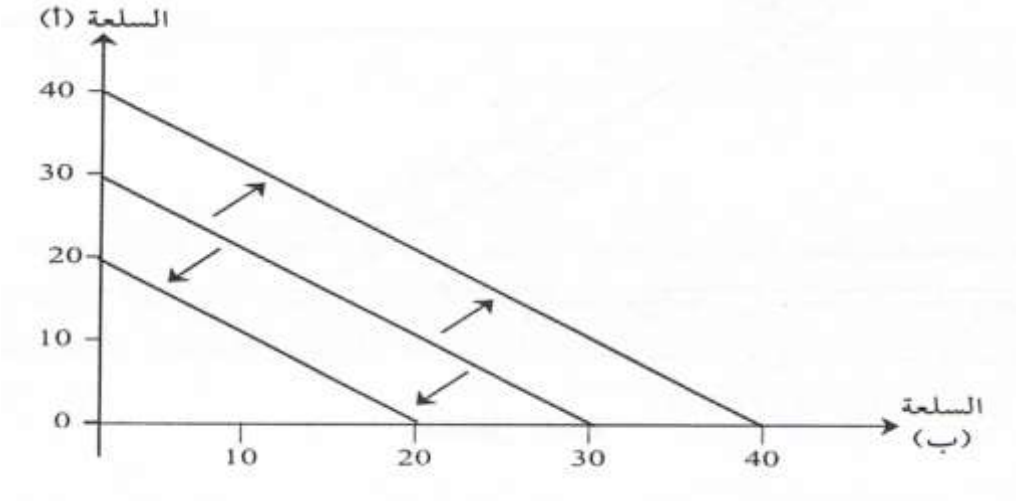

أما إذا تغير سعر سلعة واحدة من السلعتين مع ثبات أسعار السلع الأخرى وثبات الدخل أيضا فإن ذلك يؤدي إلى دوران خط الميزانية محوريًا حول السلعة التي لم يتغير سعرها.

* التغير في سعر السلعة (ب) وثبات سعر السلعة (أ)

الشكل رقم 14 : انتقال منحنى السواء في حال إذا تغير سعر سلعة من السلعتين

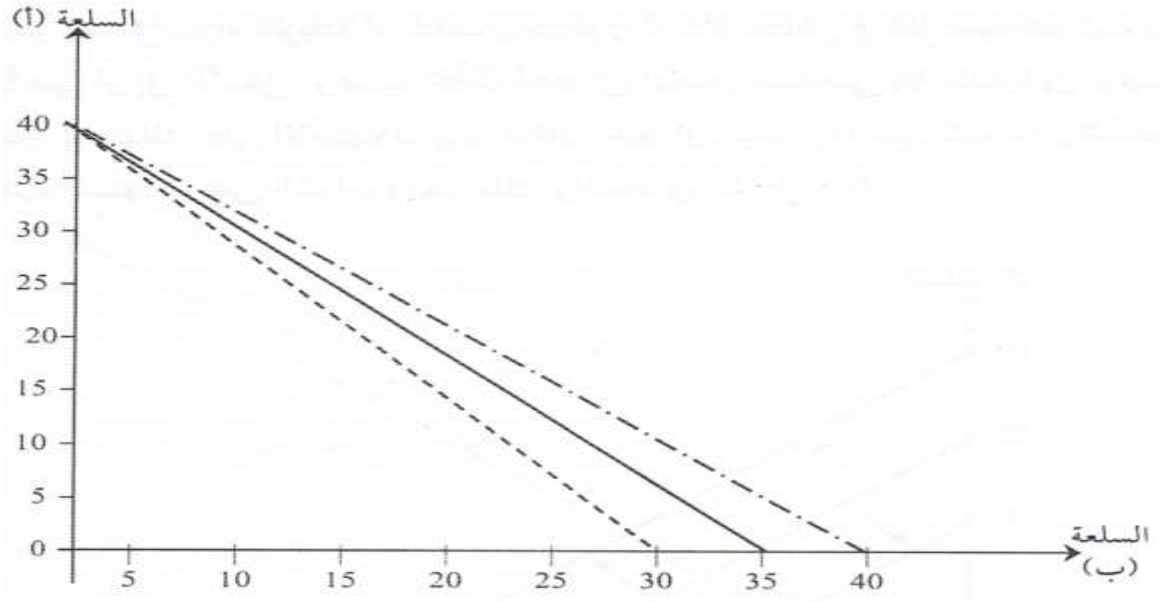

مراجع المحاضرة السادسة :

1. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، 2007.

المحاضرة السابعة: نشاط الاستثمار

مفهوم الاستثمار Ivestment:

يعتبر الاستثمار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك وعادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة، بمعنى أنه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية ويأخذ الاستثمار الأشكال التالية:

1-تجديد الآلات والمعدات.

2-إنتاج السلع الرأسمالية.

3-توسيع الطاقة الإنتاجية.

4-صافي التغير في المخزون السلعي سواء كان مواد أولية أو مواد تامة أو نصف مصنعة.

الطلب على الاستثمار The Demand for Investment:

يمكن اعتبار الطلب على الاستثمار طلبًا مشتقًا حيث أن الآلات والمعدات لا تطلب بهدف اقتناء تلك الآلات ولكن بسبب الحاجة إلى إنتاج السلع التي من خلالها يستطيع الفرد أن يشبع رغباته وحاجاته المختلفة، بذلك فإن ما يسفر زيادة الطلب على الاستثمار هو زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات التي يستطيع أن يشبعها الاستثمار، وهكذا تبدوا العلاقة عكسية ما بين الطلب على السلع والخدمات من ناحية والاستثمار من ناحية أخرى، فنلاحظ أن الطلب على الاستثمار يزداد في حالات الرواج الإقتصادي بينما يقل في حالات الانكماش.

محددات الاستثمار Determinants of Investments:

إن توقعات المستثمرين حول الأرباح المستقبلية تعتبر الدافع الرئيسي لهم في تحديد أحجام الاستثمارات المختلفة، فإذا كان توقعاتهم تشير إلى أن الأرباح سوف تكون مناسبة لما

سيقومون به فإنهم بلا شك سوف يقدمون على العملية الاستثمارية أو العكس في حال كانت التوقعات تشير إلى حدوث خسائر، وبشكل عام يمكن الإجماع على عدد من المحددات الرئيسية للعملية الاستثمارية والتي من أبرزها:

1-الكفاية الحدية لرأس المال:

العنصر الأساسي في هذه العملية احتساب صافي العائد ومقارنته مع سعر الفائدة للأموال المقترضة للقيام بالعملية الاستثمارية فإذا كان صافي العائد أكبر من قيمة الفوائد التي ستدفع إلى المؤسسات المالية فإن المستثمر سوف يعمل على إنجاز استثماره، في حين أنه سيحجم عن الاستثمار في حال كانت توقعاته تشير إلى أن تكلفة الأموال ستكون أعلى من العوائد، ولكن يبقى الخيار للمستمر في حال تساوت العوائد مع الفوائد.

2-التقدم التقني:

إن مقدرة المؤسسات والمنشآت المختلفة على مواكبة التطورات التقنية المختلفة يكفل لها الحفاظ على مستواها التنافسي في السوق والعمل على تقليل تكلفة الإنتاج للسلع التي تقدمها للمستهلكين، وبالتالي ارتفاع الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر، لهذا نلاحظ أن العديد من المنشآت تعمل في الاستثمار على شراء المعدات والآلات الجديدة.

3-التوقعات المستقبلية:

إن التوقعات المستقبلية ذات أهمية بالغة في تحديد العملية الاستثمارية، فالمستثمر الذي يرى في المستقبل ازدياد في الطلب على المنتجات والسلع يكون ذلك له بمثابة حافز للاستمرار في العملية الاستثمارية والمحافظة على وضعه في السوق، بينما في حال ساد التشاؤم توقعاته المستقبلية فإنه بلا شك سوف لا يعمل على زيادة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين خوفًا من تحقيق خسائر إضافية.

4-النمو السكاني:

إن ازدياد عدد السكان لاشك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات التي من خلالها يطمع المستثمرين أن يحققوا أرباح مناسبة،

بالإضافة إلى أن زيادة عدد السكان يعني أن هناك وفرة في الأيدي العاملة التي يمكن استخدامها في الاستثمار ومع أي كمية محددة من رأس المال فتزداد إنتاجية رأس المال.

دالة الاستثمار وكيفية اشتقاقها Investment Function:

يعتبر أغلب الاقتصاديين أن الاستثمار وبشكل أساسي يعتمد على سعر الفائدة إشارة إلى أن الدخل ليس له أي تأثير على الادخار أو الاستثمار، بمعنى أن الاستثمار مقدار ثابت بالنسبة للدخل ويعتمد على محددات أخرى تؤثر عليه ومنها ما تم ذكره في البند السابق.

أما شكل دالة الاستثمار المستقل عن الدخل فيكون على شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي ويبقى ثابتًا مهما كان مستوى الدخل، ويبدو ذلك من **الشكل (15)**.

الشكل رقم 15: دالة الاستثمار

في حال تحدثنا عن الاستثمار الذي يرتبط بالإنتاج الجاري أو الطلب الجاري حيث يتم اللجوء إليه لزيادة الإنتاج وهو الاستثمار الذي يكمن وراء نظرية المعجل، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر دالة في التغير في الداخل، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$ت = م\ (\Delta\ ي)$$

حيث: ت = الاستثمار

$$\text{م = معامل المعجل} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{حجم الإنتاج}}$$

Δ ي = التغير في الدخل

يلاحظ في هذا النوع السابق من الاستثمار أن أثر الدخل واضح في سلوك الاستثمار فيزداد بزيادة الدخل وينخفض الدخل، حتى أن يمكن أن يكون سالباً في حال كانت الدخول منخفضة أو عدم صيانة المعدات والآلات أو استبدالها مما يجعل الاستثمار الصافي سالبًا، ويظهر ذلك في الشكل (14)

الشكل رقم 16: علاقة الاستثمار بالدخل

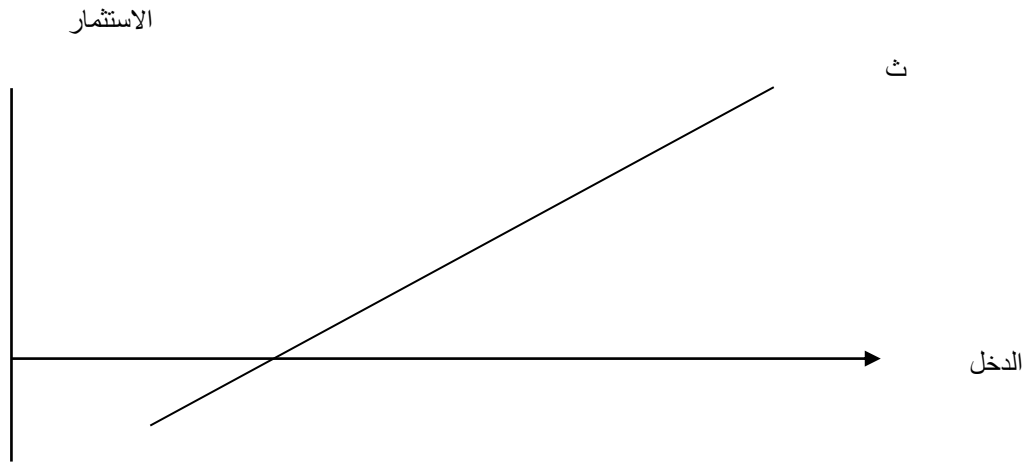

وفي النهاية لابد من الإشارة مرة أخرى على ما أجمع عليه أغلب الاقتصاديين، ألا وهو أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة، وأن الاستثمار هو دالة متناقصة في سعر الفائدة، بمعنى انه كلما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما قلت الاستثمارات والعكس، ويظهر ذلك في الشكل (15).

الشكل رقم 17 : علاقة سعر الفائدة بالدخل

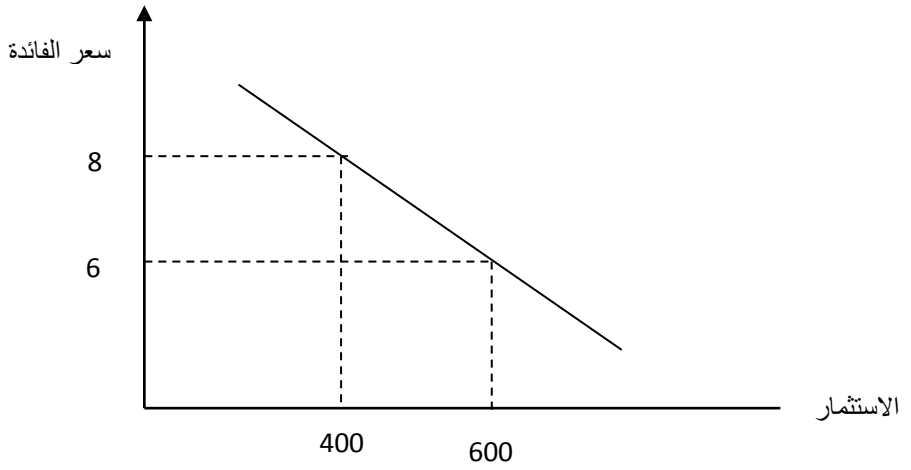

أثر الادخار على الاستثمار Effect of saving on investment:

يلعب الادخار دورًا بارزًا في تحديد حجم الاستثمار المتوقع في اقتصاد معين وخلال فترة زمنية معينة، والادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك أو بمعنى آخر قد تم تأجيل استهلاكه إلى فترة زمنية أخرى، ويمكن تحديد مصادر الإدخار من ثلاث جهات رئيسية وهي كالآتي:

المصدر الأول: الأفراد والعائلات

يتم ذلك من خلال عدم إنفاق كامل دخولهم على الإنفاق الاستهلاكي وتوجه جزء منه إلى الادخار وبالتالي إلى إنتاج السلع الرأسمالية، وهذا النوع من الإدخار يتوقف على العوامل الآتية:

1-القدرة على الإدخار.

2-الرغبة في الإدخار.

3-مستوى الدخل.

المصدر الثاني: مؤسسات الأعمال

يتم ذلك من خلال عدم توزيع الأرباح بل تعمل على استخدامها لأغراض الاستثمار وإنتاج سلع رأسمالية أخرى.

المصدر الثالث: مصادر حكومية

يتم ذلك من خلال النقود المحصلة بواسطة القطاع الحكومي على شكل ضرائب وأرباح للمشاريع السابقة حيث تستخدم هذه المصادر في إنتاج سلع رأسمالية جديدة.

ويمكن التعبير عن ما تم ذكره بالعلاقة التالية:

ي = س + ح

الدخل = الاستهلاك + الادخار

ولكن حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد يعتبر لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية، بمعنى أنه في سبيا الحصول على إنتاج العناصر الإنتاجية فإنه يجب الإنفاق على هذه العناصر وهو ما يشكل دخل بالنسبة لمالكي هذه العناصر.

بمعنى:

الدخل الكلي = الإنفاق الكلي

وهكذا.

الدخل الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإدخار

أما:

الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري

إذا:

الاستهلاك + الإدخار = الاستهلاك + الاستثمار

أي أن:

الإدخار = الاستثمار

مراجع المحاضرة السابعة

1. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، 2007.

المحاضرة الثامنة: الأنظمة الاقتصادية

النظام الاقتصادي: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين بالمجتمع، والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجي ولكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه هذا الغرض.

وقد اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي واتخذوا أسسا كثيرة متباينة للتفرقة بين النظم الاقتصادية، يمكن حصر أهمها في خمسة أسس رئيسية هي: 1) طبيعة النشاط الاقتصادي، 2) وسيلة التبادل الاقتصادي، 3) نطاق مجال النشاط الاقتصادي، 4) شكل الإنتاج وصور التوزيع، 5)الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل.

عناصر النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي الذي يوجد في مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهيمن على النشاط الإقتصادي الذي يسود فيه هي: 1) هدف، 2) فن، 3)تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الاقتصادي أحد عناصر النظام الاقتصادي، إذ يتجلى هذا الهدف في الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع في السعي المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضًا هو البحث عن أكبر كسب نقدي ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين في تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادي للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أي الفنون من نظام اقتصادي إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام اقتصادي تنظيم سياسي واجتماعي يهيئ المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود، وهذه التنظيمات لها تأثير حيوي على شكل ملكية قوي الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

النظام الرأسمالي

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائما من الثروة يمكنها من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

وللنظام الرأسمالي عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص هي:

1- **الملكية الفردية (الملكية الخاصة):** حيث يعتبر الفرد في النظام الرأسمالي هو مصدر النشاط الاقتصادي فهو الذي يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالي للفرد حرية امتلاك سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك دون حدود، وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأراضي أو المباني أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الاستهلاك سواء استخدم في ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعي آخر كالميراث أو الهبة.

2-**حافز الربح:** حيث يعتبر السعي وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الاقتصادي للفرد في النظام الرأسمالي، فصاحب رأس المال يتجه إلى استثماره في نوع النشاط الذي يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعيا أو زراعيا أو تجاريا أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية، وهو يبذل كل جهد ممكن في مشروعه كي يزيد من الأرباح، كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذي يدر عليه أكبر أجر ممكن.

3-**الحرية الاقتصادية:** حيث يتمتع الفرد في النظام الرأسمالي بحرية إختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعيًا أو زراعيًا أو تجاريًا ما دام ذلك النشاط شرعيًا ولا يخالف القانون، كذلك للفرد أن يمارس أي نشاط مهني يرغب في أدائه كان يكون طبيبًا أو مهندسًا أو محاميا أو محاسبًا، وكما أن الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الاستهلاك، فله الحرية في أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود، وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الاقتصادية بأن توجه نشاطه نحو اتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

4-**المنافسة الحرة:** تعتبر المنافسة الحرة شرطًا أساسيًا للتقدم الاقتصادي وارتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهي الطريق الذي يكفل تحقيق الرفاهية، ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهدا على تخفيض تكاليف الإنتاج لكي يخفض من ثمن السلعة أو السلع التي يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الآخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالي من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص في ظل هذا النظام على تقديم السلع الجيدة التي ترضي المستهلك كي يجذب مزيدًا من العملاء نحوه، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمي ويستخدم أفضل طرق الإنتاج ويعمل على التجديد والابتكار، فالمنافسة الحرة إذا تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الاقتصادي.

5-**التدخل الحكومي في أضيق الحدود:** حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود في نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجي والداخلي وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فيقتصر على المشروعات التي لا يقبل الأفراد على إقامتها لضالة ما تدره من ربح أو لأنها لا تدر ربحًا أي المشروعات الخدمية، فالنظام الرأسمالي يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى أنه قادر على حل المشكلة الاقتصادية، ولذلك يتركه يحلها بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومات إلا في أضيق الحدود.

6-**حل المشكلة الاقتصادية من خلال جهاز الثمن:** حيث تتم كافة العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجهاز الائتمان في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، ويخضع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة لمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفردية التي تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها، وهذا ما يقوم به جهاز الائتمان وقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ما ينتجه، والكمية التي سينتجها، وكمية عناصر الإنتاج التي سيستخدمها، والأثمان التي سيبيع بها، والأماكن التي سيبيع فيها وفقا لمستويات الأثمان السائدة (أو المتوقعة) في السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالي فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التي ستتحدد وفقا لها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عناصر الإنتاج المختلفة سيتحدد أيضًا وفقا لقوى العرض والطلب في الأسواق الخاصة بها.

وأخيرًا فإن الاستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضًا وفقا لمستويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقًا لقوى السوق على النحو السابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو: "**دعه يعمل دعه يمر**"

غير أن النظام الرأسمالي به كثير من المساوئ أهمها مايلي:

1- **عدم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد:** لو كانت تقلبات الأثمان تعبر دائما عن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية، إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيهية، فيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها في سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن، وهكذا قد يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفة عن إنتاج السلع الضرورية التي يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع، ويعني ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافا في استخدامها، وبذلك قد لا يكفل جهاز الثمن استخدام الموارد أفضل استخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

2- **جهاز الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:** من البديهي أن تنقل عناصر الإنتاج من نوع معين من النشاط إلى نوع آخر ليس بالأمر الهين، فإن الآلات التي تستخدم في إنتاج سلعة ما آلات مخصصة أعدت خصيصا لإنتاج هذه السلعة ولا يمكن توجيهها لإنتاج سلع أخرى بالصورة التلقائية والفورية التي يضعها أنصار النظام الرأسمالي، بل لابد من إدخال بعض التعديلات فيها لتصلح لإنتاج السلع الجديدة مما يحتاج لانقضاء بعض الوقت لإنجاز هذه التعديلات، كذلك العمال الذين يقومون بإنتاج سلع معينة هم عمال متخصصون متوافر فيهم شروط معينة من جهة التعليم والتدريب والخبرة على الأقل ولا يمكن أن نتصور أنهم يتحولون بسرعة لإنتاج سلعة أخرى قد تحتاج إلى تعليم وتدريب خاص، ومعنى ذلك ضرورة انقضاء فترة من الزمن

قد تطول أو تقصر لتدريبهم وتعليمهم للوصول إلى درجة الخبرة اللازمة ليستطيعوا إنتاج السلع الجديدة.

والنتيجة أن الموارد الإنتاجية لابد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كي تعد لإنتاج السلع الجديدة، أي أن الاعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

3-**القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الاحتكار:** لكي تسود المنافسة الحرة لابد من توافر عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لا يكون لأي منهم أية قدرة على التحكم في السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض في تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان، غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الانفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الاستئثار بمعرفة اختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين في ظروف أفضل من المنتجين الآخرين، وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدي أكثر من غيره وبذلك كل منهم الانتفاع بوفورات الإنتاج الكبير من حيث استخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لا يمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته.

وفي هذه الحالات تنتهي المنافسة الحرة ويسود الاحتكار حيث تتحكم فئة محدودة من المحتكرين في إنتاج السلعة أو أداء الخدمة وتسيطر على سوقها وتفرض السعر المرتفع، كما يلجأ المحتكر إلى فرض الأجور المنخفضة على العمال الذي لا يجدون سبيلا أمامهم سوى قبولها لإنفراد المحتكر بإنتاج السلعة، وكثيرا ما تبتلع المشروعات الكبيرة المشروعات الصغيرة لعدم مقدرتها على منافستها بسبب عجزها عن خفض تكاليف الإنتاج أو البيع بسعر منخفض، وعليه فإن المنافسة الحرة غالبا لا تظل باقية في النظام الرأسمالي بل أنها لا تلبث أن تزول ويحل محلها المشروعات الاحتكارية.

4-**تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية:** أن النزعة الفردية نحو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيرًا ما تدفع الفرد نحو الحصول على نفع شخصي سريع بدلا من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الوقت اللازم لتحقيق النفع الذاتي، ولذلك قد تتجه الاستثمارات في الدول المتخلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الاتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كبر، وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الاحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذي يضر كل من الطائفتين، هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والابتكار وإنتاج السلع الجيدة التي يرغب المستهلك فيها.

5-**التوزيع غير العادل للدخل:** لقد استطاعت الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخولها وثروتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعاني من الفقرة والحرمان، ولقد ساعد على وضوح التفاوت في توزيع الثروة والدخل تمتع الأفراد بحق الملكية وسيادة الاحتكار وحق الميراث والحرية الاقتصادية والسعي لتحقيق أكبر ربح ممكن، ولا شك أن وجود هذا التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لا يضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية.

6-**الحرية الاقتصادية محدودة لفئات معينة:** لا يتمتع بالحرية الاقتصادية سوى الطبقة الرأسمالية فحرية انتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لا يتمتع بها إلا من يملكون رأس المال هذا، أما غيرهم ممن لا يملكون المال فلا جدوى لتمتعهم بالحرية الاقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي، كما أن حرية اختيار العمل قد تقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية وقد تقضي عليها، وبذلك فإن ملكية المال هي الأساس في تمتع الفرد بالحرية الاقتصادية سواء بالنسبة لنوع النشاط الاقتصادي الذي يرغب في ممارسته أو بالنسبة للمهنة التي يود ممارستها.

7-**الأزمات والبطالة:** من أهم مساوئ النظام الرأسمالي تعرض النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن النشاط الاقتصادي يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الاستهلاك، وبذلك يخضع للنشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة من الرواج والكساد. فتارة يسود المنظمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعون نحو زيادة إستثماراتهم فيزداد الإنتاج وترفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح، ولكن ذلك الاندفاع وراء زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج كثيرًا ما يعقبه إفراط في الإنتاج وتجاوز حاجة الاستهلاك فتحدث الأزمة والكساد والبطالة.

النظام الاشتراكي

الاشتراكية: يمكن تعريف الاشتراكية بأنها تنظيم اقتصادي يعني اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعًا عادلاً ولفظ الاشتراكية من الألفاظ التي يستخدمها السياسيون والاقتصاديون للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة، فهو يطلب أحيانًا على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأية صورة من الصور فتكون الاشتراكية بذلك نقيضا السياسة الحرية الاقتصادية. كما يستعمل أحيانا للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالة العمل والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات اجتماعية اشتراكية تخفف عنهم وتمنحهم بعض المزايا.

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام الذي يتميز بتملك الدولة (أي الملكية الجماعية) للأموال، وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، فهي بذلك نظام يختلف كل الاختلاف عن الرأسمالية التي تقوم على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الاشتراكي عدة خصائص تميزه عن النظم الاقتصادية الأخرى وهذه الخصائص هي:

1-**الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج:** يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وهي لا تتحقق إلا في ظل الإنتاج الكبير الذي يتم في وحدات إنتاجه ذات سعات اقتصادية كبيرة، وقد يقتضي ذلك، تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعي للإنتاج، وتتخذ الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهي ملكية الدولة وتظهر في شكل قطاع عام، وصورة ملكية تعاونية وهي ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين.

2-**الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج:** تتم الإدارة الديمقراطية عن طريق تنظيم الصناعات في شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفوذ القطاع العام، وهذا يعطي للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه الموارد الاقتصادية القومية لخدمة المجتمع.

3-**التوجيه الاقتصادي وللموارد القومية:** يتم الإنتاج وفق خطة إنتاج ضمن إطار خطة اقتصادية قومية شاملة ونوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كل من الملائمة بين الإنتاج كمًا ونوعًا وبين الاستهلاك أي حاجات الأفراد بالمجتمع وبين موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج توزيعًا يتفق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتي البطالة والأزمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها النظام الاقتصادي بالإضافة غلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

4-**توزيع الناتج أو الدخل القومي حسب إسهام الأفراد في العمل:** يتم توزيع الناتج أو الدخل القومي من قبل السلطة على الأفراد في صورة أجور ومرتبات نقدية حسب عمل كل فرد أخذًا في الحسبان ظروفه الأسرية وذلك لتوخي عدالة التوزيع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردي يسمح له بحصوله على ضروريات الحياة.

5-**هدف النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يستهدف النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فإن الدولة تقوم بتحديد السلع التي سيجري إنتاجها

مرتبة حسب أهميتها وضرورياتها وتحدد أثمانها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية في حدود دخله.

6-**التخطيط الاقتصادي الشامل لحل المشكلة الاقتصادية:** يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التي في حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بع ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزي، ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعًا لدرجة أهميتها وبد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً)، كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويقضي التخطيط على الانحرافات التي يتعرض لها جهاز الثمن في النظام الرأسمالي باتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء استخدامها في إنتاج هذه السلع وبالتالي التعرض للأزمات الاقتصادية، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الاقتصاد القومي نحو الطريق الذي يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي، والمقصود بالنمو المتوازن النمو الإقتصادي في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.

ولهذا النظام شعار هو "**من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله**"

غير أن النظام الاشتراكي تكتنفه عدة مساوئ أهمها مايلي:

1- أن حل المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل في ظل هذا النظام إنما يتم بطريقة تحكمية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأي حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهي لا يمكن أن

توجه موارد المجتمع النادرة توجيها سليما يتفق مع ما يرغب أفراد الجماعة في إشباعه من حاجات بكل دقة.

2- يعجز هذا النظام عن تحيق الاقتصاد في استخدام موارده النادرة، أي استخدام تلك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلك على أساس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيدًا بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لا يكن هناك ثمن صحيح لها، وبدون تلك الأثمان التي تبين الأهمية النسبية للموارد الإنتاجية يكون الحساب الاقتصادي قليل الأهمية في مثل تلك الأحوال.

3- يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكمية في ظل هذا النظام على أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها، وعلى ذلك يجوز أن تخطئ الإدارة المركزية فتخصص قيمة لموارد من الموارد أقل مما ينبغي بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوي على إسراف لا مبرر له في استخدام هذا المورد.

النظام الشيوعي

تعتبر الشيوعية صورة من صور الاشتراكية المتطرفة والتي لها صفات وخصائص خاصة بها تجعلها مميزة عن باقي صور الاشتراكية بل وتجعلها نظاما اقتصاديا مستقلا وأهم هذه الخصائص هي:

1-ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع في يد الهيئة المركزية أو الحكومة التي تقوم بإدارتها.

2-عند توزيع الدخل القومي لا يعطي عنصري الأرض ورأس المال نصيبا، أما عنصر العمل فيحصل على الأجر بالمقدار الذي تراه الحكومة مناسبا حيث أنها المستخدم الوحيد له.

3-تقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومي تبعًا للمعايير الموضوعة لذلك، وتكون فئات الأجور في العادة واحدة لجميع أنواع العمل المتشابهة، وتدفع الأجور

بواسطة بطاقات أو كوبونات تعطي العامل حق الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المقررة له أي بمعنى أن الحكومة أو الهيئة المركزية تكون بهذه الطريقة متحكمة في حرية الفرد الاستهلاكية.

4-تضمن الشيوعية تحقيق المساواة بين الأفراد – وهذه هي القاعدة- وعلى الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلى المجتمع كل حسب طاقته الإنتاجية أما الأجر فيحصل الفرد عليه بقدر ما يحتاج إليه.

5-يبطل استخدام النقود كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد بإستبدال خدماتهم التي يقدمونها للحكومة مقابل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لهم.

ولهذا النظام شعار هو: "**من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته**"

وهذه الخصائص الهامة للنظام الشيوعي ويجب أن نتذكر أنها ليست مطبقة بهذه الصورة في الدول التي تستخدم هذا النظام.

النظام المختلط

في المجتمعات التي تتبع نظامًا اقتصاديا مختلطا أي ذلك الذي يجمع بين الحرية والتوجيه كما كان الحال في النظام الاقتصادي المصري يتم حل المشكلة الاقتصادية جزئيًا عن طريق جهاز الثمن، وجزئيًا عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

فهذا النظام لا يغلي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء يقضي على مظاهر المشروع أو القطاع الخاص قضاءًا مبرما لما في ذلك من خطورة على الاقتصاد القومي، كما أنه لا يهدف إلى تركيز تلك الوسائل في يد المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أي تدخل في النطاق الاقتصادي، لما في ذلك من قيام للاحتكارات الكبيرة التي تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض أثمان احتكارية لا تقبل فيها المناقشة ولكن يهدف إلى الإبقاء على المشروع الخاص، وعلى مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في الميادين

التي تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للصناعات الصغيرة الحجم والزراعة – على أساس أن تطبيق نظام الإنتاج الوفير على هذه الميادين ليس أكثر اقتصادا بدرجة كبيرة من الوحدات الصغيرة– مع التخلص من نفس الوقت من العيوب التي تنجم من الاحتفاظ بمظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في هذه الحدود بفرض رقابة حكومية على الإنتاج والاستثمار بغرض منع الاحتكار والقضاء على السياسات التقليدية.

وينبغي أن يكون مفهوما هنا أنه ليس المقصود بالرقابة التدخل في صميم حياة المشروعات الخاصة، وإجبارها على تنفيذ أمور تتعارض وطبيعتها الخاصة بقصد منع المغالاة في تحقيق الأرباح، لأن هذا إنما يؤدي إلى اضطراب هذه المشروعات شل حركتها، وإعاقة نموها، بل أن الرقابة التي يقصد بها هذا هي الرقابة النسبية المعقولة، والواعية التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء.

أما الصناعات الاحتكارية، والأساسية، وصناعات الموارد الطبيعية، والبنوك فهذه تنتقل ملكيتها إلى يد الدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز احتكاري، ومزايا الإنتاج الكبير، تستطيع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها في جزء كبير من قطاعات الاقتصاد القومي، وتكون النتيجة أن تضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الإخفاق التام وبذلك تختفي حاجة المشروع الخاص غلى إدخال التجديدات إلا بعد أن يتم استهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إدخال هذه التجديدات سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بحيث تكفي لتعويض الانخفاض الذي يحدث لرأس المال المستثمر حاليًا.

وبذلك يقتصر تطبيق النظام الاشتراكي في ظل هذا النظام على نوع خاص من الملكية الخاصة، وهو ذلك النوع الذي لا يضع العقبات في طريق التقدم والنمو الاقتصادي، أما بقية وسائل الإنتاج فتهدف إلى ضمان النفع العام، وينبغي الإبقاء على النظام الرأسمالي فيما

يختص بها، ويجب أن تتمتع بحماية الدولة وإعانتها وليس هناك خوف من وجود ذلك الجزء من الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذ لا يمكن له أن تقيم احتكارات على النحو المعروف وذلك الرقابة الشديدة المفروضة عليه من جانب الدولة.

وميزة هذا النظام أنه تحتفي في ظله تلك الصعوبات التي تواجه الإدارة المركزية في المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الموجه توجيها شاملاً فيما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يتمكن هذا النظام من البقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد في مثل هذه الأسواق التنافسية الحرة.

أما فيما يتعلق بذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذي طبق عليه النظام الاشتراكي فإن أمر تقييمه يصبح ميسورًا بعد أن أصبح محدودًا، وواضح المعالم، وبذلك نضمن التوزيع الرشيد للموارد الإنتاجية، أي نضمن الاقتصاد في استخدامها.

النظام الإسلامي

النظام الاقتصادي في الإسلام هو نظام رباني ولا يجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين استخلفهم الله في الأرض لعمارتها واستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التي وضعها الإسلام، ويقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على عدة دعائم وأسس اقتصادية واجتماعية تمثل خصائص هذا النظام وهذه الخصائص هي:

1-**مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة:** الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطري للإنسان، وحق الملكية في الإسلام ليس حقًا مطلقًا وإنما حقًا مقيدًا بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هي:

- قيود على الملكية من حيث اكتسابها.

- قيود على الملكية من حيث تنميتها والانتفاع بها.
- قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الآخرين.

2-**مبدأ الملكية العامة:** الملكية العامة هي التي يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل:

- الملكية الشائعة الانتفاع.
- الأراضي الموقوفة للمصلحة العامة والتي تقع تحت حماية الدولة.
- كافة المعادن الموجودة في باطن الأرض والتي تتوقف عليها المصلحة العامة.

وحين يقرر الإسلام حق الفرد في الملكية الخاصة تحقيقًا للمصلحة الشخصية واحتراما لفترته التي خلق عليها لا يغفل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة

3-**مبدأ احترام وتقدير العمل:** ينظر الإسلام إلى العمل نظرة احترام وتقدير، كما أن العمل في الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكي يشمل كافة الحاجات الإنسانية.

4-**مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.**

5-**مبدأ التفاوت الشديد في الثروات:** وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد في الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة ...الخ.

6-**مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشاكل الاقتصادية:** فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف وفي اتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع احتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع

ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم، وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التي حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسؤوليات على أولي الأمر وغيرها.

مراجع المحاضرة الثامنة :

-أحمد فوزي ملوخية ، مبادئ الاقتصاد، مركز الاسكندرية ، 2009.

المحاضرة التاسعة : الدورة الاقتصادية

شهد العالم الرأسمالي خلال الفترة من عام 1930 إلى عام 1935 تقلبًا حادًا في النشاط الاقتصادي عُرف بالكساد العظيم، وعادة ما يلاحظ أن النظم الاقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالاقتصاد الحر تمر بتقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي بها وتتفاوت درجة هذه التقلبات فمنها ما هو معتدل ومنها ما هو بالغ الحدة في مداه، وترتبط هذه التقلبات بمستويات الإنتاج والعمالة والمستويات العامة للأسعار، فتأخذ هذه التقلبات في العادة شكل الدورة لذا اصطلح على تسميتها باسم الدورات الاقتصادية أو الدورات التجارية.

أولاً: مراحل الدورة الاقتصادية

تشمل الدورة الاقتصادية على أربعة مراحل متميزة هي: 1) مرحلة الكساد، 2) مرحلة الانتعاش، 3) مرحلة الرواج، 4) مرحلة الانكماش. ويبين الشكل البياني المبسط تلك المراحل والتي تتميز كل منها بخصائص معينة تتعلق بمستويات العمالة والإنتاج والأسعار والأجور، كما يبين الشكل البياني أيضًا أنه عند وصول مرحلة الكساد إلى نقطة التحول السفلى تبدأ مرحلة الانتعاش والتي تستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول العليا.

الشكل رقم 18 : مراحل الدورة الاقتصادية

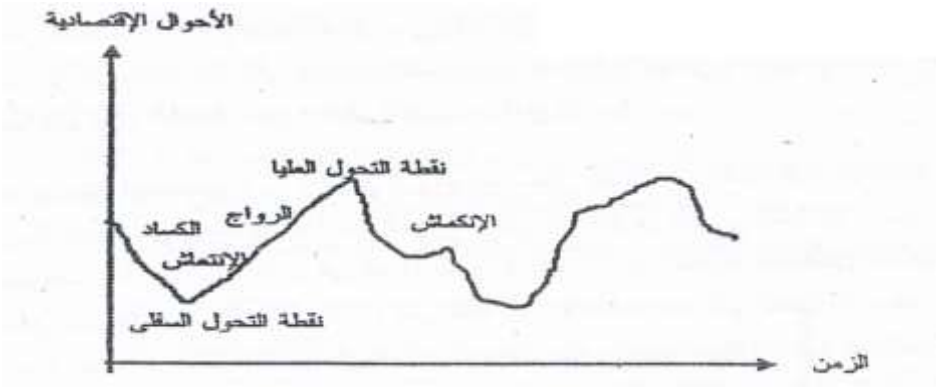

1-**مرحلة الكساد:** تتسم مرحلة الكساد بازدياد البطالة ازديادا شديدًا وانخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي بالنسبة لقدرة المقتصد على إنتاج السلع الاستهلاكية الأمر الذي

يؤدي إلى ازدياد الفائض غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية للمقتصد وتتخذ غالبية الأسعار اتجاها نزوليا في هذه الفترة وذلك بالرغم من أن بعض الأسعار قد لا تتغير ولذلك فإن المستوى العام للأسعار يتجه اتجاهات نزوليا في هذه الفترة، وكذلك تتناقص الأرباح وقد تصبح سالبة بالنسبة لكثير من الوحدات الاقتصادية مما يؤدي إلى وجود موجة من التشاؤم بين رجال الأعمال تؤدي بدورها إلى إحجامهم عن القيام بأية استثمارات جديدة، أما البنوك وغيرها من المؤسسات المالية فسوف تتراكم النقود لديها لعدم توافر المقترضين الموثوق فيهم من رجال الأعمال.

2-**مرحلة الانتعاش:** عندما يصل الكساد إلى منتهاه وتصل الدورة إلى ما يطلق عليه نقطة التحول السفلى مما يؤدي إلى حدوث الانتعاش ومتى بدأ الانتعاش فإنه عادة ما يستمر ويزداد، فيبدأ استبدال الآلات البالية بأخرى جديدة وتبدأ العمال والدخل والإنفاق الاستهلاكي في الازدياد، ويتفاءل رجال الأعمال نتيجة لازدياد الإنتاج والمبيعات، والأرباح ويقبلون بذلك على القيام باستثمارات جديدة ويزداد الإنتاج نتيجة لازدياد الطلب. ويتم ذلك بسهولة عن طريق تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة والعمال العاطلون ويقف بذلك الاتجاه النزولي للأسعار وقد يأخذ في التحول غلى اتجاه صعودي طفيف.

3-**مرحلة الرواج:** بعد استمرار الانتعاش فترة تتسم بالسهولة التي كان يتم بها ازدياد الإنتاج نتيجة لاختفاء الطاقات المعطلة واستخدام الوحدات الإنتاجية الموجودة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، ويبدأ بعض العجز في عرض بعض المواد الأولية وفي بعض الفئات العمالية في الظهور مما يؤدي إلى ضرورة حدوث استثمارات جديدة تؤدي إلى رفع الجدارة الإنتاجية للعمال حتى يزداد الإنتاج ولذلك فإن الإنتاج لا يزداد بنفس المعدل الذي يزداد به الطلب الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وازدياد الإنتاج يؤدي إلى ظهور مزيد من العجز في عرض المواد الأولية وفي بعض المهارات الفنية مما يعني ظهور فائض في الطلب على العمل فترتفع الأجور والتكاليف والأسعار وكذلك الأرباح

ويزداد الإنفاق الاستثماري بينما لا يزداد عرض الأموال بنفس المعدل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك فإن التفاؤل الذي يحيط برجال الأعمال يدفعهم إلى مزيد من الاستثمارات التي لا تبررها المستويات الحالية للأسعار والمبيعات وإنما يبررها توقعات رجال الأعمال عن ازدياد الطلب وارتفاع الأسعار.

4-**مرحلة الانكماش:** ما أن يبلغ الرواج مداه حتى يصل إلى نقطة التحول العليا وتبدأ مرحلة الانكماش، وما أن تبدأ هذه المرحلة حتى تبدأ القوى التي تعمل على خفض مستويات النشاط الاقتصادي في العمل بصورة تكاد تكون منظمة، فينخفض الطلب على السلع الاستهلاكية وتقل الأسعار، وعلى ذلك فإن الاستثمارات التي كانت تبدو مربحة باعتبار توقعات الطلب والأسعار تصبح غير مربحة وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة التي كان رجال الأعمال يتحملونها في ظل ازدياد الطلب والأسعار تصبح عبئًا ثقيلاً عليهم. مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج فتمر كثير من الوحدات الاقتصادية في مأزق ونقل الأرباح وتنخفض الاستثمارات الجديدة إلى مستويات شديدة الانخفاض وتزداد الطاقة المعطلة للوحدات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الكساد مرة ثانية، وتتكرر الدورة مرة أخرى.

ثانيًا: أسباب الدورة الاقتصادية

حاول الكثير من الاقتصاديين وضع نظريات تفسر كيفية حدوث الدورات الاقتصادية فالتكرار الدوري لها قد يعود إلى أسباب تتكرر باستمرار يمكن معه تحديد هذه الأسباب والسيطرة عليها، ومن النظريات التي تفسر الدورات الاقتصادية ما يستند إلى العوامل النقدية المترتبة على التوسع أو الانكماش في عرض النقود أو تلك التي تهتم بعوامل التجديد والابتكار أو تلك التي تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات من حالات متتابعة من التفاؤل أم التشاؤم أو تلك التي تتعلق بانخفاض الاستهلاك المترتب على حصول الطبقات الفنية على جزء كبير من الدخل أو تلك الخاصة بالإفراط في الاستثمار ...الخ.

وفي محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكن تقسيمها إلى تلك النظريات التي تركز أساسا على العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادي وتلك التي تركز أساسا على العوامل الداخلية وتنسب المجموعة الأولى من النظريات أسباب الدولة إلى التقلبات في العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادي مثل الحروب أو الثورات أو اكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو في السكان والهجرة أو الاكتشافات العلمية والفنية ...الخ. أما المجموعة الثانية فتحاول البحث عن العوامل التي تؤدي إلى تولد الدورات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي نفسه بالشكل الذي يدفع به من الرواج إلى الانكماش وهكذا.

ثالثًا: النظريات النقدية والدورة الاقتصادية

يوجد عددًا من النظريات النقدية التي تحاول تفسير الدورة الاقتصادية بهدف توضيح الكيفية التي يتم من خلالها توليد التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار بواسطة العوامل النقدية وكيف يمكن السيطرة على هذه القوى باستخدام السياسة النقدية، ومن بين تلك النظريات ما يعرف **باسم نظرية هايك وسلوك الجهاز السوقي.**

ولتوضيح هذه النظرية أفترض أن النظام الاقتصادي تسوده حالة التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وأفترض أيضًا أن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطيات إلى الودائع عند 100% وعدم حدوث أو تغير النقود أو سرعة تداولها، وبناء على هذه الافتراضات فإن كافة القروض التي تتم بهدف الاستثمار لابد وأن تتولد من الأموال المخصصة للادخار الجاري وهذا يعني أن عادات الادخار في المجتمع هي التي تحدد ذلك الجزء من الإنتاج الجاري الذي يتم تخصيصه لزيادة حجم الإنتاج في المستقبل فلو قرر المجتمع تخفيض الاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الاستهلاك في المستقبل فإن الادخار سيرتفع مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة واستيعاب هذه المدخرات بأسرها في الاستثمارات الجديدة، والموارد التي يخصصها المجتمع لأغراض الاستهلاك الجاري يتم استخدامها في المراحل العليا للإنتاج في حين أن الموارد التي تخصص للاستثمار يتم استخدامها في المراحل الدنيا

للإنتاج، وعند سيادة التوظف الكامل فإن زيادة الاستثمار تتضمن تحويل الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل الدنيا وتتضمن بالتالي إطالة هيكل الإنتاج أو التوسع في الطريقة غير المباشرة التي يتم بها الإنتاج.

والتوسع في استخدام الطرق غير المباشر لن يترتب عليه أية مساوئ إذا تم بناءً على رغبة المدخرين، ولكن المشكلة تكمن فيما تؤدي إليه سهولة الحصول على الائتمان من توهم المستثمرين بإمكانية تحقيق الأرباح بإطالة هيكل الإنتاج، وسيزول هذا التوهم مع صعوبة الحصول على الائتمان ومع شعور المستثمرين بعد ذلك بأن حجم الموارد المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية كان أكبر من اللازم، وسيدفع هذا الشعور بالمستثمرين إلى التقليل من الطرق غير المباشرة التي يتم بها الإنتاج وسيحل بذلك الكساد.

وسيؤدي احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع في شكل احتياطي قانوني إلى تزايد احتمال حصول المستثمرين على موارد أكبر من تلك التي يرغب المدخرون في ادخارها حتى عند التوظيف الكامل، ويطلق على هذه العملية الادخار الإجباري.

ونظرًا لمحاولة البنوك تعظيم أرباحها فإنها ستقوم بالتخلص من فائض الاحتياطي المتوفر لديها في شكل قروض وستؤدي بالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة الطبيعي مما يدفع بالمستثمرين إلى الحصول على موارد إضافية وتحويلها بعيدًا عن أغراض الاستهلاك وسيترتب على ذلك ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية والذي سوف يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي والاستهلاك الحقيقي للمجتمع وسيجبر المجتمع بالتالي على القيام بالادخار.

ويمكن أن تستمر عملية الرواج التضخمي هذه طالما كان الاحتفاظ بالانخفاض المستمر في سعر الفائدة في حيز الإمكان، ولكن القيود المفروضة على البنوك في منح الائتمان ستضع حدودًا لهذه العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وستؤدي إلى

زيادة الدخول النقدية والتي ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وارتفاع أسعارها بالتالي، وهذا الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية سيجذب الموارد مرة أخرى من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، وباتجاه نسبة الاحتياطي إلى الودائع الذي تحتفظ به البنوك نحو الانخفاض فإنها ستحجم عن القيام بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، ولكن هذا الارتفاع في تكلفة الائتمان سيؤثر تأثيرًا سيئا على ربحية العديد من المشروعات الجديدة، وسيؤدي بالتالي إلى حدوث الكساد المتمثل في محاولة رجال الأعمال تعديل هيكل الإنتاج إلى المستوى التوازني المناسبة.

رابعًا: عوامل التجديد والابتكار

يرى بعض الاقتصاديين أن الدورات الاقتصادية هي نتيجة طبيعية من نتائج التقدم الاقتصادي ومن أهم النظريات في هذا المجال هي نظرية شومبيتر، وتستند تلك النظرية إلى التفرقة الواضحة بين الاختراع والابتكار، بينما تتمثل الاختراعات في الجهود التي يقوم بها المهندسون والعلماء في اكتشاف السلع الجديدة وفي اكتشاف الطرق الجديدة التي يمكن أن يتم بها الإنتاج وفي اكتشاف الموارد الجديدة وفي اكتشاف الأسواق الجديدة، وفي توضيح التنظيمات الجديدة في الصناعة، إلا أن الابتكارات تتمثل في الجهود التي يقوم بها المنظمون لوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ من الناحية التجارية وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فينما نجد أن الاختراع يمكن أن يستمر بشكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا أن الابتكار يتميز بميله إلى الظهور في طفرات أو مجموعات بدلاً من أن يتوزع بالتساوي على دار الزمن، وهذه الخاصية هي التي تؤدي إلى ظهور حالات الرواج والكساد.

وتعتمد السرعة التي تتحقق بها عمليات الابتكار والتجديد على عرض المنظمين في المجتمع وبالرغم من عدم القدرة على تحديد عرض المنظمين بصورة كمية دقيقة إلا أن هذا المفهوم يُشكل في نظرية شومبيتر العامل المحدد لمعدل النمو الاقتصادي. ويعتمد هذا

العرض على معدل الأرباح وعلى المناخ الاجتماعي والذي يتمثل في مجموعة من العوامل الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بدقة مثل القيم الاجتماعية السائدة والتركيب الطبقي والنظام التعليمي والعوامل الدينية ...الخ.

وتبدأ نظرية شومبيتر بالتعرض إلى الحالة الساكنة أو التيار الدائري للنشاط الاقتصادي والذي يتدفق باستمرار فالنظام الاقتصادي يميل إلى استقرار في وضع توازني عام ساكن حيث تسوده عدد من الخواص المميزة مثل ثبات كل من حجم ونوعية القوة العاملة ورأس المال والأساليب الفنية للإنتاج والموارد المتاحة وهذا يعني أن هذه الحالة تتميز بوجود العمل الذي تقوم به الإدارة لاستمرار التدفق بمعدل ثابت.

ومع افتراض أن التيار الدائري للنشاط الاقتصادي قد تعرض فجأة لاضطراب خارجي يتمثل في تحقيق مجموعة من الابتكارات يقوم بها عدد محدود من المنظمين والتي قد تتمثل في إنتاج مجموعة محدودة من السلع الاستهلاكية الجديدة يعتقدون بأن إنتاجها سيكون أمرا مريحا، ويؤدي ظهور هذه الأرباح التي تتحقق نتيجة الابتكار إلى إقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال على تقليد هؤلاء المنظمين وإنتاج هذه السلع وستتجه أعداد من رجال الأعمال إلى التزايد بالتدرج نتيجة لأن المشكلات التي تواجهها عمليات الابتكار يتم التخلص منها بمرور الزمن ولتزايد الخبرة في إنتاج وتسويق هذه السلع.

وكلما تزايد عدد رجال الأعمال في إنتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع كلما تزايدت الضغوط على الآخرين للإقدام على إنتاج هذه السلع أيضًا حتى لا يفقدوا أسواقهم، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقق هذه الابتكارات خاصة في حالة التوظف الكامل أو شبه الكامل ستدفع بالأسعار نحو الارتفاع من أجل اجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى وهذا سيؤدي إلى ازدهار فرص الربح وتشجيع الاستثمار في هذه المرحلة المبكرة من الرواج.

وهذه العوامل المختلفة ستؤدي إلى اتجاه الطلب الكلي نحو التزايد بشكل واضح وسيؤدي تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع مضطرد في الأسعار وإلى استمرار التحول من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الاستثمارية وهذت هي مرحلة التوسع أو الرواج.

وتجدر الإشارة إلى أن حالات التوسع هذه تتميز بزيادة الطلب على موارد الاستثمار عن عرض المدخرات بشكل واضح ولهذا السبب فإن هذه الابتكارات سيتم تمويلها باللجوء إلى الائتمان المصرفي وهذا يعني أن الفرق بين الاستثمار والإدخار المخطط هو الذي يؤدي إلى تولد هذه المرحلة من التوسع.

ولكن هذه المرحلة لابد وأن تنتهي عاجلاً أو آجلاً وهو الأمر الذي يعني ضعف هذه الموجة من الابتكارات وانتهاء الرواج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بانتهاء العمل في إقامة المصانع الجديدة واتجاه الإنفاق الاستثماري بالتالي نحو الانخفاض، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج هذه المصانع من السلع الاستهلاكية سيبدأ في غمر الأسواق في وقت يتجه فيه حجم الاستثمار نحو الانخفاض، وهذا يعني انخفاض الطلب على هذه السلع وانخفاض أسعارها بالتالي، مع ما يترتب على ذلك من تأثير سيء في أرباح المنتجين، وهكذا تلوح بوادر الانكماش، وأخيرًا فيمكن الإشارة إلى أن قدرة النظام الاقتصادي على تقبل هذه الموجة من الابتكارات هي قدرة محدودة نسبيًا وستؤدي بالتالي إلى إحداث تغير جذري في البيانات الاقتصادية المتاحة، مع ما يترتب على ذلك من إعادة للنظر في التقديرات والعلاقات المضادة بين المتغيرات، وفي مثل هذه الظروف ستتزايد مخاطر القيام بالاستثمار وسيحجم رجال الأعمال عن القيام بالاستثمار حتى يتم الوصول إلى وضع توازني جديد يمكن فيه القيام بتقديرات على درجة معقولة من الدقة حول ربحية المشروعات المختلفة.

وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من الدورة والمتمثلة في مرحلة الانكماش التراكمية والتي تمتد إلى شتى مجالات النشاط الاقتصادي وستستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن الجديد حتى يتسنى للنظام الاقتصادي التكيف مع الابتكارات الجديدة التي تحققت في الفترة السابقة وحيث تؤدي قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة عن الصناعة كليًا وهذا يعني أن الكساد لا يمكن اعتباره شرًا في حد ذاته ولكنه يؤدي مهمة اقتصادية حيوية ويساهم بذلك في زيادة رفاهية المجتمع في الأجل الطويل.

مراجع المحاضرة التاسعة :

-أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مركز الإسكندرية، 2009.

المحاضرة العاشرة: التضخم: مفهومه وأسبابه وطرق معالجته

مفهوم التضخم الاقتصادي

يعرف التضخم Inflation بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، لذا لا يعد تضخما الزيادات الطارئة في الأسعار لسبب أو لأخر، من قبيل ارتفاع الأسعار بسبب العوامل الموسمية أو العرضية، كما إن الزيادة في الأسعار لا تعني أن تكون لجميع السلع فقد ترتفع أسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الآخر ثابتا، إضافة إلى أنه لا يشترط أن تكون زيادات الأسعار متساوية لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة، وبغض النظر عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار إلا أنها تعني انخفاض القوة الشرائية بحيث تصبح كتلة نقدية كبيرة تطارد سلعا قليلة بحيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى حدوث فائض في الطلب النقدي عن قدرة العرض السلعي، وفي أوقات التضخم فإن المستهلكين سيدفعون أسعارا أعلى مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات.

أسباب حدوث التضخم

هناك نظريتان ريسيتان تفسران حدوث التضخم وهما: التضخم بجذب الطلب والتضخم بدفع النفقة.

- **التضخم بجذب الطلب (Demand-Pull Inflation):**

في طل هذه النظرية فإن الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي، وبما أن العرض الكلي مقيد بعوامل الإنتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، فإن زيادة الطلب الكلي قد تسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار، ويوضح الشكل التالي كيف إن الزيادات المتتالية في الطلب الكلي (AD) ترفع سعر التوازن إلى أعلى لتعبر عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم 19:أثر زيادة الطلب الكلي على الاسعار– التضخم بسبب الطلب –

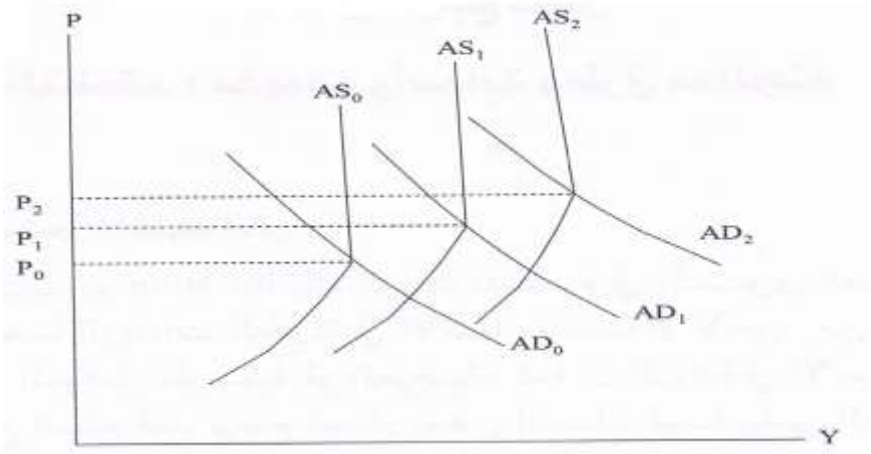

هناك أسباب عديدة تقف وراء الطلب الكلي منها: تزايد العرض الكلي للنقود؛ ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي، التخفيضات الضريبية المتعاقبة.

- **التضخم بدفع النفقة(Cost-Push Inflation)**

وطبقا لهذه النظرية يحدث التضخم نتيجة ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور النقدية بسرعة أكبر من الزيادة التي تحدث في الأحوال العادية، ويسمى عندها بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الأجور (Wages-Push Inflation)،كما ينشأ عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادات في الطلب أو ارتفاع التكاليف، ويطلق عليه اسم التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح (Profit-Push Inflation).

إن نجاح نقابات العمال في فرض زيادة الأجور بمعدل يزيد عن الزيادة التي تقررها قوى السوق، بما يمهد لزيادة متوسط الأجور النقدية في الإقتصاد القومي، فإن النتيجة ستكون زيادة في المستوى العام للأسعار، ومع انخفاض العرض الكلي فإن العمالة والناتج ينخفضان.

أنواع التضخم:

يمكن أن نميز بين أنواع مختلفة من التضخم هي:

1. التضخم الأصيل أو الصريح أو الصحيح: ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار.
2. التضخم الزاحف (Creeping Inflation)، ويتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات التي تكون فيها زيادة معتدلة في الطلب، أي أن لا تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار.
3. التضخم المكبوت (Suppressed Inflation): وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة الرقابة على الأسعار بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسات التقنيين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل أنها تؤجل أن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار.
4. التضخم المفرط (Inflation Hyper): وهو الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة جدا وتزداد معه سرعة تداول النقود وتفقد النقود إحدى أهم وظائفها، إلا وهي كمستودع للقيمة، ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى فقدان ثقة الجمهور بالعملة الوطنية بحيث يسعون للتخلص منها ويفضلون حيازة السلع والموجودات الثابتة أي أن الأفراد يرفضون الاحتفاظ بالنقود، ويحدث هذا النوع من التضخم خلال الأزمات والحروب والكوارث وهو ما حدث في ألمانيا ما بين عامي 1921 و1923 وفي رومانيا وروسيا والصين بعد الحرب العالمية الثانية.

قياس التضخم:

يقاس التضخم بثلاث مؤشرات هي:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)، ويعكس هذا الرقم التغيرات في الأوزان (Weights)المرتبطة بمختلف شرائح الإنفاق، وعينة البنوك

المسعرة وعينة المؤسسات التي تتقرر في نطاقها الأسعار، ويغطي هذا المؤشر مشتريات القطاع العائلي، ويقيس الرقم القياس لأسعار المستهلك سعر سلة ثابتة من السلع السوقية، وبمرور الوقت يجد المستهلكون أن بعض الأسعار ترتفع بسرعة أكبر من غيرها، ونتيجة لهذا فإنه بدلا من الاستمرار في شراء سلة السلع والخدمات السوقية نفسها، فغنهم يحلون السلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة أقل محل السلع التي ارتفعت أسعارها بنسبة أكبر.

- الأرقام القياسية لأسعار المنتج (Producer Price Index) تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج، وتنشر الأرقام القياسية وفقا لمراحل الإنتاج والسلع، فهي أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام*، لكن تبقى الأرقام القياسية لمرحلة الإنتاج (The Stage of processing) أكثر نفعا من الرقم القياسي لكل السلع، لأن الأخير يبالغ في تقدير التغيرات السعرية، مع ذلك فإنه يمكن استخدام الأرقام القياسية لأسعار المنتج للكشف أو التنبؤ عن التغيرات التي تحدق في الرقم القياسي لأسعار المنتج.
- المنخفض الضمني للناتج القومي الإجمالي (The Implicit Price Deflator for GDP)، ويعتبر المخفض أو المكمش الضمني مقياسا لأسعار كل السلع والخدمات النهائية في الإقتصاد القومي خلال مدة معينة.

* السلع النهائية (finished goods)هي السلع التي لا تحتاج إلى عمليات صناعية أخرى ومعدة للبيع لمستخدميها النهائيين، سواء كانوا من القطاع العائلي أو المنشآت.

أما المواد الوسيطة (Intermediate Materials) فهي السلع التي مرت بعمليات صناعية، ولكنها مطلوبة لعمليات أخرى قبل أن تصبح نهائية.

أما المواد الخام (Crude Materials) فهي المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعا نهائية.

آثار التضخم

إن ارتفاع الأسعار بشكل مستمر في ظل صعوبة السيطرة عليه يحدث آثارا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نوجز هذه الآثار بما يأتي:

1. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل:

إن التضخم كما أوضحنا هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين لم تتغير دخولهم النقدية، أو أنها تغيرت بمعدلات أقل من معدل زيادة الأسعار، إن أول الفئات المتضررة من ذلك هم أصحاب الدخل الثابت (الموظفون، المتقاعدون ...) لأن دخولهم ترتبط بعقود قانونية ليس من السهل تغييرها عند تغير الأسعار، ويزداد تضرر هذه الفئات كلما كان ارتفاع الأسعار أعلى، لذا يرى الاقتصاديون إن ذوي الدخل المحدود هي الفئات التي تكون أشد تضررا في حالة التضخم من الفئات ذات الدخل المرتفع لأن دخولهم تتسم بالمرونة عند ارتفاع الأسعار لأنهم سيحصلون على دخول أعلى من جراء زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم، وهي دخول تفوق الزيادة المستمرة في الأسعار، بمعنى أنه يحصل إعادة توزيع للدخل من ذوي الدخل المحدود إلى ذوي الدخل المرتفع، إذ إن تغير الدخول لأفراد المجتمع بالنسبة نفسها لا يحدث أي مشكلة لأن حصة كل فئة ستبقى بدون تغير.

2. أثر التضخم على الاستهلاك:

يخصص جزء من الدخل القومي للاستهلاك والادخار، وفي أوقات التضخم يحدث اختلال للعلاقة بين الاستهلاك والادخار، فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي، لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم للمحافظة على استهلاكهم السابق، كما يفقد النقود وظيفتها مخزن للقيمة، إذ يلجأ الأفراد للتخلص من مدخراتهم وتحويلها إلى أصول مادية، ونتيجة لذلك ينعدم الحافز للادخار ويزداد الاستهلاك.

3. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

إن ارتفاع أسعار السلع المحلية في أوقات التضخم يجعلها أعلى من مثيلاتها في الدول الأخرى مما يفقدها التنافسية ويقلل الصادرات منها وهذا يفقد البلد موردا مهما من إيرادات الدولة، وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى من أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد واستنزاف قدر من موارد الدولة.

4. أثر التضخم على الاستثمار:

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى شيوع حالة اللايقين في اتخاذ قرارات الاستثمار، إذ يجد المستثمرين صعوبة في تقدير تكاليف الإنتاج في المستقبل وتقدير الأسعار المستقبلية لذا فإنهم سوف يلجئون إلى المشروعات التي تمتاز بمدة استرداد قصيرة ويعزفون عن الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الضخمة أو أنهم يستثمرون في أسواق المال المضاربة بمعنى الاستثمار في النشاط غير المنتج وهو ما يخلف آثارا ضارة على الاقتصاد.

5. الآثار الاجتماعية للتضخم:

لا تقتصر آثار التضخم على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يحدث آثارا اجتماعية غير مرغوبة، فهو يولد حالة من عدم الرضا لدى الجمهور لاختلال العلاقة بين الأجور والأسعار، كما إن التضخم يعد أحد مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي بسبب التفاوت الذي يخلقه في توزيع الثروة، مولدا تزايدا في النزاعات بين العمال وأرباب العمل وانتشارا للفساد والرشوة وانخفاض كفاءة أداء العاملين.

طرق معالجة التضخم:

يتطلب إتباع الإجراءات الخاصة للحد من التضخم تحديد أسبابه، ثم الانطلاق لوضع السياسة الكفيلة بمعالجته عبر السياستين المالية والنقدية، ويمكن تلخيص إجراءات السياستين بما يأتي:

1. إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم:

هناك أداتان أساسيتان من أدوات السياسة المالية يمكن أن تستخدمان للحد من التضخم هما الإنفاق الحكومي والضرائب، ففي أوقات التضخم ينبغي تقييد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى تخفيض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بشكل يؤدي إلى تخفيض الأسعار

2. إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية لعلاج التضخم، وتتلخص تلك الأدوات بـ:

أ) تخفيض عرض النقد ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

ب)تستخدم سياسة سعر الخصم بين البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ تعمل على رفعه وبالتالي تخفيض الائتمان الممنوح للبنوك التجارية، وبالتالي تخفيض عرض النقد ورفع سعر الفائدة وبالتالي تخفيض الأسعار.

ج) يمكن أن يستخدم الاحتياطي القانوني من خلال رفع نسبته، وبالتالي يؤثر على سيولة البنوك التجارية وتخفيض قدرتها على منح الائتمان.

د) وأخيرًا استخدام عمليات السوق المفتوحة إذ يدخل البنك المركزي كبائع ومشتري للأسهم والسندات بشكل يؤثر على السيولة وبالتالي تخفيض عرض النقد، مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وبالتالي تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع الأسعار أو إلى تخفيضها.

إن استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي على سبيل المثال، ففي أوقات التضخم يتطلب من السياسة المالية أن تعمل على تخفيض الإنفاق الحكومي، بالمقابل أن تكون السياسة النقدية سياسة تقشفية بمعنى أن تعمل على تخفيض عرض النقد مثلا، فإذا عملت عكس ذلك فإن الأهداف بين السياستين ستكون متضاربة، وتؤدي بالاقتصاد إلى الشلل، لذا يجب أن يكون هناك تنسيق في عمل السياستين.

مراجع محاضرة العاشرة :

1. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الوبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع .
2. بوقمقوم محمد، محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأسمال سوق، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014/2013.

المحاضرة الحادي عشر: النمو والتنمية الاقتصادية

1-تعريف النمو الاقتصادي

-تعريف النمو الاقتصادي :هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي او الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين او هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والتعريف الاول الأقرب للواقع لأنه يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن أما الثاني فيشير على متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما والواقع أن بعض الدول حققت معدلات نمو مرتفعة الا ان التعداد الهائل لسكان قلل من معدل الدخل

2- مراحل النمو الاقتصادي:[1] وينقسم إلى أربعة مراحل تتمثل في:

2-1. مرحلة التهيؤ للانطلاق

تمثل هده المرحلة انتقال من المجتمع التقليدي الى مرحلة الانطلاق وتسعى الدولة في هده المرحلة لكسر حاجز الجمود الدي يخيم على الدولة في المجتمع بسبب التخلف الموجود فيها كما قد اعتبر العلماء ان ظهور طبقة المفكرين تساعد على خروج المجتمع من الفكر التقليدي.

2-2. مرحلة الانطلاق

هده المرحلة تحول الدولة القضاء على أسباب التخلف الموجودة فيها وذلك من اجل السعي نمو إلى تقدم من خلال زيادة الموارد الاقتصادية وكذلك تطوير أساليب الانتاج والتوزيع واقامة الصناعات الثقيلة وتطور الخدمات والنمو من الزراعة كالعنب ,بان هذه المرحلة قصيرا نوعا ما حيث شهد الاقتصاد الوطني نحولا كبيرا في مرحلة الانطلاق وبعد ذلك تتحول بشكل تلقائي او بطريقة أوتوماتيكية

[1]- تعريف كتاب الأساس في علم الاقتصاد، ص 331ن الدكتور محمود الوادي إبراهيم ادريس، نضال حواري، دراري العتيبي، دار عمان للنشر

2-2 مرحلة النضوج

تحقق الدولة في هذه المرحلة نمو لدى جميع فطاعتها بشكل متوازن ويزيد الاستثمار فيها عن الاستهلاك.

2-3 مرحلة الاستهلاك

تتميز هذه المرحلة بوصول الدولة لدرجة كبيرة من درجة التقدم وزيادة إنتاجها عن الحاجة المطلوبة وارتفاع مستوى دخل مكنها من الرفاهية

3-انواع النمو الاقتصادي وأهميته

-النمو المحتمل: هي قدرة المؤسسات المستقبلية على تحقيق أرباح أكثر وتوسع قوتها العاملة وزيادة الإنتاج من ناحية التجارية تعتمد إمكانية النمو في أي منطقة اعتمادا كبير على توقعات قيادتها الربح

-النمو الفعلي[1]: النمو الفعلي هو الزيادة في الإنتاج الفعلي النمو الذي اخد مؤسسة ما او شركة ولم تسجله على ارض الواقع عند ما يتم تسجيل الإحصائيات الفعلية الذي يشرون اليه

4- متطلبات نمو الاقتصادي [2]

. توفير كافة المعلومات المالية التي تساعد في دعم النمو الاقتصادي

. وضع الخطط الاقتصادية

. تدريب العمال والموظفين من خلال الدورات التاهلية

. نشر الوعي الاقتصادية عند الإفراد وتعزيز الثقافة

[1] موقع موضوع http : // mawdoo.com

[2] http:// vapulus.com

5- ماهية التنمية الاقتصادية

5-1تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق نمو الاقتصادي , بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد حقيقي سيرتفع .

وعندما نركز اهتمامنا فقط على زيادة في الناتج القومي فإننا ننظر نظرة شاملة إلى نتيجة النهائية لعملية التنمية . غير انه اذا فحصنا العملية بتفصيل أدق فسنلاحظ وجود تغيرات أخرى كثيرة ويمكن أن نقسم أهم هذه التغيرات إلى : تغيرات أساسية في عرض عوامل الإنتاج وتغيرات في هيكل الطلب على المنتجات وتشمل الأولى اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، إدخال طرق فنية جديدة الإنتاج ، تحسين مهارات نمو السكان , أما الثانية فهي ترتبط بالتحسينات في تركيب السكان من حيث الحجم والسن وفي مستوى وتوزيع الدخل القومي وفي الأذواق بإضافة الى ترتيبات أخرى مرفقيه وتنظيمية .

أما الاصطلاح الدخل القومي الحقيقي فهو يشير هنا إلى مجموع ناتج القومي من سلع والخدمات النهائية معبرا عنه لا في شكل نقدي وإنما في شكل حقيقي أي أن تعبير النقدي للدخل القومي ينبغي تصحيحه عن طريق رقم قياسي مناسب لأسعار كل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية[1].

5-2 مقياس التنمية الاقتصادية

1/ مقياس شامل للسلع والخدمات النهائية المنتجة: وندخل في حسابنا استهلاك الآلات والسلع الرأسمالية الأخرى أثناء عملية الإنتاج حيث لما كان إجمالي الناتج القومي لا يأخذ في حسبان الاحلالات الرأسمالية فان صافي الناتج القومي لا إجمالي الناتج القومي هو الذي

[1]- التنمية الاقتصادية، كامل بكري، دار الجامعية 1988، صفحة 64/63

يعنينا في هذه الحالة لأنه يتضمن السلع وخدمات الاستهلاكية نهائية مضافا اليها فقد صافي الاضافة الى السلع الرأسمالية.

2/ مقياس تنمية بالرفاهة الاقتصادية : يقتضي استخدام الزيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي لا الزيادة في دخل قومي الحقيقي , ذلك لا نه اذا كان مقياس الحكم هو مجرد زيادة الدخل القومي حقيقي فقد ينشا موقفا يزداد فيه دخل قومي حقيقي فعلا بينما قد لا يطرا أي تحسن على مستوى معيشة ويحدث هذا عندما تفوق زيادة السكان زيادة الناتج القومي مما ينتج عنه انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي او عندما تساوي زيادة الناتج قومي مع زيادة السكان مما ينتج عنه بقاء متوسط دخل فرد حقيقي ثانيا

3/ مقياس متوسط دخل الفرد حقيقي : حيث انه يثير مشكلة بصدد كيفية حسابه من الأفضل عند حساب متوسط دخل الفرد اذا يقسم الدخل القومي الحقيقي على مجموع السكان دون تخصيص إجراء مناسب من ناحية الاستهلاك بينما قسمته على سكان العاملين فقد يكون بإجراءا مناسبا من ناحية الانتاجية[1].

. مؤشرات قياس تنمية:

دليل التنمية البشرية, متوسط دخل الفرد[2].

اهداف التنمية :

. زيادة الدخل القومي . رفع مستوى المعيشة . تقليل في دخول والثروات . تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي [3].

[1]-المرجع السابق صفحة 69/68/67/66/65

[2]-.Httos ://www.tassilialgerie.com, الساعة 20:38

[3]- التنمية الاقتصادية، كامل بكري، دار الجامعية 1988، صفحة 85/84/83/82/81/80.

3-5 متطلبات التنمية وأهميتها :

1/ التخطيط و توفير البيانات والمعلومات الأزمة .

2/ الانتاج بجوده و توفير التكنولوجيا الملائمة لتوفي الموارد البشرية المتخصصة.

3/ وضع السياسات الاقتصادية الملائمة .

4/ توفير الامن والاستقرار اللازم .

5/ نشر الوعي التنموي بين الموطنين .

. أهمية التنمية الاقتصادية :

. زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين.

. توفير فرص العمل للموطنين .

. توفير السلع والخدمات المطلوبة لا شباع حاجات المواطنين و تحسين مستوى الصحي و التعليمي و الثقافي .

. تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

. تحسين وضع ميزان المدفوعات.

. تسديد الديون اولا بأول و تحقيق الامن القومي للدولة [1]

[1] Httos://www.tassilalgerie.com, الساعة 20:38

مراجع المحاضرة الحادي عشر :

1. الدكتور محمود الوادي إبراهيم ادريس، نضال حواري، دراري العتيبي، الاساس في علم الاقتصاد ،دار عمان للنشر
2. موقع موضوع http : // mawdoo.com
3. http:// vapulus.com
4. كامل بكري ،التنمية الاقتصادية, دار الجامعية 1988,
5. http://www.tassilalgerie.com

.

قائمة المراجع الاجمالية

1. القاموس الاقتصادي للكاتب حسن النجفي، مطبعة الإدارة المحلية – بغداد 1977 .
2. مبادئ علم الاقتصاد للكاتب مجيد خليل ..و عبد الغفور إبراهيم، عمان دار النشر الزهران سنة2008.
3. أساسيات الاقتصاد الدولي ،جميل محمد خالد من دار النشر الأكاديميون للنشر والتوزيع.
4. الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئة وأثر التنمية المستدامة، أحمد جلال، دار النشر من المحيط الى الخليج سنة 2018.
5. بوقرة رابح، تاريخ الوقائع الاقتصادية ؛من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين.
6. مُحَمَّد شَوْقِي الفَنْجَرِيُّ، ذاتيَّة السِّياسة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة، وأهمِّيَّة الاقتصاد الإسلاميّ.
7. سلسلة الاقتصاد الإسلاميُّ، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، سنة 1978م.
8. أشرف محمد وابه ،الاقتصاد الإسلاميُّ مدخل ومنهج .
9. علي أحمد السالوس ،موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي،:22، ط11، سنة2008م–1428هـ، مكتبة التِّرمذي القاهرة– مصر.
10. فتحي أحمد عبد الكريم،. مُحَمَّد العسَّال، النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام –مبادئه أهدافه، الطَّبعة الثَّامنة 1413هـ،مكتبةوهبة–القاهرة. ص 26
11. الإسلام والمذاهب الاقتصاديَّة المعاصرة، يوسف كمال، ص 144، ط1، سنة 1407هـ، دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، الإسكندرية.
12. موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، أ.د. علي أحمد السَّالوس..
13. الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج، أشرف محمد دوابه.

14. رفيقة حروش "الإقتصاد السياسي" الطبعة الأولى,2011'دار الأمة,ص,215/214
15. مدحت القريش نفس المرجع , نفس الطبعة ,ص 241/240.
16. كامل علاوي .وحسن لطيف الزيدي . الاقتصاد الجزئي دار المناهج للنشر والتوزيع صفحة 145
17. كامل علاوي ،لإقتصاد الجزئي للدكتور ود حسن لطيف الزيدي دار المناهج للنشر والتوزيع .
18. الأساس في علم الاقتصاد، ص 331ن الدكتور محمود الوادي إبراهيم ادريس، نضال حواري، دراري العتيبي، دار عمان للنشر
19. تنمية الاقتصادية , كاتب : دكتور كامل بكري , دار الجامعية 1988, صفحة 64/63

20. https://www.tassilialgerie.com, الساعة 20:38
21. https://www.tassilalgerie.com , الساعة 2

22. https://www.politics-dz.comA9
23. موقع موضوع http : // mawdoo.com
24. http:// vapulus.com 18:56 2019/11/17
25. http://legalcounsel.own0.com/t111-topic 22:14:55 2019/11/19